

متن اَوّل: کلمات وجیزة مشتملة على نُکّت لطيفة فى العلم و العمل

تصحیح حاضر از این متن، براساس نسخه های زیر انجام گرفته است:

[۱] أ = آستان قدس ۸۵۵.

[۲] ج = مجلس ۵۹۳/۱، صص ۳-۴۰.

[۳] ف = فاتح ۳۱۴۱/۵، برگ های ۲۸۶ ب - ۲۶۶ آ.

[۴] م = مشکوة ۸۶۱/۱۶.

[۵] ی = مرعشی ۱۲۸۶۸، برگ های ۵۹ ب - ۴۰ آ.

بسم الله الرحمن الرحيم^۱

قال العبد الفقير إلى رحمة الله تعالى^۲ سعد بن منصور بن سعد بن الحسن بن هبة الله بن^۳ كمونة عفا الله عنه في^۴ ديناه وأخراه:

أحمد الله حمد^۵ مسترشد بنور هدايته، مسترفد من جوده وعنايته، وأتوسل إليه^۶ بنعوت جلاله وكمال إلهيته، أن يهب لي توفيقاً يوجب^۷ الأمان^۸ من عقابه والخلود في جنته^۹، وأن يصلي على القديسين من^{۱۰} ملائكته وعلى من كرمه بالنبوة والولاية من بريته^{۱۱}، خصوصاً على محمد وعترته^{۱۲}. وبعد^{۱۳}، فإنه حيث وصل الصدر الكبير العالم الفاضل المتقي البارع شمس

^۱ الرحم: + وبه نستعين، آ.

^۲ العبد الفقير ... تعالى: الشيخ العالم الفاضل الكامل المتبحر العلامة عز الدولة، آ م.

^۳ بن: -، م.

^۴ عفا الله عنه في: بياض في ج لانهدام الورقة.

^۵ حمد: بياض في ج لانهدام الورقة.

^۶ وعنايته وأتوسل إليه: بياض في ج لانهدام الورقة.

^۷ يوجب: لوجب، ج ف.

^۸ الأمان: الإيمان، آ.

^۹ عقابه ... جنته: بياض في ج لانهدام الورقة.

^{۱۰} على القديسين من: بياض في ج لانهدام الورقة.

^{۱۱} بريته: قربته، ج.

^{۱۲} والولاية ... وعترته: بياض في ج لانهدام الورقة.

^{۱۳} وبعد: -، م.

الدولة والدين فخر^{١٤} الإسلام والمسلمين معتمد الملك^{١٥} محمد المؤمن القزويني أدام الله^{١٦} أيامه، وبلغه سؤاله ومرامه^{١٧}، إلى بغداد. التمس^{١٨} مني عند مقاربة عوده إلى مقصده أن يصحب معه شيئاً من كلامي^{١٩} في العقليات ليكون^{٢٠} برسم خزانة المولى^{٢١} المعظم صاحب الأعظم صاحب السيف^{٢٢} والقلم العالم العادل المنصف الكامل شمس الحق والدين بهاء الإسلام والمسلمين ملك الوزراء^{٢٣} في العالمين^{٢٤} صاحب ديوان الممالك دستور الشرق والغرب مفخر الأعيان، مظهر الإحسان^{٢٥}، محمد بن صاحب السعيد بهاء الدولة والدين محمد الجويني أعزَّ الله نصره وأنفذ في المنافقين^{٢٦} أمره^{٢٧}، فكتبت هذه الكلمات الوجيزة على عجلة مشتملة على نكت لطيفة في العلم والعمل^{٢٨}، ينتفع بها جماعة الطلاب لمهمات الحكم والآداب، ترشدتهم إذا استبصروا بها وتسعدهم^{٢٩} إذا استضاءوا بنورها وعملوا بموجبها والتكلان على التوفيق^{٣٠}.

وقد رتبته على جملتين^{٣١} يشتمل كل جملة منها على باين وكل باب على خمسة فصول. ولعلَّ بعد^{٣٢} هذا^{٣٣} أشرحها شرحاً يفهم من يستفسرها^{٣٤} ويفهم من يستنكرها، وأسأل من الله تعالى

^{١٤} العالم ... فخر: بياض في ج لانهدام الورقة.

^{١٥} الملك: الملوك، آ م.

^{١٦} الله: -، آ ج م.

^{١٧} المؤمن ... ومرامه: بياض في ج لانهدام الورقة.

^{١٨} التمس: والتمس، ج.

^{١٩} مقاربة ... كلامي: بياض في ج لانهدام الورقة.

^{٢٠} ليكون: كون، آ م.

^{٢١} المولى: الملك، م.

^{٢٢} الملك ... السيف: بياض في ج لانهدام الورقة.

^{٢٣} شمس ... الوزراء: بياض في ج لانهدام الورقة.

^{٢٤} العالمين: العالم، ج.

^{٢٥} الشرق ... الإحسان: بياض في ج لانهدام الورقة.

^{٢٦} المنافقين: الخافقين، آ ج ف.

^{٢٧} محمد الجويني ... أمره: بياض في ج لانهدام الورقة.

^{٢٨} عجلة ... والعمل: بياض في ج لانهدام الورقة.

^{٢٩} والأدب ... وتسعدهم: بياض في ج لانهدام الورقة.

^{٣٠} والتكلان على التوفيق: بياض في ج لانهدام الورقة.

^{٣١} وقد ... جملتين: بياض في ج لانهدام الورقة.

^{٣٢} خمس ... بعد: بياض في ج لانهدام الورقة.

^{٣٣} هذا: + إن شاء الله، آ ع.

^{٣٤} يفهم من يستفسرها: بياض في ج لانهدام الورقة.

أن يسهل علينا طريق الحق وأن يصرف قلوبنا^{٣٥} جميعاً عن هذه الدار الفانية إلى الدار الباقية وأن يسعدنا في الدارين، وأن لا يجعلنا من^{٣٦} المتكفين، لأنه^{٣٧} ولي ذلك والقادر عليه، ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾^{٣٨}.

الجملة الأولى في العلم

الباب الأول منها في إثبات مدبر العالم الواجب وجوده ووحدانيته وبيان جملة من صفات جلاله وعنايته

الفصل الأول^{٣٩}

تمهيد: قد تبين في العلوم الحكيمة أن للنفس الإنسانية قوتين نظرية وعملية، وكمال النظرية بالعلم^{٤٠} وكمال العملية بالعمل. والعلوم والأعمال كثيرة ومتشعبة تعجز القدرة البشرية عن استقصاء فن^{٤١} واحد منها فكيف عن جميعها، وقد جوز^{٤٢} الأوائل صنوف العلم وتقسيم قسمها^{٤٣} وتجزئة أجزائها وتوضيح سبلها وتبيين مآخذها، وكذلك فعلوا^{٤٤} في وجوه الأدب وضروب^{٤٥} الأخلاق والسياسات، فمن أراد الاطلاع على ذلك أجمع فعليه بالإمعان في كتب من تقدم منهم ومن تأخر، فإنهم لم يبقوا^{٤٦} في جليل من الأمور لقائل من بعدهم مقالاً ولا أدخلوا للزيادة مجالاً، فأما ما يقال^{٤٧} من لطائف الأمور^{٤٨}

^{٣٥} وأسأل ... قلوبنا: بياض في ج لانهدام الورقة.

^{٣٦} وأن ... من: بياض في ج لانهدام الورقة.

^{٣٧} لأنه: إنه، آ م.

^{٣٨} سورة هود (١١): ٨٨.

^{٣٩} الفصل الأول: آ، ج ف ع.

^{٤٠} بالعلم: بالعلوم، ج ع.

^{٤١} فن: في كل، أ م.

^{٤٢} جوز: قرر، ج ع.

^{٤٣} قسمها: مقسمها، م.

^{٤٤} فعلوا: جعلوا، ف.

^{٤٥} وضروب: بياض في ج لانهدام الورقة.

^{٤٦} لم يبقوا: -، م.

^{٤٧} يقال: تعالى، آ م.

^{٤٨} الأمور: كلمة غير مقروءة في م.

إن لم يكونوا سبقوا إليه بعينه فهو مستفاد مما أسسوه لنا من الأصول التي لم نجدهم غادروا شيئاً من أمور الدنيا والآخرة إلا قرروه^{٤٩} فيها وفتحوا^{٥٠} أبواب علمه منها. وإذا لا سبيل^{٥١} إلى^{٥٢} الإحاطة بجميع ما قيل في العلميات والعمليات، فالواجب على طالب الكمال أن يجرد عنايته لما هو الأفضل والأهم في أمر دينه ودنياه منها. وقد اتفق أرباب الديانات النقلية^{٥٣} والعقائد العقلية أن النجاة وسعادة الأبد منوطتان^{٥٤} بالإيمان بالله واليوم الآخر وعمل^{٥٥} الصالحات، ويندرج في ذلك^{٥٦} العلم بصفات الله تعالى وتزيمه وتوحيده وبيان جوده وعنايته والعلم بنفس الإنسان، وبقائها^{٥٧} بعد خراب البدن وأبديتها وتركيتها^{٥٨} وحال معادها ونشأتها^{٥٩} الثانية وما السبب الموجب لكمالها وسعادتها والموجب لخطأها وخذلانها. فواجب على العاقل أن يجتهد في علم ذلك أجمع لأنه إن كذب أهل الحكمة والتنزيل من غير أن يستند في ذلك إلى برهان ودليل فليس معدوداً من أهل العقل والتنزيل^{٦٠} والتحصيل، وإن آمن بما اتفقوا عليه وصدقهم فيه، وذلك هو الواجب عليه فوجوب اجتهاده^{٦١} في العلم بذلك ظاهر، وإن تردد بين التصديق والتكذيب وكان شاكاً في قولهم^{٦٢} قبل تحقيقه صدقهم فالأحوط له ذلك الاجتهاد. أيضاً كما^{٦٣} لو حذر من سلوك طريق فيها أسد يفترس وكان شاكاً في صدق من أخبره بذلك فإن العقل يقتضي أن^{٦٤} لا يسلك تلك الطريق احتياطاً إذ لا ضرر في ذلك إذا^{٦٥} لم يكن هناك أسد. وينبغي أن تعلم أن العلم هو القطب الذي عليه المدار وهو الأصل المتبوع والعمل

٤٩ قرروه: قد روه، م؛ قرره، ج.

٥٠ وفتحوا: وفتحة، ج.

٥١ سبيل: يتقبل، آ م.

٥٢ إلى: على، آ م.

٥٣ النقلية: الفعلية، ف.

٥٤ منوطتان: منوطان، ج ي؛ منوطين، آ م.

٥٥ وعمل: -، آ م.

٥٦ ذلك: تلك، ج.

٥٧ وبقائها: ويقابلها، آ م.

٥٨ وتركيتها: -، ج.

٥٩ ونشأتها: ويشابها، آ م.

٦٠ والتنزيل: -، آ م ع.

٦١ فوجوب اجتهاده: -، م؛ فوجب اجتهاده، آ.

٦٢ قولهم: قوله، آ م.

٦٣ أيضاً كما: وأيضاً، ج.

٦٤ أن: -، آ م.

٦٥ إذا: إن، آ م.

هو الفرع التابع، وليس ما أكب أكثر الناس عليه وسموه علماً هو علم الحقيقة، بل العلم الحقيقي بعد الذي ذكرته هو ما يزيد في بصيرة العبد بعيوب نفسه وفي معرفته بعبادة^{٦٦} ربه ويقلل من رغبته في الدنيا ويزيد من رغبته في الآخرة، وهذا أيضاً إذا لم يقصد بجهة^{٦٧} الله تعالى^{٦٨} ولم ينو بتعلمه بذلك^{٦٩} وإن كان في نفسه صالحاً له^{٧٠} فهو أيضاً في حق متعلمه ذاك من علوم الدنيا لا من علوم الآخرة. والعلم الحقيقي إنما يراد به ليتوجه به إلى الجنب^{٧١} الأعلى وإلى الحضرة القدسية، فمن^{٧٢} عدل به عن تلك الجهة منحطاً إلى أن يحصل^{٧٣} به من^{٧٤} حطام الدنيا والتقرب بها^{٧٥} إلى أبنائها فقد أمعن في الضلال وانضم إلى زمرة الأغبياء والجهال. فنعوذ بالله أن ينافي قولنا فعلنا وبيان ظاهرنا باطننا. وعلم الحقيقة أيضاً بحر واسع، وطريق شاسع، فمن لم يتمكن من التغلغل في بحار حقائقه والتنوغل في^{٧٦} سبله ومضائقه، فلا أقل من أن يقتصر على ما أنا ذاكره في هذه الأوراق.

^{٦٦} بعبادة: بعباد، آ م.

^{٦٧} بجهة: برحمة، آ م؛ به جهة، ع.

^{٦٨} تعالى: -، ف ع.

^{٦٩} بذلك: ذلك، ج ع.

^{٧٠} له: -، آ م.

^{٧١} الجنب: جنب، م.

^{٧٢} فمن: وإن، آ ج م.

^{٧٣} إلى أن يحصل: مكرر في م.

^{٧٤} من: -، آ ج ف ع.

^{٧٥} بها: -، ع.

^{٧٦} في: به، ج.

الفصل الثاني^{٧٧}

في إثبات وجود مدبر العالم الواجب الوجود لذاته وبيان أنه قادر عالم مريد حكيم^{٧٨} وأن له عناية بمخلوقاته

أول ما يجب على طالب النجاة والكمال هو أن يتحقق وجود موجود مخرج لهذا العالم إلى الوجود، هو الواجب لذاته وهو الإله^{٧٩} عزّ وعلا. والطرق إلى تحقيق^{٨٠} ذلك كثيرة ومشهورة لكن أسهلها مأخذاً وأحضرها مسلكاً وأتمها بياناً وأقربها فهماً هو الذي من حجة الاعتبار بما هو^{٨١} في موجودات العالم من الأحكام والإتقان وحسن التأليف المؤدّي إلى الغاية المقصودة من النظام، فإن ذلك كما يدل على وجود المؤثر فهو يدل أيضاً على علمه وقدرته وإرادته وعنايته.

والعقل لا يشك إذا أبصر كتابة حسنة الهيئة والترتيب منتظمة الكلام المقروء منها^{٨٢} أنها^{٨٣} من فعل كاتب حاذق لا واقعة بالاتفاق من جريان الخبر على الكاغذ مثلاً، فكيف إذا نظر إلى هيئة الأفلاك^{٨٤} وكواكبها وأوضاعها وحركاتها ومقادير أجزائها وأبعادها وتأثيراتها في العالم السفلى، وترتيب العناصر وتفاعلها بصورها وكمياتها وحصول الأمزجة التي يتبعها تكوّن المركبات المعدنية والنباتية والحيوانية، وعرف القوى والنفوس السماوية والأرضية ومبادئها وخواصها وتفكر في الأعضاء المفردة كالعظام والعضلات والعروق والأعصاب، وفي الأعضاء المركبة كالرأس واليد والمعدة والعينين والأذنين وكيف جعل بعضها^{٨٥} رئيساً وبعضها مرئوساً، وكيف ارتبطت النفوس بالأبدان وسّرت قواها فيها^{٨٦} وكيف ألهمت الحيوانات مصالحها وأعدّ لها^{٨٧} من^{٨٨} الآلات والجوارح ما يناسب

^{٧٧} الفصل الثاني: ب، ج ف ع.

^{٧٨} مريد حكيم: فريد، ج ع.

^{٧٩} الإله: إله، آ م.

^{٨٠} تحقيق: تحقق، آ م.

^{٨١} هو: -، ف ع.

^{٨٢} منها: عنها، آ م.

^{٨٣} أنها: + كانت، آ م.

^{٨٤} الأفلاك: الفلك، ج ع.

^{٨٥} بعضها: منها، م.

^{٨٦} فيها: -، م.

^{٨٧} وأعدّ لها: وأخذ لها، آ م.

^{٨٨} من: -، آ ج م.

المركز^{٨٩} في طباعها كآلات المفترس والسباح وخرطوم البقة الذي خلق فيه مع لينه^{٩٠} قوة يتمكن بها من الغوص في البشرة الجاسية^{٩١} لامتصاص الدم الموافق لها، وغير ذلك من العجائب والحكم التي لا سبيل لنا على استقصائها، وما أظن عاقلاً يعتبر^{٩٢} هذا كله إلا ويدله دلالة قطعية على علم المدبر بما عليه الوجود في نظام الخير وأنه مريد للخير والكمال على الوجه الأبلغ بحسب الإمكان. وإذا قد^{٩٣} تقرر هذا فأقول: إن هذا المدبر إن كان واجب الوجود لذاته فهو إله سبحانه وتعالى^{٩٤} وإلا فليس بممتنع^{٩٥} الوجود بعد^{٩٦} ما فرض موجوداً، فلو لم^{٩٧} يكن واجباً لكان ممكناً لا يوجد إلا من غيره، ويعود الكلام في ذلك الغير، ولا بد من الانتهاء إلى الواجب^{٩٨} الأول، وإلا لكان كل موجود قبل الذي فرض أنه مدبر ممكناً لا يوجد من^{٩٩} ذاته فكان حكمه حكم الواسطة سواء كان متناهياً أو غير متناه، وذلك لأن المعلولات وكل واحد واحد^{١٠٠} منها يفتقر إلى موجد لا يكون منها وإلا لدخل في حكمها، وإذا علم من وجود كل واحد وجود ما قبله، ولو كثرت الوسائط، فأخر ما يعلم وجوده من المعلولات يدل^{١٠١} كذلك على وجود أول العلل وتحقيق ذلك وجوب مصاحبة العلة لوجوب المعلول، إذ الحوادث التي سبق^{١٠٢} بعضها بعضاً بالزمان لا مانع في العقل من عدم تناهيها في الأزل، ويدل على هذه المصاحبة أنه لا معنى لوجوب المعلول بعلته إلا صدوره عنها، ولا يؤثر^{١٠٣} فيه حال عدمه، وإلا لكان^{١٠٤} ذلك جمعاً بين وجوده وعدمه^{١٠٥}، فهي إذن تؤثر حال

٨٩ المركز: الركون، آ م.

٩٠ لينه: -، آ م.

٩١ الجاسية: الماشية، آ ج م ع.

٩٢ يعتبر: معتبر، ج ف ع.

٩٣ قد: -، آ م.

٩٤ وتعالى: -، آ م.

٩٥ بممتنع: يمنع، آ م.

٩٦ بعد: وبعد، آ م.

٩٧ فلو لم: فلم، آ م.

٩٨ إلى الواجب: مكرر في آ.

٩٩ من: -، آ م.

١٠٠ واحد واحد: واحد، آ.

١٠١ يدل: إضافة في هامش ع.

١٠٢ سبق: يسبق، آ م ع.

١٠٣ يؤثر: مؤثر، ج ع.

١٠٤ لكان: كان، ج.

١٠٥ وعدمه: + فهي إذن تؤثر حال عدمه وإلا لكان ذلك جميعاً من وجوده وعدمه، آ م.

وجوده وحال عدم العلة لا يصدر وجود المعلول، فالموجد والموجد يتصاحبان^{١٠٦} في الوجود، فالعلل التامة ومعلولاتها كائنة ما كانت هي موجودة معاً، فلها أول هو الواجب لذاته، وكما أنه لولا^{١٠٧} وجود العلم^{١٠٨} البديهي الذي لا يفتقر إلى الاكتساب لما حصل لنا شيء من العلوم المكتسبة، كذلك لولا وجود الواجب المستغني عن الموجد لما وجد الممكن المحتاج إليه، ولما وجب في موجد الأثر المحكم أن يكون أبلغ في الأحكام من أثره وجب الانتهاء إلى الموجد المحيط علمه الكاملة قدرته البالغة حكمته^{١٠٩}، وهو الإله^{١١٠} تعالى.

الفصل الثالث^{١١١}

في بيان ثبوت جملة مما^{١١٢} يجب ثبوته للواجب ونفي جملة مما^{١١٣} يجب^{١١٤} تنزيهه عنه

وعلم الواجب فعلي، نشأت عنه^{١١٥} التغيرات لإحاطته بها وبأزميتها على الدوام، فلهذا لا يتغير بتغير^{١١٦} معلوماته وإنما يلزم الجهل والتغير لو كان علمه انفعالياً يتبع وجود الشيء وزواله، والواجب واجب الأزلية لاحتياج^{١١٧} كل حادث إلى الموجد، وواجب^{١١٨} الأبدية إذ لو جاز عليه العدم لافتقر إلى مرجح يريح جانب وجوده على جانب عدمه فكان ممكناً ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾^{١١٩}، وإذا قد ثبت علمه بمخلوقاته الدال على علمه بذاته بالضرورة فواجب^{١٢٠} أن لا يكون

^{١٠٦} يتصاحبان: يصاحبان، آ ج م.

^{١٠٧} لولا: لا، آ.

^{١٠٨} العلم: -، ف.

^{١٠٩} الحكمة: -، آ م ف.

^{١١٠} الإله: الآلاء، آ م.

^{١١١} الفصل الثالث: ج، ج ف ع.

^{١١٢} بيان ثبوت جملة مما: ما، ج؛ بيان ثبوت جملة ما، ع.

^{١١٣} مما: ما، ج.

^{١١٤} يجب: + مما، ف.

^{١١٥} نشأت عنه: عنه نشأت، آ م.

^{١١٦} بتغير: به تغير، ج.

^{١١٧} لاحتياج: لاحتاج، آ ج م.

^{١١٨} وواجب: واجب، آ م.

^{١١٩} سورة الحديد (٥٧): ٣.

^{١٢٠} فواجب: وجب، م.

مركباً، لأن العلم بالمركب يتوقف^{١٢١} على العلم بكل واحد من أجزائه، فيتقدم العلم بالجزء على العلم بالكل تقدماً بالذات، لكن لو علم الكل جزؤه الذي هو غيره لكان عالماً بأنه هو^{١٢٢} الذي علمه، وذلك يتضمن علمه بذاته، فيتقدم العلم بالكل على العلم بالجزء، وقد كان الأمر بخلاف هذا، وذلك محال. وإذا ليس بمركب فليس بجسم لأن كل جسم مركب ذو أبعاد، وإذا^{١٢٣} ليس بجسم فليس بمتحيز^{١٢٤}، لأن المتحيز^{١٢٥} الذي لا ينقسم إما نقطة في محل وإما جوهر فرد لا يتجزأ بوجه إن^{١٢٦} جاز وجوده، وكلاهما يقتضي أن يكون موجد هذا العالم في غاية الصغر^{١٢٧} والحقارة، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، ويخص النقطة افتقارها في وجودها إلى غيرها لتحلّ فيه، والافتقار في الوجود إلى الغير ينافي وجوب الوجود كيف كان. فالواجب منزه عن أن يحل في محل، وحقيقته المقدسة لا تساوي حقيقة شيء من الممكنات وإلا لكانت^{١٢٨} مقتضية للإمكان لا للوجوب لوجوب تساوي الأمثال في اللوازم. ولو حصل من نوع الواجب شخصان لامتاز كل واحد منهما عن الآخر بتعيينه، وما به الاشتراك غير ما به الامتياز، فيتركب الواجب منها، ولأن^{١٢٩} تعيين^{١٣٠} كل واحد إن كان لأنه واجب الوجود فلا واجب إلا هو، وإن كان لأمر آخر فهو معلول في تعيينه لغيره، وإن كان غير معلل البتة كان اختصاص كل واحد^{١٣١} بتعيينه لا لخصص وهو باطل.

وإذا لا يوجد ما يشاركه في الحقيقة فلا صاحبة له ولا ولد. ثم كيف يتصور انفصال شيء^{١٣٢} مما لا تركيب فيه فيصير مساوياً له في النوع أو الجنس حتى يكون ولداً^{١٣٣} له؟ ولو ساواه غيره من

١٢١ يتوقف: متوقف، ع.

١٢٢ هو: + العلم، م؛ -، ج ع.

١٢٣ وإذا: وإذا، ع.

١٢٤ بمتحيز: بمتجزء، م.

١٢٥ بمتحيز: بمتجزء، م.

١٢٦ إن: + كان، ج.

١٢٧ الصغر: الضجر، آ م.

١٢٨ لكانت: كانت، م.

١٢٩ ولأن: مكرر في م.

١٣٠ تعين: تغير: آ م.

١٣١ واحد: -، ج ف ع.

١٣٢ شيء: الشيء، آ م.

١٣٣ ولداً: والد، آ م.

مخلوقاته في تمام حقيقته^{١٣٤} لما كان أحدهما بكونه مخلوقاً والآخر بكونه خالقاً أولى من العكس^{١٣٥}، وإذا لا يحلّ الواجب في محل فلا ضد^{١٣٦} له يعاقبه على محله ولا يجمعه فيه، وأيضاً لا ضد له بمعنى ما يساويه في قوته وبمأنه، ولا يتعلق ببدن كالنفس، فإن قدرته تعالى أوسع وأفعاله أعم وأكثر من أن تتخصص ببدن تصدر^{١٣٧} عنه، ولا يتحد بغيره بمعنى الاتصال^{١٣٨} والامتزاج فإن ذلك لا يتصور إلا للمتحيّز^{١٣٩}، ولا بمعنى أن يصير أحد الشئيين هو الآخر بعينه من غير اثنينية، فإنها إن بقيا حال الاتحاد فهما اثنان لا واحد، وإن عدما أو أحدهما فقط لم يتحد المعدوم بالمعدوم ولا بالموجود. وهو الجواد على الحقيقة واسم الجود على غيره مجاز، لأنه أفاد الخير والأنعام وأعطى كل شيء ما يحتاج إليه من الهداية والكمال والزينة من غير غرض وفائدة يرجع إليه.

وهو الغني التام لكونه غير متعلق بشيء^{١٤٠} خارج عنه لا في ذاته ولا في صفاته، سواء كانت تلك الصفات زائدة على ذاته أو لم تكن، وسواء عرض لها إضافة إلى الغير أو لم تعرض. ولا يحتمل هذا المختصر تحقيق أن الحق من ذلك أي شيء هو.

وهو الملك الحق، فإن ذات كل شيء^{١٤١} من جميع الوجوه^{١٤٢} له، لأنه منه أو مما^{١٤٣} هو منه^{١٤٤} وجوده وكماله ولا يفتقر هو إلى شيء، وإذا لحظ كل ما سواه^{١٤٥} باطلاً في نفسه وحقاً به فهو حق في نفسه ومحقق لحقيقة^{١٤٦} كل ما عداه.

وكل كمال فهو معشوق، وإذا كان الواجب يدرك ذاته على ما هي عليه من الجمال والبهاء والذي^{١٤٧}

١٣٤ حقيقته: حقيقة، آ م.

١٣٥ العكس: الممكن، آ م.

١٣٦ ضد: صنف، آ م.

١٣٧ تصدر: يصدر، ع.

١٣٨ الاتصال: كلمة غير مقروءة في م.

١٣٩ للمتحيّز: للمحصّر، آ م.

١٤٠ بشيء: كشيء، آ م.

١٤١ ذات كل شيء: ذلك أت كله، م.

١٤٢ الوجوه: + هي، ج ع.

١٤٣ مما: ما، آ م.

١٤٤ منه: به، آ م.

١٤٥ سواه: + كان، آ ج م.

١٤٦ الحقيقة: بحقيقة، آ م.

١٤٧ والذي، الذي، ج ف ع.

هو مبدأ كل جمال وبهاء ومنبع كل حسن ونظام^{١٤٨}، فهو أجلّ مبتج بذاته لأنه أشرف مدرك لأشرف مدرك بآتم إدراك، وقياس ابتهاجه بذاته^{١٤٩} إلى ابتهاجنا بذاتنا^{١٥٠} كقياس كماله إلى كمالنا، ولا يدرك^{١٥١} كماله كما هو^{١٥٢} إلا هو، ونحن فلا^{١٥٣} نقدر على فهم شيء من نعوت الواجب لذاته إلا بالمقايضة إلى ما نعرفه من أنفسنا، لكن نعلم أن ذلك أكمل وأشرف وأعلى مما نفهمه في حق أنفسنا، ولا نفهم^{١٥٤} حقيقة تلك الزيادة لأن مثلها لا يوجد في حقنا، وكيف يقاس المتناهي إلى ما لا يتناهي؟ لا في الشدة ولا في الكمية، وكل نعت في الواجب الأول لا نظير له فينا، فلا سبيل لنا إلى فهمه، إنما نذكر ما في^{١٥٥} وسعنا أن نعلمه لا ما يستحقه هو لذاته.

الفصل الرابع^{١٥٦}

في أن مدبر العالم واحد لا شريك له

وبدل على وحدانيته أن الإنسان إذا أدرك ذاته وأشار إليها فلا يجد في ذاته إلا أمراً يدرك ذاته، وكل ما عدا ذلك مما هو مجهول سواء كان وجودياً أم سلبياً فهو خارج عن ذاته، ولا يدرك ذاته بصورة زائدة على ذاته، لأن كل صورة زائدة على الذات فهي مشار إليها من سمته هو، وهو مشير^{١٥٧} إلى^{١٥٨} ذاته بأننا، فلا ينفصل إدراكه عن^{١٥٩} ذاته، والحقائق الإدراكية لا تختلف إلا بالكمال والنقص وبأمور خارجية. وإذا ثبت ذلك فلو صح إلهان^{١٦٠} واجبان كل منهما يدرك ذاته لما زاد إدراكه لذاته على ذاته، فإن كان مخالفاً للآخر بالكمال والنقص فالكامل هو الإله دون الناقص، وإن تساوى في

١٤٨ حسن ونظام: حي نظام، م؛ نظام حسن، آ.

١٤٩ بذاته: -، آ ج م.

١٥٠ لأنه ... بذاتنا: -، م.

١٥١ ولا يدرك: ويدرك، ف.

١٥٢ كما هو: -، ج.

١٥٣ فلا: + هو، م.

١٥٤ نفهم: نريهم، آ م.

١٥٥ في: -، م.

١٥٦ الفصل الرابع: د، ج ف ع.

١٥٧ مشير: + لا، آ م.

١٥٨ إلى: مكرر في م.

١٥٩ عن: على، ف ع.

١٦٠ إلهان: الأمان، م؛ الأعيان، آ.

ذلك فهم من نوع واحد فلا بد وأن يكون أحدهما ممتازاً عن الآخر بعد مشاركته له في الحقيقة^{١٦١} الإدراكية بأمر ما فكان مركباً فلم يكن إلهاً.

ويدل أيضاً على امتناع وجود الإلهين لهذا العالم شدة ارتباط أجزائه بعضها ببعض^{١٦٢} كافتقار^{١٦٣} أعراضه إلى جواهره باعتبار جواهره إلى أعراضه باعتبار آخر، وكذا متحيزاته ومجرداته وعنصرياته وفلكياته وحيوانه ونباته وسائطه ومركباته، وكذا احتياج بعض الحيوانات إلى بعض واحتياج بعض أعضاء الشخص الواحد منها وأخلاطه وأرواحه إلى بعض، فقد أعان بعض العالم بعضاً إعانة صيرته كشخص واحد مركب، ولهذا سَمَّاه بعض المحققين بالإنسان الكبير، فلو استقل^{١٦٤} أحد الإلهين بتدبيره لم يكن للآخر تأثير فيه لئلا يجتمع مؤثران على مؤثر^{١٦٥} واحد فيستغني بكل منهما عن كل منهما. ولو استقل ببعضه فقط والآخر البعض الآخر لم يكن الارتباط والتعاون بين^{١٦٦} البعضين، ثم الذي يفعل شيئاً فيتبع وجوده وجود آخر^{١٦٧} وينتفع به آخر فقد استقل^{١٦٨} بإيجاد الشئيين أو بتدبيرهما لا^{١٦٩} بواحد منها فحسب، وامتناع أن يستقل واحد بتدبير الكل في زمان والآخر بتدبيره في زمان آخر ظاهر عند أهل الحقائق.

ولو أمكن^{١٧٠} وجود عالم آخر لارتباط له بهذا العالم لكان جود الواجب ورحمته وقدرته التي لا تنهاه تقتضي إيجاد^{١٧١}، إذ كماله الذي لا يتناهى يقتضي أن لا يبقى شيء من الممكنات ولا وجه من وجوه حسن الترتيب والنظام إلا يصدر^{١٧٢} عن ذاته المقدسة ويقتضيه عنايته وحكمته البالغة.

١٦١ في الحقيقة: بالحقيقة، آ م.

١٦٢ بعضها ببعض: ببعضها، آ م.

١٦٣ كافتقار: لافتقار، آ م.

١٦٤ استقل: اشتغل، آ م.

١٦٥ مؤثر: مؤثران، م.

١٦٦ بين: من، آ م.

١٦٧ آخر: أخرا، ف.

١٦٨ استقل: اشتغل، ج.

١٦٩ لا: -، م.

١٧٠ أمكن: أنكر، آ م.

١٧١ إيجاد: المجادة، م.

١٧٢ يصدر: ويصدر، ع.

الفصل الخامس^{١٧٣}

في كيفية فعل الواجب المدبر وصدور الممكنات^{١٧٤} عنه وإثبات وجود ملائكته

ولا يوجد ممكن^{١٧٥} أحسن إلا والممكن الأشرف قد وجد قبله، فإنه لا يمكن وجود ما هو أفضل من المعلول الأول، فإن الواجب اقتضاه بجهته الوجدانية فلم تبق جهة تقتضي^{١٧٦} ما هو أشرف منه، ولو فرض وجود ما هو أشرف منه لاستدعي جهة تقتضيه هي أشرف^{١٧٧} مما عليه الواجب وذلك محال. والواحد الحقيقي لو صدر عنه بجهته الواحدة شيئان لاختلفا بميز ما وإلا لم^{١٧٨} يكونا شيئين، والمعلولات إذا تساوت نسبتها إلى مقيد وجودها لم يكن لأحدها منه ما ليس للآخر، وكان ما هو أكثر من واحد واحداً وهو ظاهر البطلان. ولهذا يظهر وجود الملائكة المقربين التي يسميها بعضهم^{١٧٩} عقولاً، إذ لو^{١٨٠} لا وجود ممكنات هي أشرف من النفوس المجردة لما وجدت النفس البتة على الأصل الذي قد عرفت من أن الواحد من كل الوجوه لا يصدر عنه الكثرة إلا بوسائط، وكل^{١٨١} من استعدّ لحظ ونصيب من المعرفة فجود الخالق لا يقتضي إهمال^{١٨٢} إيجاد^{١٨٣}، فإن كان ذلك الاستعداد في أول الفطرة من غير واسطة فهو عالم العقول والملائكة المقربين، وإن توقف على اكتساب ما لم يقتض بواسطة المقربين أو غيرها فهو عالم ملائكة السماوات وهي^{١٨٤} النفوس السابوية، وبعد ذلك مراتب سائر النفوس.

فلا خير في الإمكان إلا ويتعلق به علم الخالق وتقتضي قدرته^{١٨٥} وجوده إيجاداً، ولا شر في الإمكان

١٧٣ الفصل الخامس: هـ، ج ف ع.

١٧٤ الممكنات: الكتاب، م.

١٧٥ ممكن: -، آ م.

١٧٦ تقتضي: -، ج.

١٧٧ منه ... أشرف: -، م.

١٧٨ لم: لا، م؛ ما، آ.

١٧٩ بعضهم: بعضاً، م؛ بعضها، آ.

١٨٠ لو: -، آ م.

١٨١ وكل: فكل، آ م.

١٨٢ إهمال: الإهمال، آ م.

١٨٣ إيجاد: بإيجاد، آ م.

١٨٤ وهي: وبين، آ م.

١٨٥ قدرته: قدرة، آ م.

إلا ويتعلق به علمه، ورحمته تقتضي دفعه، فالخير مقضي بالذات والشر مقضي بالعرض، والبارئ^{١٨٦} فلا يترك ما كثر خيره لأجل شر قليل فيه إذ في تركه تقويت للخير الكثير، ولا يطلب رشح الخير ليستكمل به بل^{١٨٧} رشح الخير على الغير من كماله وكون طلب الخير وإرادته أولى به^{١٨٨}، وهو^{١٨٩} مثل كون الوجود أولى له من العدم، ولا يقتضي شيء من ذلك أن يكون كاملاً بغيره، وإنما^{١٩٠} يلزم ذلك إن لو كان كل واحد من الإرادة والمراد أولى به. أما إذا كانت إرادة نفع الغير فقط هي الأولى من غير أن يستكمل بالمراد فلا. فهذا ما اقتضت الحال أن أذكره في^{١٩١} حال المبدأ، وها أنا أتلو ذلك بحال المعاد بعون الله وحسن توفيقه.

الباب الثاني من الجملة الأولى

في إثبات جملة من أحوال النفس المجردة من المادة^{١٩٢} لا سيما في ما يتعلق بتحقيق تجردها ونقلها بعد الموت وامتناع عدما وكيفية سعادتها وكمالها

الفصل الأول^{١٩٣}

في كيفية تعلق النفس بالبدن وارتباطها به وتصرفها به^{١٩٤} وتصرفها في قواه

استيعاب^{١٩٥} الكلام في مباحث النفس وتقسيم قواها وخواصها وأفعالها وكيفية ارتباطها بالبدن طويل، وهو مشهور في كتب من تقدم، وأهم ما ذكر من ذلك وأقره إلى الفهم ما أنا مقرر له في هذه اللمعة. فأول ذلك هو^{١٩٦} أن يتحقق أن النفس هي التي يشير إليها كل أحد بقوله أنا حين يقول

١٨٦ والبارئ: + كلمتان غير مقروئتان، ف.

١٨٧ بل: -، م.

١٨٨ به: -، م.

١٨٩ وهو: هو، ج ف ع.

١٩٠ وإنما: + كان، ف ع.

١٩١ في: من، آ ج م.

١٩٢ المادة: الإنسان، آ ج م؛ -، ع.

١٩٣ الفصل الأول: آ، ج ف ع.

١٩٤ وتصرفها به: -، ع.

١٩٥ استيعاب: واستيعاب، آ ج م.

١٩٦ هو: -، ع.

أنا أدركت كذا أو فعلت كذا وكل القوى من توابعها وهي آلات لها، وإلا لما ارتبط فعل بعضها بفعل بعض، فما كان لك^{١٩٧} أن تقول أحسست فغضبت وأدركت فحركت، فجميع قوى البدن تحت تصرفها، إذ القوة المحركة ليست إلا لجلب النافع أو دفع الضارّ الراجعين إليها بوجه ما، والمدرّكة ليست إلا كالجواسيس التي تفيض^{١٩٨} الأخبار وتؤديها إليها، والمصورة^{١٩٩} والحافظة هي لحفظ ذلك فحكمها حكم الخازن^{٢٠٠} لها. وعلى هذا حال جميع القوى البدنية إذا اعتبرت، وكذا كل عضو من البدن فإنه إنما أعد لغرض يرجع إلى النفس، وجاز أن يتعلق بالبدن الواحد أكثر من نفس واحدة، لكنها تكون متفاوتة في رتبة الاستكمال وينتهي الترتيب^{٢٠١} إلى نفس واحدة هي الرئيسة على الكل. ولعل^{٢٠٢} هذه النفوس هي القوى المطيعة لها لكن لا يجوز تعلق نفسين^{٢٠٣} ببدن واحد^{٢٠٤} تعلقاً هو كتعلق هذه الرئيسة^{٢٠٥} وإلا لحصل في البدن الواحد المتقابلان معاً كالحركة والسكون والنوم واليقظة، وجميع إدراكاتها^{٢٠٦} وتحركاتها^{٢٠٧} الإرادية هي لنفس^{٢٠٨} واحدة^{٢٠٩} مدرّكة بجميع أصناف الإدراكات بجميع أصناف المدرّكات^{٢١٠} ولولا ذلك لما حكمت ببعض المدرّكات على بعض^{٢١١}، فإن الحاكم^{٢١٢} على شيء بشيء يجب أن يكون مدرّكاً لها معاً، وإن كان^{٢١٣} إدراكه بعضه بآلة بدنية وبعضه بغير آلة وهي الموصوفة بالشهوة والنفرة واللذة والألم والإرادة والقدرة والفعل، ولو لم يكن الأمر كذا ما^{٢١٤} لزم من

١٩٧ فما كان لك: فله، م؛ بما كان، آ.

١٩٨ تفيض: تقتضي، ف ع.

١٩٩ والمصورة: والمتصورة، ج ف ع.

٢٠٠ الخازن: الجازب، ج.

٢٠١ الترتيب: كلمة غير مقروءة في آ م.

٢٠٢ ولعلّ: -، آ م.

٢٠٣ نفسين: نفس، ج ع.

٢٠٤ واحد: واحدة، م.

٢٠٥ الرئيسة: الرتبة، ج ع.

٢٠٦ إدراكاتها: إدراكاتها، آ م.

٢٠٧ وتحركاتها: وتحركاتها، آ م.

٢٠٨ لنفس: النفس، آ م.

٢٠٩ واحدة: الواحدة، آ م.

٢١٠ بجميع أصناف المدرّكات: -، آ م.

٢١١ بعض: البعض، آ م.

٢١٢ الحاكم: + بشيء، ج ف ع.

٢١٣ كان: كانت، ج.

٢١٤ ما: بما، ع.

إدراكها حصول هذه الأشياء لها ولما ارتبطت هذه الأشياء بذلك الإدراك هذا الارتباط الذي نجده من أنفسنا وهذا فطري وعند العقل إذا تأمل^{٢١٥}.

الفصل الثاني^{٢١٦}

في أن النفس^{٢١٧} ليست بجسم ولا حالة فيه وأنها بسيطة لا تركيب فيها في الخارج وأنها جوهر قائم بذاته

وهذه النفس الإنسانية ليست هذه البنية الفانية ولا مزاج^{٢١٨} البدن ولا تناسب أركانه، فإن هذه الأشياء دائماً^{٢١٩} في التبدل والتحلل، مع أن الإنسان يجد من نفسه أنه^{٢٢٠} هو الذي كان منذ سنين عديدة، فليست هي هذه الجملة، وليست^{٢٢١} هي أيضاً عضواً مخصوصاً أو أعضاء مخصوصة لا يتطرق إليها التخلخل^{٢٢٢} في مدة العمر^{٢٢٣} لأنه^{٢٢٤} ما من جزء في البدن إلا وقد يغفل الإنسان عنه حال ما يكون مدركاً لذاته، وكيف يجتمع^{٢٢٥} في شيء أن يكون مدركاً وغير مدرك في حالة واحدة؟ وقد عرفت أن كلما يدرك ذاته فلا يزيد إدراكه لذاته على ذاته وكلما هو كذا فما دامت ذاته موجودة فهو مدرك لها، ويلزم من هذا أن كلما^{٢٢٦} يغفل عنه الإنسان في حالة ما فهو مغاير لذاته وليس بداخل فيها سواء كان جسماً أو جسمانياً أو لا جسماً ولا جسمانياً^{٢٢٧}. وقد سبق أن كل ما يعلم ذاته^{٢٢٨} فهو بسيط لا تركيب فيه في خارج الذهن، بل إن اعتبر فيه تركيب

^{٢١٥} إذا تأمل: -، ج؛ إذا تعقل، ف.

^{٢١٦} الفصل الثاني: ب، ج ف ع.

^{٢١٧} في أن النفس: -، آ م.

^{٢١٨} مزاج: خراج، آ م.

^{٢١٩} دائماً: وأهلاً، ج.

^{٢٢٠} أنه: أن، آ ج م.

^{٢٢١} وليست: وليس، آ.

^{٢٢٢} التخلخل: التخلل، ع.

^{٢٢٣} التخلخل في مدة العمر: الحلل، م.

^{٢٢٤} لأنه: لأن، آ م.

^{٢٢٥} يجتمع: تجتمع، ع.

^{٢٢٦} كلما: كان ما، آ؛ كان ما كان، م.

^{٢٢٧} أو لا جسماً ولا جسمانياً: -، ج.

^{٢٢٨} ذاته: بذاته، م.

فهو بحسب الاعتبار الذهني لا في الوجود الخارجي، فواجب أن تكون نفس الإنسان كذلك ولا يجوز أن تكون جسماً أو حالة فيه حلول سريان وإلا لتجزأت بالاتصال. ولو كانت متجزئة بالتجزئة الاتصالية^{٢٢٩} لما حصلت لها الملكات التي لا تتجزأ^{٢٣٠} كذلك، بل يكون لها اشتداد وضعف فقط كملكة العلم والفطنة والشجاعة والجن والتهور، وإلا فلو حصلت هذه لها وأمثالها لانقسمت بانقسام ما حلت فيه وكانت^{٢٣١} متجزئة بالتجزئة الاتصالية^{٢٣٢} وهي^{٢٣٣} على خلاف ما فرض، والنفس ليست بحالة في شيء سواء كانت مجرداً أو غير مجرد، وإلا لكان ذلك الشيء قائماً بذاته أو ينتهي إلى القائم بذاته^{٢٣٤}، وكان^{٢٣٥} هو الشيء^{٢٣٦} الذي تنسب الأفعال إليه بما فيها^{٢٣٧} من العرض لا إلى ذلك العرض بها^{٢٣٨}. ألسنت ترى أنه يقال: فعلت النفس بالقدرة أو بالإرادة، ولا يقال: فعلت الإرادة والقدرة بالنفس، وهذا واضح عند كل ذي^{٢٣٩} بصيرة.

الفصل الثالث^{٢٤٠}

في أن النفس لا تموت بموت البدن ولا^{٢٤١} تعدم البتة

وإذ^{٢٤٢} لا تركيب في النفس بوجه، ولا هي حالة في محل، فهي لا تعدم، فإن كل ما هو بالفعل وتعدم^{٢٤٣} فقوة وجوده وعدمه في غيره، وذلك الغير هو حامله، فإن الشيء من حيث هو بالفعل

^{٢٢٩} بالتجزئة الاتصالية: بتجزئة الاتصال، م.

^{٢٣٠} تتجزأ: تحزى، ع.

^{٢٣١} وكانت: فكانت، ع.

^{٢٣٢} بالتجزئة الاتصالية: بتجزئة الاتصال، م.

^{٢٣٣} وهي: وهو، ج ع.

^{٢٣٤} أو ينتهي إلى القائم بذاته: -، ج ف ع.

^{٢٣٥} وكان: فكان، ج ف ع.

^{٢٣٦} الشيء: النفس، ع.

^{٢٣٧} فيها: فيه، ع.

^{٢٣٨} بها: به، ف ع.

^{٢٣٩} ذي: -، آ م.

^{٢٤٠} الفصل الثالث: ج، ج ف ع.

^{٢٤١} ولا: وإياها لا، ف: وأنها لا، ع.

^{٢٤٢} وإذ: وإن، آ م.

^{٢٤٣} وتعدم: ويعدم، ع.

لا يكون ذاته^{٢٤٤} بالقوة لذاته وإن جاز أن يكون بالقوة لأمر آخر، كقوة الإبصار الذي هو في العين التي هي غير الإبصار، ولو كانت تلك القوة في الإبصار لكان الشيء بالقوة والفعل معاً. فلو قبل البسيط الذي لا يحلّ فيه^{٢٤٥} غيره العدم لكان موجوداً في حال ما فرض معدوماً بوجوب^{٢٤٦} وجود القابل^{٢٤٧} عند حصول المقبول، وكل ما أدى ثبوته إلى نفيه فهو ممتنع، فعدم النفس ممتنع. ولهذا إذا استقرأت^{٢٤٨} الموجودات بأسرها لم تجد المنعدم إلا التركيب وما لا يقوم بنفسه، فأما البسائط القائمة بأنفسها فينحلّ التركيب إليها ولا تنعدم البتة. وغير القائمة بأنفسها فستعرف الحال فيها، وبدن الإنسان لما استعدّ لأن^{٢٤٩} يكون له مدبّر هو النفس فإذا زال ذلك الاستعداد بسبب من الأسباب المقتضية للموت صار البدن بحيث لا يقبل هذا المدبّر فتتقطع علاقته عنه^{٢٥٠}، ولا يقتضي ذلك عدم المدبّر، وحكم فساد جملة^{٢٥١} البدن كحكم فساد عضو واحد منه وليس الموت إلا زمانة عامة لكل الأعضاء^{٢٥٢}، وفساد الآلة لا^{٢٥٣} يقتضي عدم مستعملها، والبسيط من جهة بساطته لا يصدر عن المركّب باعتبار تركبه لأنه إن استبدّ واحد من أجزائه بالعلية فلا تأثير للباقي وإن لم يستبدّ، فإن أثر في شيء من المعلول فالمعلول مركّب وإن لم يؤثر البتة فلا مدخل له في العلية. وصورة الاجتماع^{٢٥٤} أحد أجزاء المركّب فلها حكمها، فكل ما يصدر عن مركّب ففيه اثنيّتين ما لا يمنع من كون ذاته الأصلية واحدة، فذات النفس البسيطة لما كانت ممكنة فهي معلولة لذات بسيطة لا تنقص في مرتبة^{٢٥٥} الوجود عن النفس لأن علم النفس بذاتها لا يزيد على ذاتها، فهو^{٢٥٦} كمال للذات من حيث هي والعلة^{٢٥٧} الفاعلية لما له هذا الكمال الذاتي يمتنع أن تكون قاصرة عنه فيه، والذي

٢٤٤ ذاته: بذاته، م.

٢٤٥ فيه: في، ع.

٢٤٦ بوجوب: لوجوب، ع.

٢٤٧ القابل: التقابل، آ ج؛ التقابل بل، م.

٢٤٨ استقرأت: استقرت، ع.

٢٤٩ لأن: أن، آ م.

٢٥٠ علاقته عنه: من فيه، م؛ على فيه عنه، آ؛ فيه بحبه، ج.

٢٥١ جملة: الجملة إلى، ج؛ + من، ف ع.

٢٥٢ الأعضاء: -، ج.

٢٥٣ لا: -، ف ع.

٢٥٤ الاجتماع: -، ج.

٢٥٥ مرتبة: قرينة، ف ع.

٢٥٦ فهو: من، م.

٢٥٧ والعلة: في العلة، م.

من الفاعل التام الفاعلية، فهو كظّل له فلا يكون أتمّ وأكمل منه، والكمال التابع^{٢٥٨} للذات يجوز أن يكتسب من غير فاعلها بخلاف الذي هو في نفس الذات، فقد ثبت إذن وجود مجردات بسيطة أكمل من النفوس الإنسانية في^{٢٥٩} العلم والحياة هي العلل الفاعلة للنفوس، سواء سمّيتها ملائكة أو عقولاً أو ما شئت من الأسماء. ولا يمكن عدم النفس إلا إذا عدمت علتها البسيطة. والكلام في عدم ما هو علتها كاللّكلام في عدما، فيؤدى ذلك إلى عدم الواجب الأول^{٢٦٠} تعالى عن ذلك علواً كبيراً. فالنفس^{٢٦١} وفواعلها القريبة والبعيدة لا^{٢٦٢} تعدم، وكيف لا وهي لا تعدم ذاتها، ولا يعدمها وجود ما لارتفاعه مدخل في وجودها وهو الضد إذ لا محل لها فيما نعلم عليه ضد، ولا يعدمها^{٢٦٣} ما لعدمه^{٢٦٤} مدخل في عدما وهو الشرط، إذ مع بقاء العلة المقتضية لوجودها لا تأثير لعدم المباين^{٢٦٥} في عدما ولا ما^{٢٦٦} يباينها، كالأعراض المتضادة^{٢٦٧} لكمالها لا ينقض إدراكها لذاتها الذي لا يزيد على ذاتها. فتغير أعراضها واختلافها بكونها كملاً لها^{٢٦٨} أو نقصاً لا يؤثر في إعدامها، فبقاء^{٢٦٩} ما أفاد وجودها يوجب أن لا ترتفع عن الوجود ولا تعدم، وعدم المركبات إنما هو بمعنى انحلال تركيبها، والانحلال حركة ما يستند^{٢٧٠} إلى الحركات^{٢٧١} السماوية كما هو مقرر في الكتب المشهورة، وإذا قيل^{٢٧٢} الهيئة أو العرض قد عدم فالنعدم هو^{٢٧٣} تعلقه بمحل ما يظهر^{٢٧٤} له، وأما تعلقه بفاعله فلم ينعدم، بل جاز أن يظهره بمحل آخر. والانتقال الممتنع على الأعراض إنما هو الانتقال المستلزم لاستقلالها

٢٥٨ التابع: المتابع، ف.ع.

٢٥٩ في: هي، ج.ف.ع.

٢٦٠ الواجب الأول: الواجبة الأولى، م؛ الواجب الأولى، آ.

٢٦١ فالنفس: والنفس، آ.م.

٢٦٢ لا: ولا، م.

٢٦٣ يعدمها: عدم، آ.م؛ يعدم، ج.ف.ع.

٢٦٤ لعدمه: لعدم، م.

٢٦٥ لا تأثير لعدم المباين: لا تأثير لعدم التباين لا تأثير لعدم التباين، آ.م؛ + لها، ف.ع.

٢٦٦ ولا ما: وما لا، آ؛ ولا، م.

٢٦٧ كالأعراض المتضادة: والأعراض المضادة، آ.م.

٢٦٨ لها: -، ج.

٢٦٩ فبقاء: بقاء، ج.

٢٧٠ يستند: يسند، ف.

٢٧١ الحركات: الحركة، م؛ حركات، ع.

٢٧٢ قيل: قال، آ.م.ج.

٢٧٣ هو: -، ف.ع.

٢٧٤ يظهر: مظهر، ف.

بالوجود أو بالجهات أو بالحركة المكانية أو ما يجري مجرى هذه. وأما انتقالها بمعنى أن فاعلها يظهرها للحس أو لغيره من محلّ ثم يظهرها كذلك من محل غير ذلك المحل كالصورة التي^{٢٧٥} تظهر بالمرآة وليست فيها على الحقيقة فليس بممتنع ولعل^{٢٧٦} كل ما تعرفه^{٢٧٧} من الأعراض إنما تكون محالّها مظهره لها على هذا الوجه، والانعدام عن المحل على هذا الوجه ليس بعدم على الحقيقة، فكلماً اقتضى جود الواجب فيضانه عنه فهو لا يعدم بمعنى ارتفاع حقيقته عن الوجود^{٢٧٨}، بل عسى أنه^{٢٧٩} يعدم بمعنى انعدامه عن الحس أو عن محل يظهر به أو عن شيء كان ملتئماً معه فتباعد عنه بحركة ما، كما في انحلال المركبات أو بمعنى آخر يكون جارياً هذا المجرى. ومن نظر في حكمة خلق الإنسان وتحقق ما بين وأوضح من عناية البارئ لمخلوقاته^{٢٨٠} ورحمته بهم^{٢٨١} تبين أن الغاية المطلوبة من خلقه ليس أمراً زائلاً، لأنه^{٢٨٢} كلما كان أحلى كان خوف زواله^{٢٨٣} أمراً، فلا يصلح غاية لمثل هذا الحكيم عزّ سلطانه، بل الغاية نعم دائم، فلا بد للإنسان من نفس باقية هي غير هذه البنية الفانية، بل إنما أحكمت^{٢٨٤} هذه البنية وخلقت فيها هذه العجائب لتكون آلة لها في الاستكمال، وهذه حجة حدسية قد لا ينتفع بها من لا يجد ذلك الحدس من نفسه، والبرهان المعول عليه هو ما سبق.

^{٢٧٥} يظهرها للحس ... التي: -، م.

^{٢٧٦} ولعلّ: داخل، آ م.

^{٢٧٧} تعرفه: نعرفه، ع.

^{٢٧٨} الوجود: الجود، ج.

^{٢٧٩} أنه: أن، آ م.

^{٢٨٠} لمخلوقاته: المخلوقات، آ؛ بمخلوقاته، ج ع.

^{٢٨١} بهم: لهم، ج ع.

^{٢٨٢} لأنه: وأنه، آ م.

^{٢٨٣} زواله: ونوال، آ م.

^{٢٨٤} أحكمت: حكمت، آ م.

الفصل الرابع^{٢٨٥}

في كمال النفس ونقصها وكيفية اتصالها بالعالم الأعلى واكتساب المعارف منه وذكر جملة في خواصها وآثارها

والنفس الإنسانية ليس لها من الحياة إذا اعتبرنا ذاتها فقط إلا إدراك ذاتها. وأما إدراك غيرها وأفاعيلها فبالقوى^{٢٨٦} البدنية وقوتها العقلية، وتحتاج في ذلك إلى مخرج يخرجها من القوة إلى الفعل. فإذا ن حياتها من دون هذه الأشياء حياة ناقصة، والشعور بالوجود والسعادة^{٢٨٧} والموجودات متفصلة، فأشرفها هو الوجود الأول، والسعادات تتفاوت بحسب ما تنال^{٢٨٨} من هذه الموجودات^{٢٨٩}، ومحال أن يخلو ذات عن وقوع ظل الأول عليها، فهو النور الحقيقي وكل ما عداه عكس نوره، وتتفاوت المجردات في إدراكه كتفاوتها في إشراق نوره عليها، وتتفاوت لذاتها بإدراكه كتفاوتها في ذلك الإدراك والقرب من ذات المدرك على حسب شدة الإدراك له^{٢٩٠}، فالمجردات المفارقة تتفاوت في اللذة بحسب تفاوت قربها وبعدها من الواجب، وبهذا تختلف مراتب النفوس^{٢٩١} ودرجاتها في الشرف والانحطاط. واشتغال النفس بالقوى البدنية يصدّها عن الالتفات إلى الجناب^{٢٩٢} الأعلى وقبول المعارف منه^{٢٩٣}. يتضح لك ذلك بتأمل أن الأمور التي قد يقع في النوم عليها اطلاع ليس إلا لقلّة الشواغل بترك النفس استعمال الحواس الظاهرة، وليس ذلك الاطلاع عن فكره إذ الإنسان في حال اليقظة أمكن من الفكر، فليس إلا اتصال النفس بسبب قلّة شواغلها البدنية بالمبادئ العالية المفيدة لها ذلك الغيب. وقد تتأكد وصلة النفس بالجناب الأعلى وتطلع^{٢٩٤} على المغيبات في حال اليقظة كما تطلع عليها في حال^{٢٩٥} النوم لا سيما إذا كانت النفس قوية وافية بالجوانب المتجاذبة لا يشغلها البدن

^{٢٨٥} الفصل الرابع: د، ج ف ع.

^{٢٨٦} بالقوى: فبالقوة، آ م ج.

^{٢٨٧} والسعادة: السعادة، آ؛ سعادة، ف ع.

^{٢٨٨} تنال: ينال، ع.

^{٢٨٩} الموجودات: الوجودات، ج ع.

^{٢٩٠} له: -، ج.

^{٢٩١} النفوس: الأفس، ج ف ع.

^{٢٩٢} الجناب: الحياة، آ م.

^{٢٩٣} منه: منها، م.

^{٢٩٤} وتطلع: فتطلع، ف ع.

^{٢٩٥} حال: حالة، آ م ع.

عن الاتصال بالمبادئ المذكورة والإخبارات النبوية من هذا السبب، ومن لا تكون نفسه قوية فقد يستجلب ذلك بما يدهش حسّه ويحير خياله، وربما كان حسّه وخياله في أصل جبلته كذلك^{٢٩٦}، وهذا نقص^{٢٩٧} ليس بمحمود، وإذا اجتمع ضعف العائق البدني وقوة النفس سواء كان ذلك أصلياً أو مستجلباً كما تقوى النفس بالتدريب^{٢٩٨} أو بالرياضة المنسوبة إلى العارفين فقد يتأكد الاتصال تأكداً يحصل^{٢٩٩} به للنفس مغيبات كثيرة ومعارف غزيرة وملاذ إشراقية لا يدرك كنهها إلا من وجدها من نفسه، ومن لم^{٣٠٠} يجدها فينبغي أن يؤمن بها بقيام أدلتها، ولا أقل من أن لا ينكرها بمجرد عدم وجدانه لها، وقد تقوى النفس فتؤثر في غير بدنها كإزالة غيوث^{٣٠١} وإزالة أمراض وإحداث زلازل وما جرى هذا المجرى، ولا يستنكر ذلك إلا من يظن أن النفس إنما أثرت في البدن لانطباعها فيه. والإصابة بالعين من هذا القبيل وهي مجربة، وسببها خاصية لبعض النفوس تحدث نهكاً في^{٣٠٢} من تعجبت منه، والتضرع^{٣٠٣} إلى الإجابة إلى الله قد يكسبان النفس استعداداً لقبول الهداية إلى الصواب كما تعد الفكرة لقبول الفيض^{٣٠٤} الفاعل للمعرفة، والسحر من التأثيرات النفسانية، وغرائب النفوس كثيرة تعرف بالتجارب والتواتر وبضرب من القياس^{٣٠٥}. ومقامات العارفين من الأنبياء وغيرهم كثيرة يتعذر علينا حصرها وتصورها، ومن كان شريراً غير مذكور^{٣٠٦} لنفسه فلا يحمد^{٣٠٧} قوة نفسه لأنه يستعين بها على تأثير الشر دون الخير، والأخلاق الذميمة حجاب عظيم للنفس عن الاتصال بالعالم الأعلى واكتساب السعادة^{٣٠٨} العظمى لأنها تُميل النفس إلى جانب البدن فتمنع من الاتصال بمحلّ السعادة ما دامت النفس متلطخة بها سواء كانت متعلقة بالبدن أو متخلية عنه، وإنما كانت النفس

^{٢٩٦} كذلك: ذلك، آ م.

^{٢٩٧} نقص: نقص، ف.

^{٢٩٨} بالتدريب: بالتطريب، ع.

^{٢٩٩} يحصل: يصل، م.

^{٣٠٠} ومن لم: ولم، آ م ج.

^{٣٠١} غيوث: الموت، آ م.

^{٣٠٢} في: -، آ م.

^{٣٠٣} والتضرع: والتعجب، م.

^{٣٠٤} الفيض: البعض، م.

^{٣٠٥} من القياس: بالقياس، م.

^{٣٠٦} مذكور: مذكور، آ م ف.

^{٣٠٧} يحمد: يجد، م.

^{٣٠٨} السعادة: المعاني، م.

مع هذا البدن مصدودة عن حقائق الأشياء لا^{٣٠٩} لكونها منطبعة فيه، بل لاشتغالها به ونزوعها^{٣١٠} إلى شهواته وشوقها إلى مقتضياته، وهذا النزوع والشوق هيئة^{٣١١} للنفس ترسخ فيها وتتمكن منها، فإن كان هذا التمكن حاصلاً بعد المفارقة كان^{٣١٢} حالها بعد المفارقة كحالها قبلها، إلا أن تزول تلك الهيئات منها بمزيل لا نعرفه. وإذا فارقت النفس البدن ولم تتعلق بغيره كان شعورها بذاتها غير مخلوط بالشعور بالبدن فكان أتم. وكذلك تكون معقولاتها أشد تجرداً لأنها لا تعقل^{٣١٣} شيئاً ونحن بدنيون إلا ويقترن به خيال أو ما يشبه^{٣١٤} الخيال، فإذا^{٣١٥} زال هذا الشوب كان التذاذ النفس بحياتها أكمل.

الفصل الخامس^{٣١٦}

في اللذة والألم وبيان أن العقليين منها^{٣١٧} أقوى من الحسنيين

والإدراك العقلي أتم من الحسي لأنه أفضل وأتم وأدوم وأكثر وأوصل إلى المدرك، فاللذة به أبلغ. والكمال الخاص بالنفس الناطقة من جهة قوتها العقلية هو أن يصير عالماً عقلياً مرتسماً فيه صورة الكل والنظام المعقول فيه والخير الفائض إليه، فيكون حينئذ موازياً للعالم الموجود كله مشاهداً لما هو الحسن والخير مطلقان، وهذا أفضل وأتم من كمالات القوى الأخرى^{٣١٨} كالشهوة والغضب والوهم والحفظ وغيرها، بل لا نسبة له إليه فضيلةً وتاماً وكثرة وسائر ما يتم به التذاذ^{٣١٩} المدركات^{٣٢٠}. ثم كيف يقاس دوام الأبدى بدوام الفاسد المتغير^{٣٢١}؟ وكيف يكون حال ما وصوله بملاقات^{٣٢٢} السطوح

^{٣٠٩} لا: إلا، آ ج م.

^{٣١٠} ونزوعها: ونزعها، آ م.

^{٣١١} هيئة: جنة، آ م.

^{٣١٢} كان: مكرر في ف.

^{٣١٣} لأن لا تعقل: بأن يعقل، آ؛ بالعقل، م.

^{٣١٤} يشبه: نسيمه، م.

^{٣١٥} فإذا: وإذا، آ م.

^{٣١٦} الفصل الخامس: ه، ج ف ع.

^{٣١٧} منها: منها، آ م.

^{٣١٨} الأخرى: الأخر، ف.

^{٣١٩} التذاذ: الزا، ج.

^{٣٢٠} المدركات: والمدركات، آ م ج.

^{٣٢١} المتغير: التغير، آ.

^{٣٢٢} بملاقات: بملاقاة، ع.

إلى ما هو^{٣٢٣} متغلغل في كنه المدرك؟ وكيف يقاس كمال الإدراك إلى الإدراك والمدرك إلى المدرك، فإن العقل أكثر عدد مدركات من الحس وأشد تقضياً للمدرك وتجريداً له عن الزوائد وخصوصاً^{٣٢٤} في باطنه وظاهره. وشواغل البدن هي المانعة من الاشتياق إلى ذلك الكمال اشتياقاً يناسب مبلغه، فإن اشتغال النفس بالمحسوسات يمنعها من الالتفات إلى المعقولات فلا تجد منها ذوقاً فلم يحصل لها إليها شوق^{٣٢٥}، كالعين الذي لا يشفق إلى الجماع^{٣٢٦} والأصم الذي لا يشفق إلى سماع الألحان. وتأمل أن كريم النفس إذا كَبَّ على عويص يهيمه وعرض عليه شهوة وخير بين الطرفين^{٣٢٧} استخف الشهوة. والأنفس العامة أيضاً قد تؤثر الغرامات والآلام القادحة بسبب افتضاح أو شوق إلى أمر عقلي، واللذات الباطنة وإن لم تكن عقلية هي أقوى من الحسية الظاهرة. واعتبر ذلك بإثار الحيوان ولده على نفسه في المأكول وغيره.

وأقول: إن لذة الجماع إنما بلغت في القوة هذا المبلغ لا لكونها حسية^{٣٢٨} فقط، بل لمعنى روحاني تدركه النفس من الجماع، ولهذا لا يلتذ بدن^{٣٢٩} بإتيان^{٣٣٠} الميت على تقدير أن لا تتغير صورته^{٣٣١} المبصرة. ولهذا كان الالتذاز بمجامعة^{٣٣٢} البعض أشد من الالتذاز بمجامعة البعض^{٣٣٣} مع تساوي قضاء^{٣٣٤} الشهوة فيها^{٣٣٥}، فالجماع جمع بين لذتين حسية وروحانية. ونصيب الروحانية من اللذة أقوى وأشد من الحسية، فلا يرجح اللذة الحسية على العقلية إلا من هو في غاية دناءة النفس وسقوطها أو من لا يفرق بين العقلية وغيرها. وإذا تعلق النفس بعد الموت ببدن كما في المعاد المقبول^{٣٣٦}

٣٢٣ هو: -، م.

٣٢٤ وخصوصاً: خواص، آ م.

٣٢٥ شوق: شوقاً، م.

٣٢٦ الجماع: جماع، م.

٣٢٧ بين الطرفين: من الطرفين، ج؛ من الطرفين، آ م؛ بين الطرفين، ع.

٣٢٨ حسية: -، م.

٣٢٩ بدن: -، ع.

٣٣٠ إتيان: -، آ م.

٣٣١ صورته: صورة، أ م.

٣٣٢ بمجامعة: بمجامعه، أ م.

٣٣٣ أشد ... البعض: -، أ م.

٣٣٤ قضاء: قضية، ف.

٣٣٥ فيها: فيها، م ي.

٣٣٦ المقبول: والمقبول، م.

من الشرائع الحقّة أو مجرم ما سماوي أو أرضي فلا يلزمها^{٣٣٧} أن يمنعها ذاك من أن تحصل لها لذات وآلام عقلية مع اللذات والآلام الحسية الحاصلة بسبب التعلق بالجسم. وهذا القدر من أحوال النفس ومعاها لا أرى أن أذكر أكثر منه فإنه هو الأهم والأوجب بحسب غرض^{٣٣٨} هذا المختصر، وما عداه من مباحثها كثير وليس ذكر بعضه وترك باقيه بأولى من العكس بمقتضى ما نحن فيه، وإذ لا تتم السعادة الحقيقية إلا بإصلاح القوة العملية^{٣٣٩} فلا شرع بعد ذلك في ذكر أصول نافعة فيه، ومن الله العصمة والعون.

الجملة الثانية

في العمل

الباب الأول منها

في ذكر جملة من إصلاح حال النفس وسياستها وتعديل أخلاقها

الفصل الأول^{٣٤٠}

في^{٣٤١} التوبة والعبادة والزهد وما يتعلق بذلك

اعلم أن مبدأ طريقة السالكين ومفتاح سعادة المريدين هو التوبة، وهي عبارة عن تألم النفس على ما ارتكبت من الرذائل مع جزم القصد إلى تركها وتدارك الفئات بحسب الطاقة^{٣٤٢} منها، وهي رجوع من طريق البعد عن الله تعالى^{٣٤٣} إلى طريق القرب إليه، وقبولها هو أن يحصل في القلب استعداد القبول لتجلي أنوار المعرفة، وقد يرتفع من أحوال الجوارح أنوار إلى القلب كما ينحدر من معارف القلب أنوار^{٣٤٤} إلى الجوارح، وهذا هو سرّ انتفاع الأنفس بالعبادات البدنية. وروح العبادة

^{٣٣٧} يلزمها: يلزم، أ.م.

^{٣٣٨} غرض: عن، م.

^{٣٣٩} العملية: العلمية، أ.م.

^{٣٤٠} الفصل الأول: آ، ج ف ع.

^{٣٤١} في: -، آ م.

^{٣٤٢} التوبة ... الطاقة: راجع السهروردي: كلمة التصوف، ص ١٣٣:٦ - ١٣٣:٧؛ مقامات الصوفية، ص ٦٨:٩ - ٦٨:١٠.

^{٣٤٣} تعالى: -، ع.

^{٣٤٤} أنوار: آثار، ج ف ع.

الإخلاص وحضور القلب. والعبادات البدنية^{٣٤٥} جارية مجرى رأس المال الذي هو^{٣٤٦} أصل التجارة، والنوافل بعد ذلك جارية مجرى الرخ الذي به الفوز بالدرجات، فيجب القيام بوظائف الواجبات وأن لا يقع الإخلال بما يمكن^{٣٤٧} فعله من النافلات. والنية والعمل بهما^{٣٤٨} تمام العبادة، لكن النية خير الجزئين^{٣٤٩} لأنها تجري مجرى الروح والعمل يجري مجرى الجسد. والنية ميل القلب إلى الخير، فاستكثر منها، وثواب العمل على قدر النية، فالنوم^{٣٥٠} بنية عود النشاط إلى فعل الخير خير من العبادة على الملل، وحب الدنيا رأس كل خطيئة، وإنما يدفع بالتجرد عنها والزهد منها، والزهد^{٣٥١} هو الإمساك عن الاشتغال بملاذ البدن وقواه إلا بحسب ضرورة تامة، وهو^{٣٥٢} يزيد عن القناعة بترك كثير من الكفاية العرفية^{٣٥٣}.

والدنيا عند ذوي البصائر كلا شيء، إذ الدنيا متناهية^{٣٥٤} والآخرة لا نهاية لها. فمن اعتدّ بالزهد^{٣٥٥} فيها والإعراض عنها فقد عظمها^{٣٥٦} ومال^{٣٥٧} إليها من حيث يظن أنه^{٣٥٨} معرض عنها، ولهذا كان زهد المحققين^{٣٥٩} استحقاقاً لها وزهد غيرهم معاملة يطلبون بها الاستكثار منها في الدار الآخرة، أعني من ملاذها الحسية التي هي حقيرة جداً بالنسبة إلى الملاذ الروحانية كما عرفت. والنفس واحدة إذا اشتغلت بشيء انصدت عن ضده، ولهذا مثلت الدنيا والآخرة بالضدين^{٣٦٠}،

٣٤٥ البدنية: الواجبة، آ م.

٣٤٦ هو: به، آ م ف ع.

٣٤٧ يمكن: يمكن، آ م.

٣٤٨ بهما: لها، آ م.

٣٤٩ الجزئين: الحزون، آ م.

٣٥٠ فالنوم: والنوم، آ م.

٣٥١ منها والزهد: -، آ م.

٣٥٢ هو: -، آ م.

٣٥٣ والزهد هو ... العرفية: راجع السهروردي: كلمة التصوف، ص ١٤: ١٣٣ - ١٥: ١٣٣؛ مقامات الصوفية، ص ٨:

٦٩ - ٩: ٦٩.

٣٥٤ متناهية: شيء متناه، ع.

٣٥٥ اعتدّ بالزهد: اعتدنا، م.

٣٥٦ عظمها: -، ج؛ عظمها، آ.

٣٥٧ ومال: ونال، ج؛ وحال، ف.

٣٥٨ أنه: -، م.

٣٥٩ المحققين: الحفر، م؛ المتحقر، آ.

٣٦٠ بالضدين: بالغيرين، آ؛ بالقرينين، م؛ بضدين، ف.

إن أرضيت إحداها أسخطت الأخرى. ومما يهون الزهد فيها النظر إلى قلة غنائها وشدة عنائها^{٣٦١} وسرعة فنائها، وكل ما لا يبقى بعد الموت فهو من الدنيا. وإنما خلقت للترؤد^{٣٦٢} منها إلى الآخرة، فمن اقتصر منها على قدر الضرورة فقد نجح، ومن اشتغل بلذاتها ونسي المقصد منها هلك، ومن ظن أنه يلبسها ببدنه ويخلو عنها بقلبه فهو مغرور.

وفي العزلة عن الخلق وقطع الطمع عنهم فوائد شتى، وكذلك في مخالطتهم. ويترجح أحد الأمرين على الآخر بحسب الشخص والحال، وإنما يجب أن تكون المصاحبة والأخوة لله لا للدنيا^{٣٦٣}، والعزلة للعالم أنفع. وأما الجاهل فيجب عليه الخلطة للتعلم ولاشتغال^{٣٦٤} المريدين بالذكر الدائم وترك الأحساس والحركات وقطع الخواطر التي تجرّ إلى هذا العالم مما يعينهم في مقصدهم إعانة لا ريب فيها. ويجب التحرز من مكاييد الشيطان وهي متفنة. فمن مكايده أن يدعو إلى الخير وقصده^{٣٦٥} في ذلك الشر^{٣٦٦}، كما يدعو إلى المفضول ليمنع من الفاضل، وكما يدعو الإنسان إلى خير ليجرّه^{٣٦٧} إلى ذنب عظيم لا يفي خيره بذلك الشر، وكما من يغضب مثلاً لغير الله^{٣٦٨} وهو يظن أنه يغضب لله. وفي البدن الواحد قوى كثيرة^{٣٦٩} هي في كفالة النفس ورعايتها، وكيفية سياسة النفس لهذه القوى وتسليطها عليها والاحتراز من الانخداع بتسويلات بعضها أمر صعب لا يتيسر إلا للمطلعين على علاج أدواء النفس وخواطرها^{٣٧٠}.

والخاطر هو ما يرد على النفس من السواخ الداعية إلى أمر ما كان متعلقاً بالحسية^{٣٧١} العالية أو السافلة. ومن خواطر الشيطان خاطر الوهم المجرد، وهو معارضة الوهم للعقل في أمور غير محسوسة، كإنكاره لموجود^{٣٧٢} لا في جهة^{٣٧٣}، فاجتهد في التمييز بين خاطر الخير وخاطر الشر.

^{٣٦١} غنائها وشدة عنائها: عنايتها، م؛ غنائها وكثرة عنايتها، ج ع.

^{٣٦٢} للترؤد: لتزود، ج؛ للمرد، آ م.

^{٣٦٣} لله لا للدنيا: للدنيا، م؛ لله للدنيا، آ.

^{٣٦٤} ولاشتغال: واشتغال، ع.

^{٣٦٥} وقصده: وإلى قصده، آ م؛ ويصده، ج.

^{٣٦٦} الشر: -، م.

^{٣٦٧} ليجرّه: لجره، آ م.

^{٣٦٨} لغير الله: -، م.

^{٣٦٩} كثيرة: -، آ م؛ قصيرة، ج.

^{٣٧٠} وخواطرها: -، م.

^{٣٧١} بالحسية: بالجنبة، ف؛ بالحس، م.

^{٣٧٢} الموجود: الموجودة، آ م؛ الموجود، ع.

^{٣٧٣} والخاطر هو ... لا في جهة: راجع السهروردي: كلمة التصوف، ص ١٣٢: ١٠-١٣٢؛ مقامات الصوفية، ص

الفصل الثاني^{٣٧٤} في التقوى وحفظ الجوارح الظاهرة

وينبغي أن تلجم النفس بلجام التقوى وهو تنزيه القلب عن الذنوب. وترك المناهي أشد على الإنسان من فعل الطاعات، وإنما تقضي بجوارحك^{٣٧٥} وقواك التي هي نعمة من الله عليك، فاحذر أن تستعين بنعمته^{٣٧٦} على عصيانه، فلا تنظر بعينك^{٣٧٧} إلى محرّم ولا إلى شيء من مخلوقات الله تعالى بعين الاحتقار، وإذا رأيت الفاسق فقل لنفسك: لعل له سريرة مع الله تمحو^{٣٧٨} ذنوبه وتربي^{٣٧٩} على كل ما أفعله أنا من العبادات. ولا تصغ بأذنك إلى الغيبة^{٣٨٠} والفحش أو الخوض في الباطل وذكر مساوئ الناس. واحفظ لسانك من الكذب ولو هزلاً، فإن النطق من جملة ما شرف به الإنسان على غيره من الحيوان، وإنما يراد^{٣٨١} الكلام ليعرف به الإنسان ما في نفس صاحبه، فالكاذب قد عكس هذا الغرض وصار من هذه الجهة أخس^{٣٨٢} من الحيوان^{٣٨٣} الأعجم. وإذا أردت أن تعرف قبح الكذب فانظر إلى استحقارك لصاحبه واستقبّح من نفسك ما تستقبّحه من غيرك. ولا تخلف الوعد وحافظ على الوفاء بالعهد. ولا تذكر إنساناً بما يكرهه لو سمعه، لا تصريحاً ولا تعريضاً. واطرح المراء والمناقشة والجدال^{٣٨٤} في الكلام ولو كنت محقاً ومماريك مبطلاً. ولا ترك نفسك وتمدحها، فذلك نقص^{٣٨٥} من^{٣٨٦} قدرك عند الناس، ولا تلعن شيئاً مما خلق الله، إنساناً كان أو غيره، ولا تدخل بين^{٣٨٧} العباد وبين الله، فلا إثم

٦٧:٤ - ٦٧:١

٣٧٤ الفصل الثاني: ب، ج ف ع.

٣٧٥ بجوارحك: بخواطرك، ف ع.

٣٧٦ بنعمته: بنعمه، آ ج.

٣٧٧ بعينك: نفسك، آ م.

٣٧٨ تمحو: تمحّ، آ م.

٣٧٩ وتربي: وتركي، آ.

٣٨٠ إلى الغيبة: للغيبة، آ م.

٣٨١ يراد: يردد، ج ف.

٣٨٢ أحسن: احسن، آ م.

٣٨٣ الحيوان: + ان، آ م.

٣٨٤ المراء والمناقشة والجدال: والمراء والمناقشة والجدال، ج؛ والمراء والمناقشة، م؛ والجدال والمناقشة، آ.

٣٨٥ نقص: بعض، آ م.

٣٨٦ من: -، م.

٣٨٧ بين: من، آ.

في ترك لعن إبليس، فكيف غيره؟ ولا تدعُ على أحد، وإن ظلمك وكلُّ أمره إلى الله. واترك السخرية والاستهزاء وكثرة المزاح. واحفظ بطنك^{٣٨٨} من دخول طعام أو شراب محرّم عليك، وتحفّظ من تناول الحرام والشبهة واحرص على أن لا تتناول إلا الحلال، واقتصر على ما دون الشبع، فإن الشبع يثقل الأعضاء وينصر جنود الشيطان.

وفرجك فاحفظه من^{٣٨٩} كل ما حرم الله، واستعن^{٣٩٠} على ذلك بترك الشبع وبأن لا تنظر إلى محرّم ولا تتفكر فيه. واحفظ يديك من أن تؤذي بهما أحداً ورجليك من أن تسعى^{٣٩١} بهما إلى حرام أو تشي بهما إلى ظالم، فهذا ما ينبغي أن تحفظ به جوارحك الظاهرة.

الفصل الثالث^{٣٩٢}

في صيانة القلب من الآفات المختصة به

وإنما القلب عين^{٣٩٣} النفس لا العضو المعروف، فهو ملك مطاع^{٣٩٤} ورئيس متّبع، والأعضاء كلها له تبع. وإذا أصلح^{٣٩٥} المتبوع صلح التابع، وإذا استقام الملك استقامت الرعية. وهو خزانة كل جوهر للعبد نفيس وكل معنى خطير كالعقل ومعرفة الله تعالى والنية الخالصة وأنواع العلوم والحكم وسائر الأخلاق الشريفة، وحق لمثل هذه الخزانة أن يسان^{٣٩٦} عن الأدناس والآفات، ويجرس من السراق والقطاع ويكرّم^{٣٩٧} بضروب الكرامات لئلا يلحق تلك الجواهر دنس ويظفر^{٣٩٨} بها عدو. ومن الآفات القلبية طول الأمل، فإنه العائق عن كل خير وطاعة والجالب لكل شر وقتنة.

^{٣٨٨} بطنك: فطنك، م.

^{٣٨٩} من: عن، ع.

^{٣٩٠} واستعن: واسغني، م.

^{٣٩١} تسعي: تستعين، ج ف ع.

^{٣٩٢} الفصل الثالث: ج، ج ف ع.

^{٣٩٣} عين: أعني، ع.

^{٣٩٤} مطاع: مطاع، آ م.

^{٣٩٥} أصلح: صلح، م.

^{٣٩٦} أن يسان: يسان، آ؛ -، م.

^{٣٩٧} ويكرّم: ويلزم، آ م.

^{٣٩٨} ويظفر: أو يظفر، آ م.

^{٣٩٩} ومن: من، آ م.

والعاقل لا يغفل عن ذكر الموت. ويجب على الإنسان أن لا يخلي أوقاته من أن يتفكر في من مضى من القرون الخالية والأقران، وما كانت عليه حال واحد واحد منهم من جاه وعزّ ومال وأعوان. ويحدث نفسه بأنه إذا أمسى فقد لا يصبح وإنه لم يميت فجأة فقد يمرض مرض الموت فجأة^{٤٠١}. ومن آفات القلب الحسد، والحاسد لا يظفر^{٤٠٢} البتة. وكيف يظفر بمراده^{٤٠٣} ومراده زوال نعمة الله تعالى عن عباده، وكفى بالحسد رذيلة كونه يضرّ بصاحبه إضراراً^{٤٠٤} أكثر من استضرار الحسود به، بل ربما لا يستضرّ به الحسود البتة. والخلق كلهم عباد الله وعياله فيجب محبتهم والنظر في مصالحهم ومن أحبّه^{٤٠٥} أحبّ عياله وعباده.

والاستعجال من جملة آفات القلب، فقد^{٤٠٦} يقصد العبد منزلة فيستعجل في نيلها وليس ذلك بوقتها فيفتّر أو يترك الاجتهاد أو يقتل^{٤٠٧} في الجهد فينقطع، فكذلك^{٤٠٨} إذا أكثر الدعاء واستعجل الإجابة. ومن الآفات الكبر والعظمة والكبرياء^{٤٠٩}، والكبرياء من الصفات المختصة بالرب فلا يجوز منازعته في خصوص صفته، وعلاجه أن يعرف الإنسان حقارته بالنسبة إلى سكان العالم الأعلى في العلم والعبادة والقدرة، وأن يتذكر أنه من نطفة قدرة وأن كل ما له من مال وجمال وأتباع فهي^{٤١٠} أمور خارجة عن ذاته ولا تبقى له، وأنه جاهل بوقت زوالها وبأكثر أحواله وأنه عاجز عن أحقر شيء، ثم يتفكر في أن الأرض وجملة ما عليها، بل جملة العناصر وما فيها كل^{٤١١} شيء^{٤١٢} بالنسبة إلى السماوات العلى، والإنسان^{٤١٣} بالقياس إلى الملائكة كأحقر دودة أو بعوضة بالنسبة إلى الإنسان، بل التفاوت أكثر^{٤١٤} من

^{٤٠٠} وإنه إن: بأن، آء، وإن، م.

^{٤٠١} فقد يمرض ... فجأة: -، آ م.

^{٤٠٢} يظفر: + مراده، آ م.

^{٤٠٣} بمراده: بإرادته، آ م.

^{٤٠٤} إضراراً: إضرار، ف.

^{٤٠٥} أحبّه: أحبه الله، آ م.

^{٤٠٦} فقد: وقد، ع.

^{٤٠٧} أو يقتل: وفعله، آء؛ وفعلوا، م؛ أو يخلو، ج ع.

^{٤٠٨} فكذلك: وكذلك، ف ع.

^{٤٠٩} والكبرياء: -، ف ع.

^{٤١٠} فهي: فهو، آ م.

^{٤١١} كل: كلا، ف ع.

^{٤١٢} شيء ... شيء: -، م.

^{٤١٣} والإنسان: وإن الإنسان، ف ع.

^{٤١٤} أكثر: بأكثر، آ م.

هذا بأضعاف. ومن أسباب الكبر العُجب وهو حمل محض، فيجب على الإنسان إذا استعظم^{٤١٥} من نفسه شيئاً أن يتفكر أن^{٤١٦} زواله مخوف على^{٤١٧} القرب ويعجب من^{٤١٨} إعطائه^{٤١٩} ذلك بغير استحقاق لا من نفسه، وأن يقول لنفسه: كما أعطاني هذا بغير سبب فيوشك^{٤٢٠} أن يسلبه بغير سبب^{٤٢١}. ومن الأدوية الصعبة الغضب، وهو جنون غير مستقر، فينبغي أن يكسر^{٤٢٢} باعتياد^{٤٢٣} الحلم مع التعرض^{٤٢٤} للمغضبات، وأن يخطر بالبال ما فيه من الرذيلة وما في كظم الغيظ من الثواب والفضيلة. ومن أسبابه القوة الكبر والعجب فبانكسارهما ينكسر. ومن أدواء القلب البخل، ودواؤه العلم بأن المال لله وإنما مكّنه منه ليصرفه في أهمّ أموره الدينية والدنيوية ويوصل ما فضل عن ذلك إلى الفقراء العاجزين من أبناء نوعه، وأوجب الله عليه ذلك عدلاً في عباده ورحمة لهم وعناية بهم، فلا ينبغي أن يكدر عطاءه بالمنّ، بل يعتقد في من^{٤٢٥} أعطاه شيئاً منه أنه قد قبض حقاً من حقوقه، ويعتقد في نفسه أنه قد أوصل الحق إلى مستحقه والدين إلى مستوجهه، وإمساك المال إن كان للتنعم^{٤٢٦} وللشهوات^{٤٢٧} فالثواب^{٤٢٨} وحسن الأحداث^{٤٢٩} الذ من^{٤٣٠} ذلك عند العقلاء، وإن كان ليخلفه لولده أو من يجري مجراه^{٤٣١} فإنه يترك ولده أو غيره بخير ويُقدم^{٤٣٢} هو على الله بشراً. وولده إن كان صالحاً فالله يكفيه، وإن كان فاسقاً فقد أعانه على المعصية. وكَم من مات فقيراً

٤١٥ استعظم: الستعظم، م.

٤١٦ أن: -، آ ج م.

٤١٧ مخوف على: على مخوف، م.

٤١٨ من: بمن، ع.

٤١٩ إعطائه: أعطائه، ج ف؛ إعطاء، م.

٤٢٠ فيوشك: ويوشك، م.

٤٢١ بغير سبب: بغيره، آ م.

٤٢٢ يكسر: يكس، آ ج ف م.

٤٢٣ باعتياد: باعياد، آ؛ بأجياد، م.

٤٢٤ التعرض: المعرض، آ م.

٤٢٥ في من: بمن، م.

٤٢٦ للتنعم: بالتنعم، م.

٤٢٧ وللشهوات: للشهوات، آ؛ بالشهوات، ع.

٤٢٨ فالثواب: والثواب، م.

٤٢٩ الأحداث: حدوثه، آ م.

٤٣٠ الذ من: اللذة من، ج.

٤٣١ مجراه: -، آ م.

٤٣٢ ويقدم: ويتقدم، آ م.

وصار^{٤٣} ولده غنياً وبالعكس، ومن حمل نفسه على مداومة البذل تكلفاً صار ذلك له عادةً وطبعاً. وحبّ الجاه أشد^{٤٣} من حبّ المال لأن التوصل بالجاه إلى المال أيسر من التوصل بالمال إليه، وهو من الصفات الإلهية فلذلك^{٤٣} كان محبوباً بالطبع، والسّر في ذلك كون الروح مناسبة للأمر الإلهي، ولهذا لما تعذر على الإنسان الاستيلاء على السماوات^{٤٦} والملائكة والجبال والبحار اشتبه^{٤٧} الاستيلاء^{٣٨} على جميعها بالعلم، وكذلك^{٣٩} كان من يعجز عن وضع الأشياء العجيبة يشتهي أن يعرف^{٤٠} كيفية ذلك الوضع، ولما تصور^{٤١} الإنسان أن يتسخر له أبناء نوعه أحبّ أن يستسخرهم فيملك^{٤٢} قلوبهم، ولهذا أحبّ أرباب الهمم^{٤٣} العالية أن يتسع^{٤٤} جاههم وينتشر^{٤٥} صيتهم حتى إلى بلاد لم تطأها^{٤٦} أقدامهم ولا رأوا^{٤٧} أهلها. والرفعة الحقيقية دالة على شرف النفس وليست مذمومة، وإنما المذموم طلب الارتفاع الوهمي، فإنه أمر عارض لا بقاء له^{٤٨}. وأما الكمال الحقيقي وهو القرب إلى الله تعالى فهو ارتفاع محمود. وطلب الكمال الوهمي هو الوقوف من النفس عند الأمر^{٤٩} الأدون، والمستبصر يعلم^{٥٠} أنه لو سجد له أهل الأرض جميعاً لما بقي لا الساجد ولا المسجود^{٥١} له، وكل

٤٣٣ وصار: أو صار، آ م.

٤٣٤ أشد: مكرر في ج.

٤٣٥ فلذلك: ولذلك، م.

٤٣٦ السماوات: السماويات، ف.

٤٣٧ اشتبه: انتهى، م.

٤٣٨ الاستيلاء: للاستيلاء، آ م ف.

٤٣٩ وكذلك: ولذلك، آ م.

٤٤٠ يعرف: يقف على، ع.

٤٤١ تصور: مقصود، م.

٤٤٢ فيملك: ويملك، ج ع.

٤٤٣ الهمم: الهم، م؛ إلهية، آ.

٤٤٤ يتسع: يتبع، آ م؛ يتصحح، ج.

٤٤٥ وينتشر: -، آ م ج.

٤٤٦ تطأها: تطاء، ج.

٤٤٧ رأوا: راء، ج.

٤٤٨ لا بقاء له: لإبقائه، ج.

٤٤٩ الأمر: -، م.

٤٥٠ يعلم: فعلم، آ م.

٤٥١ المسجود: السجود، م.

أمر ينقرض حقير، وكل كبير لا يدوم صغير، وكل أمد^{٤٥٢} ينقضي قصير. ويكفي الإنسان من الجاه
 القدر اليسير الذي يتحرس^{٤٥٣} به من الظلم والعدوان^{٤٥٤}، وطلب ما^{٤٥٥} زاد على ذلك فضل لا
 يحتاج إليه. وقد يكون الكثير من ذلك بالقياس إلى شخص يسيراً بالقياس إلى^{٤٥٦} آخر وبالعكس.
 ومن أعظم الآفات الرياء، وهو طلب المنزلة في قلوب الناس بالعبادات وأعمال الخير. ومن قصد
 بالعبادة العباد فقد اعتقد أنهم أقدر على نفعه وضره من الله، ويكفي المرأى أن الناس لو علموا ما في
 باطنه من قصد الرياء لمقتوه، وفي إخفاء^{٤٥٧} العبادة^{٤٥٨} السلامة من الرياء. وأنت إذا رأيت قدر طاعة
 الله تعالى ورأيت عجز الخلق وضعفهم وجهلهم فلا تلتفت^{٤٥٩} إليهم بقلبك، وازهد^{٤٦٠} في ثنائهم^{٤٦١} ومدحهم
 وتعظيمهم الذي لا طائل^{٤٦٢} تحته، ولا تقصد بطاعتك شيئاً من ذلك، وتجنب القسم^{٤٦٣} بالله تعالى ولو
 كت صادقاً، إلا أن^{٤٦٤} يلجئك إليه حكم شرعي، فتحرر^{٤٦٥} حينئذ الصدق وتحذر^{٤٦٦} الكذب، فإن
 اليمين الكاذبة من أكبر الكبائر^{٤٦٧}، فلا تجتلب^{٤٦٨} بها نفعاً ولا تدفع بها أذىً دينويين^{٤٦٩}. والخلق هيئة
 للنفس يصدر عنها الفعل بسهولة من غير روية ولا تكلف، وقد يكون التكلف طريقاً إلى تحصيل الخلق
 بالتعويد، وتفاوت الناس في الحسن باطناً كتفاوتهم في الحسن ظاهراً، بل أكثر، وقد يظن الإنسان
 بنفسه حسن الخلق وهو عاطل عنه.

٤٥٢ أمد: أيد، ج.

٤٥٣ يتحرس: يتحرس، م.

٤٥٤ والعدوان: العلم، م.

٤٥٥ وطلب ما: وما، م.

٤٥٦ شخص ... إلى: -، آ م.

٤٥٧ إخفاء: إغفاء، ج.

٤٥٨ العبادة: العباد، آ م.

٤٥٩ فلا تلتفت: فلما يلتفت، آ م.

٤٦٠ وازهد: وزاهد، ف ع.

٤٦١ ثنائهم: ثوابهم، م.

٤٦٢ طائل: يماثل، آ م.

٤٦٣ القسم: بالقسم، ج ف؛ بالقسم قسم، ع.

٤٦٤ إلا أن: الآن، م.

٤٦٥ فتحرر: فتحري، ع.

٤٦٦ وتحذر: واحذر، م.

٤٦٧ الكبائر: الكبار، م.

٤٦٨ تجتلب: تجتلب، ج ف ع.

٤٦٩ دينويين: بياض في ج؛ دينوياً، ع.

الفصل الرابع^{٤٧٠}في المقامات التي يفتقر إليها طالب^{٤٧١} العبادة والعرفان

ومن المقامات التي يفتقر إليها طالب العبادة وعرفان الحق التوكل، وهو دوام حسن ملاحظة القضاء والقدر^{٤٧٢} في جميع الحوادث دون اقتصار النظر على الأسباب الطبيعية^{٤٧٣}. والعارف يتحقق أن الله هو الرزاق ولا فاعل^{٤٧٤} سواه، بل لا يرى في الوجود غيره، وإنما الكثرة منه في حق من يفرق نظره كالذي يرى من الإنسان عضواً فعضواً، فإن رآه جملة لم يخطر بباله الآحاد ورؤية الكثرة. وارتباط الأسباب والمسببات لا يقدح في حقيقة توكل العبد على الله، بل إذا انضاف إليه الإيمان بالرحمة والوجود والحكمة حصلت الثقة بالتوكل. ومن تحقق أن الله لم يخل على الخلق أصلاً ولا آخر في صلاحهم أمراً وأنه أوصل الرزق إليهم وهم في بطون أمهاتهم، ثم أوصله^{٤٧٥} إليهم^{٤٧٦} وهم أطفال عاجزون، وأنه رزق الحيوانات على اختلافها وهداها إلى مصالحها وإلى ما فيه بقاء شخصها ونوعها، فجدير بأن يفوز أمره إليه ويثق به. واعلم أن الرزق المضمون هو ما تقوم^{٤٧٧} به البنية لا ما يفضل عن قدر الحاجة^{٤٧٨}. وإذا اشتبه عليك أمر لا تدري^{٤٧٩} صلاحه من^{٤٨٠} فساد فإذا فوضت أمرك إلى الله فإنك لا تقع إلا في صلاح وخير، فإن ظننت غير ذلك أو ظننت نقصاً في الوجود^{٤٨١}، فاعلم من الأصول التي سبقت لك أن ذلك الشر أو النقص يرتبط به كمال أو^{٤٨٢} خير أعظم منه. والوالد الشفيق قد يضرب ولده ويسقيه الأدوية الكريمة ويحجمه ويفصده لمصلحته والولد كاره لذلك، وربما ظن أنه يطلب أذاه لا نفعه، والله

^{٤٧٠} الفصل الرابع: د، ج ف ع.^{٤٧١} طالب: طلاب، ج ع.^{٤٧٢} والقدر: القدر، آ.^{٤٧٣} التوكل ... الأسباب الطبيعية: راجع السهروردي: كلمة التصوف، ص ١٣٤:٣ - ١٣٤:٥؛ مقامات الصوفية، ص

٧١:١ - ٧١:٢.

^{٤٧٤} فاعل: فاضل، م.^{٤٧٥} أوصله: أوصل، آ م.^{٤٧٦} إليهم: -، م.^{٤٧٧} تقوم: يقوم، ع.^{٤٧٨} واعلم أن الرزق... الحاجة: -، ف.^{٤٧٩} يدري: يدرك، م.^{٤٨٠} من: في، ج.^{٤٨١} الوجود: الموجود، ج ف ع.^{٤٨٢} كمال أو: -، ج ف ع.

أرحم عباده من الوالد والوالدة^{٤٨٣}. وكيف لا يكون الأمر كذلك والشفقة والرحمة التي ركرها^{٤٨٤} في طبع الوالد والوالدة هي جزؤ يسير من جملة رحمته وشفقته. وليس من شرط التوكل ترك الكسب^{٤٨٥} أو ترك التداوي مثلاً، لأن ارتباط المسببات بالأسباب من سنة^{٤٨٦} الله وهي لا تتغير، بل يجب أن تعتقد أن الوسائط كلها كاليد^{٤٨٧} والطعام والبدن^{٤٨٨} وقدره^{٤٨٩} التناول وإلهام السعي والتمكين منه جميع ذلك^{٤٩٠} وغيره من قدرة الله ومن آثار عنايته بخلقه وإرادته لمصلحهم، فلا تتوكل إلا على الله خالقها لا عليها، فإنه قادر على إزالتها وعدم^{٤٩١} الانتفاع بها.

ومن فضائل التفويض طمأنينة القلب كطمأنينة قلبك بمن توكل في الخصومة عنك إذا علمت نصحه وخيرته. وعليك أن ترضى بكل مقضي من الله.

والرضا هو ملكة تلقى النفس لما يأتي به القدر من الحوادث الحرمانية^{٤٩٢} على وجه لا يتألم بوقوعه، بل مع ابتهاج لطيف نظراً إلى العلة السابقة العجيبة^{٤٩٣}. وقد يكون الشيء مرضياً به من وجه مسخوفاً من آخر، كالمعصية عند من يرى أنها مقضية من عند^{٤٩٤} الله، فقد تكون مرضية^{٤٩٥} من^{٤٩٦} حيث أنها بقضائه^{٤٩٧} ومسخوفة من حيث أنها مبعدة عن جنبه.

وتمسك بالصبر في حالي السراء والضراء. أما في حالة السراء فلئلا تطغى فتنسى مبدأك ومعادك، وأما في حالة الضراء فلئلا يمنعك الجزع والتلهف من التفرغ لعبادة^{٤٩٨} ربك أو يدعوك^{٤٩٩} إلى عدم

٤٨٣ والوالدة: -، آ ف ع.

٤٨٤ ركرها: ذكرناها، آ م.

٤٨٥ الكسب: التكبس، ج.

٤٨٦ سنة: سنن، م.

٤٨٧ كاليد: كالعد، آ م.

٤٨٨ والبدن: والبذر، آ م.

٤٨٩ وقدره: قدر، آ م.

٤٩٠ منه جميع ذلك: من جميعه، م.

٤٩١ عدم: إعدام، ف ع.

٤٩٢ الحرمانية: الزمانية، ج ع.

٤٩٣ والرضا ... العجيبة: راجع السهروردي: كلمة التصوف، ص ٦: ١٣٤-١٣٤: ٧؛ مقامات الصوفية، ص ٣: ٧١-٥: ٧١.

٤٩٤ عند: -، آ ع.

٤٩٥ مرضية: مقضية، آ.

٤٩٦ عند الله ... مرضية من: -، م.

٤٩٧ أنها بقضائه: قضائه، آ م.

٤٩٨ لعبادة: بعبادة، آ ف م.

٤٩٩ أو يدعوك: ويدعوك، آ ف م.

الإيمان بالرحمة والعناية.

ورأس الحكمة مخافة^{٥٠٠} الله. والخوف هو تألم النفس بمكروه أخطرت إمكان وقوعه في المستقبل. والرجاء هو ابتهاجها^{٥٠١} بملائم لها أخطرت إمكان حصوله في ما يستأنف^{٥٠٢}. وأنت إذا تذكرت كمال جلالة الله وعظمته وعظم سلطانه وهيبته، ثم شدة غضب الذي لا يقوم له السماوات والأرض، ثم غاية غفلتك وكثرة ذنوبك وجفوتك مع دقة أمره وحصر معاملته وإحاطة علمه وبصره بالعيوب والغيوب^{٥٠٣} وشدة وعيده وألم عقابه الذي لا يحتمل القلوب ذكره، فكيف مباشرته؟ أدى بك جميع ذلك إلى الخوف^{٥٠٤}، ولكن لا ينبغي أن يفرط بحيث يؤدي إلى القنوط، فإن ذلك مذموم، بل اذكر كثرة نعمة الله عليك في الحال وإمداده لك بأنواع اللطاف من غير استحقاق ولا سؤال. واذكر سعة رحمته وسبقها غضبه وأنه أرحم الراحمين الرؤوف بعباده الغني الكريم، وما وعد من جزيل ثوابه وعظيم كرامته. فإذا واضطت على هذه الأذكار أفضت بك إلى الرجاء. فإذا جمعت بين هذين النوعين من الأذكار اعتدل خوفك ورجاؤك وكنت سالكاً لسبيل القصد^{٥٠٥} عادلاً عن الجانبين الممرضين، فلا تهلك بحرارة الخوف ولا ببرودة الرجاء.

والرجاء يخالف التمني، فإن من لا يتعهد الأرض ولا ييث البذر^{٥٠٦}، ثم ينتظر الزرع، فهو متمن^{٥٠٧} مغرور، إنما الراجي من حصل كل غرض يتعلق باختياره ثم بقي، يرجو من الله الإتمام ودفع الموانع. ومن أيقن أن الرحمة والخير مقصودان بالذات وأن الشر في العالم مقصود بالعرض غلب رجاؤه خوفه لا محالة.

ويجب أن يشكر الله على نعمه العظيمة ومنه^{٥٠٨} الكريمة. والشكر هو ملاحظة النفس لما نالت من^{٥٠٩} أنعم عليها من إعطاء ما ينبغي أو دفع ما لا ينبغي، كان من كمالات النفس أو البدن، وتحريك

٥٠٠ مخافة: مخاف، آ.

٥٠١ ابتهاجها: ابتهاجا، آ م.

٥٠٢ والخوف ... يستأنف: راجع السهروردي: كلمة التصوف، ص ١٣:١٣، ١٣٣:١١؛ مقامات الصوفية، ص ٦٩:٥-٦٩:٦.

٥٠٣ والغيوب: -، م.

٥٠٤ الخوف: الحزن، م.

٥٠٥ لسبيل القصد: للسبيل، ج.

٥٠٦ البذر: البزر، ف ع.

٥٠٧ متمن: ممتني، ع.

٥٠٨ ومنه: ومنه، ج ع.

٥٠٩ ممن: من، ف ع.

الآلة المعبرة^{٥١٠} لإخبار^{٥١١} النوع بذلك^{٥١٢}.

ومن علم أن النعم كلها من الله وأن الوسائط مسخرون مقهورون لم يشكر إلا^{٥١٣} الله وحده^{٥١٤}، ومن اعتقد أن لغير الله مدخلاً في النعمة الواصلة إليه لم يصح حمده ولم تتم معرفته وشكره، وكان كمن أنعم عليه الملك فاعتقد أن لعناية^{٥١٥} الوزير مشاركة في ذلك، ولو رأى توقيع الملك^{٥١٦} بذلك الإنعام بقلمه لما التفت قلبه إلى شكر القلم ولا إلى الخازن والوكيل لأنهم مسخرون مقهورون، وإنما يجب شكر من أجرى الله الإحسان على يده كالوالدين وغيرها لمجرد^{٥١٧} تعبد شرعي لا لأن الإحسان حصل منهم^{٥١٨} بالذات. ولا شدة إلا وفي جنبها^{٥١٩} نعم الله كثيرة، منها أن تلك الشدة زائلة غير دائمة، وأنها معرضة لمنافع في العاقبة تتلاشى مشقة هذه في جنبها كما به لا يبغي^{٥٢٠} ألم الفصد والحجامة ومرارة الدواء في جنب صحة النفس وسلامة البدن من الخطر، وذلك لأسرار لا يطلع على وجه الحكمة فيها. فلذلك لزم العبد أن يشكر على الشدة لما يتبعها من النعم كما يشكر على النعمة. وإذا كانت القلوب مجبولة على حب من أحسن إليها، ولا محسن ولا منعم على الحقيقة إلا الله، فيجب أن يكون محبوباً لا محالة. وأيضاً لما كان الكمال محبوباً لذاته^{٥٢١}، وكان كل كمال وجمال وبهاء في الوجود فهو من كمال الله وجماله وبهائه، بل لا نسبة لكمال غيره إلى كماله، وكيف ينسب المتناهي إلى ما لا يتناهي؟ فالعارف لا يحب إلا الله، فإن أحب غيره فيحبه^{٥٢٢} له، فإن كل شيء ينسب إلى المحبوب فهو محبوب، وشدة المحبة على حسب شدة المعرفة، وأنوار العظمة إنما خفيت لشدة جلائها وظهورها.

٥١٠ المعبرة: المعبرة، ف.

٥١١ لأخبار: الأخبار، آ ج.

٥١٢ والشكر ... بذلك: راجع السهروردي: كلمة التصوف، ص ١٦-١٣٣: ١٧-١٣٣؛ مقامات الصوفية، ص ١: ٧٠-٣: ٧٠.

٥١٣ إلا: إلى، آ م.

٥١٤ وحده: مكرر في م.

٥١٥ لعناية: بعناية، آ م.

٥١٦ توقيع الملك: الملك يوقع، م؛ توقيع الملك، آ.

٥١٧ لمجرد: بمجرد، ف ع.

٥١٨ منهم: حملهم، ج.

٥١٩ جنبها: جانبها، آ م.

٥٢٠ به لا يبغي: يتلاشى، آ م ف ع.

٥٢١ لذاته: بذاته، ف.

٥٢٢ فيحبه: تحبه، آ؛ فتحه، م.

ألا ترى^{٥٢٣} أن النور الذي به تظهر^{٥٢٤} الأشياء لو دام ولم يعرف الظلام لأنكر وجوده ولما^{٥٢٥} ميز بينه وبين الألوان؟ ولو كان الأنوار^{٥٢٦} قدرة الله تعالى حجاب لأدرك في الحال من التفاوت^{٥٢٧} ما يضطرّ معه إلى الاعتراف بالقدرة والقادر، ولعمري إن^{٥٢٨} هذا فرض محال ومع فرض وقوع هذا المحال فلا يبقى من يدرك التفاوت^{٥٢٩} ولا من يدركه.

والحجة هي الابتهاج بتصور حضرة^{٥٣٠} ذات ما، والشوق هو الحركة إلى تميم هذه البهجة، وكل مشتاق فقد وجد شيئاً وعدم شيئاً، فإذا وصل بالكلية بطل الشوق والطلب^{٥٣١}. وأنت يا طالب السلامة فاستكثر من الدعاء واجعله حصنك^{٥٣٢} الذي تتحصن به من المخاوف والجا إلى البأساء والضراء. وإذا دعوت في شيء ووصلت إليك مع الدعاء مضرة فازدد حرصاً على الدعاء ورغبة في التضرع والبكاء، فرما كان ما^{٥٣٣} نالك^{٥٣٤} اكتسبت من سيئ أعمالك ومع ذلك^{٥٣٥} فالذي ألهمك الدعاء ووفقك^{٥٣٦} له لا بد أن يحسن العاقبة لك. والدعاء يعدّ للإجابة ولقبول الألفاظ والأنوار كما يعدّ المزاج الصالح لقوة من القوى، أو لنفس^{٥٣٧} من النفوس لقبول ذلك من واهبه، فلا تقنط إذا تأخرت الإجابة، فلكل شيء وقت مقدّر لا يتعداه^{٥٣٨}، فعمل^{٥٣٩} في التأخير أو في عدم^{٥٤٠} الإجابة خيرة، وأنت لا تعلم بها.

^{٥٢٣} ترى: + إلى، آ م.

^{٥٢٤} تظهر: يظهر، ع.

^{٥٢٥} ولما: لما، ج آ م.

^{٥٢٦} الأنوار: الألوان، ج.

^{٥٢٧} ولو كان ... من التفاوت: كذا في كل المخطوطات.

^{٥٢٨} ولعمري إن: -، آ.

^{٥٢٩} ما يضطرّ ... التفاوت: -، م.

^{٥٣٠} بتصور حضرة: بحضرة، آ م.

^{٥٣١} والمحبة ... والطلب: راجع السهروردي: كلمة التصوف، ص ١١-١٣: ١٣٤؛ مقامات الصوفية، ص ٤: ٧٢-٧٢: ٦.

^{٥٣٢} حصنك: حظك، آ م.

^{٥٣٣} ما: بما، آ ج م.

^{٥٣٤} نالك: -، م.

^{٥٣٥} ومع ذلك: -، م.

^{٥٣٦} ووفقك: وفعلك، ج؛ وفعلك ف.

^{٥٣٧} أو لنفس: والنفس، م.

^{٥٣٨} يتعداه: يتعدر، آ ج م.

^{٥٣٩} فعمل: وأجل، م.

^{٥٤٠} عدم: العدم، آ ج ف.

الفصل الخامس^{٥٤١} في تحسين الأخلاق وتعديلها

ويجب أن تحسن أخلاقك وتعديلها^{٥٤٢}. والأخلاق الذميمة كثيرة ولكن أصولها ترجع إلى ما ذكرته. ولا يكفيك تزكية النفس عن بعض الرذائل حتى تتزكى عن جميعها، لأن بعضها يرتبط ببعض ويتقاضى البعض منها البعض. وكما أن الحسن الظاهر لا يكمل بحسن بعض الأعضاء ما لم يحسن جميعها، فكذلك الحسن الباطن. واستعمال التوسط بين الخلقين الضدين يحصل للنفس الهيئة^{٥٤٣} أو الجهة^{٥٤٤} الاستعلائية على البدن، فإن المتوسط غير مضاد لجوهر النفس ولا مائل به إلى جهة البدن، بل عن جهته، لأنه يسلب^{٥٤٥} عن الطرفين دائماً. والوساطة المذكورة هي العدالة، وهي عفة تنسب إلى القوة الشهوانية، وشجاعة تنسب إلى الغضبية، وحكمة تنسب إلى العقلية، وهذه هي أصول الفضائل الخلقية. فالعفة ملكة التوسط بين الحمود والفجور. والشجاعة ملكة التوسط بين الجبن والتهور والحكمة^{٥٤٦} ملكة التوسط بين البلادة والجرزة^{٥٤٧}. ومن تفاريع الشهوانية القناعة والسخاء، وهما فضيلتان يكتنف^{٥٤٨} كل واحدة منهما رذيلتان^{٥٤٩}. ومن تفاريع الغضبية الصبر والحلم وسعة الصدر وكمجان السر والأمانة، ومقابلات هذه الخمس رذائل^{٥٥٠}. ومن تفاريع العقلية الفطنة والبيان وإصابة الرأي والحزم والصدق والوفاء والرحمة والحياء وعظم

^{٥٤١} الفصل الخامس: هـ، ج ف ع.

^{٥٤٢} وتعديلها: وتعديلها، آ م.

^{٥٤٣} الهيئة: الغيبة، م.

^{٥٤٤} أو الجهة: -، آ ف ع.

^{٥٤٥} يسلب: يسلب، آ م.

^{٥٤٦} ملكة التوسط بين الجبن والتهور والحكمة: -، آ م.

^{٥٤٧} البلادة والجرزة: الجرزة والغباوة، م؛ الغباوة والجرزة، ج ف؛ الجرزة والبلادة، أ. الوساطة ... الجرزة: راجع السهروردي: كلمة التصوف، ص ١٢٩:١٣-١٢٩:٩؛ مقامات الصوفية، ص ٦٣:٨-٦٣:١٤.

^{٥٤٨} يكتنف: يشف، م.

^{٥٤٩} رذيلتان: رذيلتين، م. ومن تفاريع ... رذيلتان: راجع السهروردي: كلمة التصوف، ص ١٣١:٢-١٣١:٦، مقامات الصوفية، ص ٦٥:١-٦٥:٦.

^{٥٥٠} ومن تفاريع ... رذائل: راجع السهروردي: كلمة التصوف، ص ١٣١:٧-١٣١:١٩، مقامات الصوفية، ص ٦٦:٧-٦٧:٢.

الهمة وحسن العهد والتواضع، فهذه إحدى عشرة فضيلة تختص بالحكمة بهذا المعنى، ومقابل^{٥٥١} كل واحد منها رذيلة.^{٥٥٢} وليست النجاة موقوفة على الكمال البالغ. ولن يسلم الحسن المطلق لأحد من البشر، اللهم إلا على^{٥٥٣} الدور. فينبغي على كل واحد^{٥٥٤} إذا لم يمكنه أن يبلغ الغاية من كمال نوعه أن يجهد أن يكون إلى حسن^{٥٥٥} الصورة الباطنة^{٥٥٦} أميل، فهذا ما يتعلق بمصالحات ذات النفس وكيفية السياسة لها واستعمال العدل فيها. وهو وإن كان المقصود منه بالذات في هذا الموضع أن ينتفع به كل واحد من المستعملين له لإصلاح ذات نفسه^{٥٥٧}، فإنه أيضاً مستلزم لنفع غيره من المصاحبين له والداخلين تحت رعايته. ومع هذا فإنني بعد ذلك أستأنف^{٥٥٨} بحثاً مجملًا يختص بتدبير المصالح المنزلية^{٥٥٩} والمدنية. ومن الله التسديد والهداية.

الباب الثاني من الجملة الثانية

في إيراد أصول تتعلق بمصالح أصحاب الإنسان وأهله ورعايته بالسياسة المخصوصة بهم

الفصل الأول^{٥٦٠}

في فائدة الاجتماع ووجوب المعاضدة وقانونها

قد سبق فيما مضى جملة يستعان بها في أمور السياسة، والذي أزيده الآن على ذلك هو أن الناس لا ينتظم حال اجتماعهم ومعاشهم إلا إذا كانوا كالبنين يشد^{٥٦١} بعضه بعضاً. ولهذا قال الأوائل:

^{٥٥١} ومقابل: ويقابل، آ م.

^{٥٥٢} من تقاريع ... رذيلة: راجع السهروردي: كلمة التصوف، ص ١٢٩: ٢٠-١٣٠؛ مقامات الصوفية، ص ١٧: ٦٣-٦٤: ٢١.

^{٥٥٣} على: -، م.

^{٥٥٤} واحد: أحد، آ ف ع.

^{٥٥٥} إلى حسن: -، م.

^{٥٥٦} الباطنة: الباطنية، آ م.

^{٥٥٧} نفسه: + فقط، ف ع.

^{٥٥٨} استأنف: مستأنف، آ م.

^{٥٥٩} المنزلية: المنزلة، آ م.

^{٥٦٠} الفصل الأول: آ، ج ف ع.

^{٥٦١} يشد: يشده، آ.

الإنسان مدني بالطبع، فيجب على كل أحد أن يراعي أهله وإخوانه وجيرانه وأصحابه وأهل منزله ورعيته وأعوانه، وعليه في ذلك مواصلة^{٥٦٢} كبيرهم وصغيرهم، والمشاركة لهم بالمال والحال والجاه، والبرّ لهم والإشفاق عليهم والمواساة لفقيرهم والحرص على إئناء مال عينهم^{٥٦٣}، والحفظ لعينهم والقيام بجوائجهم^{٥٦٤} وتعليم جهمهم^{٥٦٥} والتجافي عن^{٥٦٦} ذنوبهم وكتمان أسرارهم من غير انتظار مفاوضة^{٥٦٧} أو معاوضة^{٥٦٨} منهم. ومن كان له عائلة فينبغي^{٥٦٩} أن يكتسب لهم^{٥٧٠} بقدر حاجتهم ويحسن معاشرتهم بالإحسان إليهم وصرف الأذى عنهم، ولا يهمل مراعاة أحوالهم وتقصد شؤونهم وأن يحضنهم^{٥٧١} من غير عنف ويلين لهم من غير ضعف. ولا يهازل أمتة ولا عبده^{٥٧٢} فيسقط وقاره عندهم فيسوء انتفاعه^{٥٧٣} بهم.

وهذه السيرة موجبة للتواد^{٥٧٤} والتعاقد. وكَم من جماعة لم يكن لهم أحوال ولا أقدار أقام أحوالهم ورفع أقدارهم اتفاقهم وتعاقدهم^{٥٧٥}. وكَم من جماعة كانت أقدارهم^{٥٧٦} سامية وأحوالهم ظاهرة نامية، محق أحوالهم ووضع أقدارهم اختلافهم وتباعدهم، والتجربة^{٥٧٧} قد حققت ذلك في الممالك وغيرها.

٥٦٢ مواصلة: بمواصلة، ج ف ع.

٥٦٣ عينهم: عنهم، آ م.

٥٦٤ بجوائجهم: لجوائجهم، آ م.

٥٦٥ جهمهم: جاهلهم، ج ف ع.

٥٦٦ عن: من، ج.

٥٦٧ مفاوضة: مقايضة، م؛ مقارضة، ج ف.

٥٦٨ معاوضة: معارضة، ج ف.

٥٦٩ فينبغي: فيجب، ف ع.

٥٧٠ لهم: بهم، م.

٥٧١ يحضنهم: يخيفهم، ج ف ع.

٥٧٢ ولا عبده: وعبده، آ م.

٥٧٣ انتفاعه: -، م.

٥٧٤ للتواد: للتواد، ج؛ للتوادد ف ع.

٥٧٥ لم يكن ... تعاقدهم: -، ج ف ع.

٥٧٦ أقدارهم: -، م.

٥٧٧ والتجربة: وبتجربة، م.

الفصل الثاني^{٥٧٨}

في السيرة التي يجب أن يكون عليها الملك والوالي في ذات نفسه لينتفع بها في أحوال سياسته

ويجب على من استرعه الله خلقه وجعله الوسيط بينه وبين عبادته أن يبدأ أولاً بسياسة نفسه وسياسة منزله على القانون الحكيم الذي قد^{٥٧٩} ذكرت أصوله وجملة من فروعه، ثم يقصد بعد ذلك سياسة رعيته. فإن من طلب^{٥٨٠} طاعة غيره وطاعة نفسه عليه ممتنعة فقد طمع في غير مطمع، فما ينبغي على الملك اعتاده أن يفرق بين ممتلكيه احتيالاً لما لديه وبين من يخلص له النصيحة ولو بإبداء عيوبه، وأن يكون وقوراً في حركاته وسكناته طويل الصمت ومعتمداً للصدق في مقاله متجنباً للكذب في كل^{٥٨١} كلامه غير مستشيط^{٥٨٢} ولا متوعد في معصيته بأكثر من عقوبتها، لئلا يظلم إن لم يخلف أو لا يبقى موثقاً إلى كلامه إن أخلف^{٥٨٣}، وأن يتغضب لإظهار الهيبة من غير غضب، وأن يعاقب للأدب لا للغضب. وأن لا يستفزه^{٥٨٤} السرور فينسب إلى ضعف العزيمة ولين الهمة. وأن يكون صبوراً عند طروق الحوادث، كاتماً لسره لأن لا يهون^{٥٨٥} عند رعيته، أكثر من مشاورة العقلاء النصحاء. ثم يستعمل كل واحدة من هذه الخلال الأربع في موضعه^{٥٨٦}، وهي الرحمة والقساوة والسباحة والإمساك.

ويقال: الناس على دين ملوكهم^{٥٨٧}. فإذا كان الوالي^{٥٨٨} عفيفاً في نفسه عفت حاشيته أيضاً تشبهاً به وتقرباً^{٥٨٩} إليه، فامتنعت عن^{٥٩٠} كثير من الدنيا كقبج المكاسب وخبث المطالب وقبول الرشا وغير

٥٧٨ الفصل الثاني: ب، ج ف ع.

٥٧٩ قد: -، آ م.

٥٨٠ طلب: يطلب، ج ع.

٥٨١ كل: -، آ م.

٥٨٢ المستشيط: المستشيط، ف.

٥٨٣ أخلف: أخلط، ج؛ خلف، آ م.

٥٨٤ يستفزه: يستقر، م.

٥٨٥ لان لا يهون: لئلا يكون، آ؛ لئلا يكون يكون، م.

٥٨٦ موضعه: موضعها، م.

٥٨٧ ملوكهم: ملكهم، آ ف ع.

٥٨٨ الوالي: الواسط، ج.

٥٨٩ وتقرباً: يقرنا، م.

٥٩٠ عن: من، ج ع.

ذلك. وينبغي أن ينافس^{٥٩١} الأكفاء في فضائلهم من غير أن يحسد هم عليها، ويتصفح في ليله ما فعله في نهاره، فإن الليل أجمع للفكر وأحضر للخاطر. ويقتصد في كل أموره محتزراً^{٥٩٢} عن الإفراط والتقصير، ويقتدي بأحسن ما يتصفح من أفعال غيره، ولا يغفل عن الحذر والاحتراس وفعل الأحوط في كل أحواله. ولا يأمر بمعروف إلا بدأ بفعله، ولا ينهى عن منكر إلا بدأ^{٥٩٣} بتركه. ولا يأنف من حق إن لزم أو حجة^{٥٩٤} إن قامت، وأن لا يتفرغ^{٥٩٥} للهوى^{٥٩٦} فتتفرغ الرعية لإفساد ملكه، ويراقب^{٥٩٧} وليه كمرقبة عدوه. ولا ينبغي أن يهمل أمر الدين معولاً على قوته وكثرة أجناده، فإنهم إذا لم يعتقدوا وجوب طاعته كانوا أضراً^{٥٩٨} عليه من العدو، ولو سمعوا^{٥٩٩} بناخ^{٦٠٠} نبخ^{٦٠١} عليه قوي طمعهم في احتياج أمواله من غير أن يأمن سطوتهم به. والدين أس والملك حارسه^{٦٠٢}، وأصل ما تبني عليه السياسة العادلة بعد حراسة الدين وتخبر^{٦٠٣} الأعوان أربعة^{٦٠٤} أشياء، أحدها الرغبة الداعية إلى التآلف وحسن الطاعة، وثانيها الرهبة الحاسمة بخلاف ذوي العناد^{٦٠٥} وسعي أهل الفساد، وثالثها الإنصاف والعدل الذي به يستقيم حال الرعية، وإذا رغب الملك عن العدل رغبت الرعية عن الطاعة، ورابعها الانتصاف الذي فيه إعزاز^{٦٠٦} الملك وتوفير الأموال.

٥٩١ ينافس: يناقش، آ م.

٥٩٢ محتزراً: محتزراً، ف ع.

٥٩٣ بدأ: بيدؤ، ج.

٥٩٤ لزم أو حجة: لم أوجهه، ج ف ع.

٥٩٥ يتفرغ: يتضرع، ج.

٥٩٦ للهوى: للمهو، ج ع.

٥٩٧ ويراقب: ومراقبة، آ م.

٥٩٨ أضراً: أضر، آ م.

٥٩٩ سمعوا: سمع، ف.

٦٠٠ بناخ: بناغ، ج ع.

٦٠١ نبخ: نبغ، ج ع.

٦٠٢ حارسه: حارس، آ م.

٦٠٣ وتخبر: ويغير، آ م؛ يغير، ج.

٦٠٤ أربعة: أربع، آ م.

٦٠٥ العناد: الفساد، م.

٦٠٦ إعزاز: عز، م؛ أعز، آ.

الفصل الثالث^{٦٠٧} في استصلاح الأعوان وسياسة الرعية

ولا يستغني الملك عن الكفاة ولا الكفاة عن الأنصار^{٦٠٨} ولا الأنصار^{٦٠٩} عن المادّة ولا المادّة عن العدل. والأعوان بمنزلة الأعضاء التي لا قوام للجسد إلا بها ولا يقدر على التصرف^{٦١٠} إلا بصحتها واستقامتها، فيجب على الملك تقويم عوجهم وإصلاح فاسدهم وإبادة من لا يرجى صلاحه منهم، وينبغي أن يصرف كل واحد منهم^{٦١١} فيما طبع له وجبل عليه، ولا يعطي أحدهم منزلة^{٦١٢} لا يستحقها ولا ينقصه عن مرتبته التي يستوجبها، ولا يرفع السفلة^{٦١٣} الأذناء، ومن لم ينهض بعبء^{٦١٤} ما استكنفي فليحذر توليته بشفاعته شفيع أو لرعاية حرمة. ولا يطمع في أخذ مال الرعية فإن أموال الرعية^{٦١٥} كالْبضاعة للملك إن قلّت وأخفيت فلم يتصرف فيها قل ربحه وإن كثرت وأظهرت^{٦١٦} كثر^{٦١٧}. ولا ينفق^{٦١٨} من الوجوه الدينية^{٦١٩} مزاحماً فيها للرعية والعوام، ولا من الوجوه المحظورة شرعاً ولا من غش الذهب والفضة، فضرر ذلك كله أكثر من نفعه. ويحتاج الملك إلى تفقد خمس طبقات الوزراء والقضاة وأمرء الأجناد وعمال الخراج، والأقربون إليه في خلوته^{٦٢٠} لمطعمه ومشربه وملبسه وغير ذلك، ولا يكثر من الصرف والاستبدال، فإنه إن^{٦٢١} اعتقد كل وال أن^{٦٢٢} أيامه قصيرة عمل

٦٠٧ الفصل الثالث: ج، ج ف ع.

٦٠٨ الأنصار: الاتصال، آ م.

٦٠٩ الأنصار: الاتصال، آ م.

٦١٠ التصرف: -، م.

٦١١ منهم: -، آ م.

٦١٢ منزلة: مكرر في ع.

٦١٣ السفلة: -، م.

٦١٤ بعبء: بعبء، ج؛ بعبى، م.

٦١٥ فإن أموال الرعية: -، آ م.

٦١٦ وأظهرت: أظهرت، ج؛ وظهرت، م.

٦١٧ كثر: -، آ م.

٦١٨ ينفق: يترفق، آ ج ف.

٦١٩ الدينية: المدنية، آ م.

٦٢٠ خلوته: حلومه، م.

٦٢١ إن: إذا، ع.

٦٢٢ أن: -، آ م.

لمصلحة نفسه في يومه^{٦٢٣} ولم يلتفت إلى إصلاح غده^{٦٢٤}. ومتى أطمع الملك نفسه في أن يأخذ من عماله اليسير أطمعهم في أن يأخذوا منه الكثير. وقد قيل: من خاف شرك أفسد أمره، بل يجب أن يكثر التطلع عليهم، فإن ظهر له أنهم خانوه طالبهم مطالبة منصف ثم كان من وراء تأديبهم بما تقتضيه المصلحة في ردع غيرهم. ولا يكلفهم فعل ما ليس في وسعهم^{٦٢٥}. ويجب أن لا يذهب عنه صغير ولا كبير من أخبار رعيته وأحوال أعوانه، من دنت داره^{٦٢٦} منهم ومن بعدت، بمداومة الاستباحت^{٦٢٧} وبث أصحاب الأخبار الصادقين الخالين من أغراض أنفسهم فيما يخبرون به.

وكثيراً ما أدخلت السعاية الشبهة حتى تصور الأمين بصورة الخائن والمحسن بصورة المسيء، فيستضر من سعى إليه أكثر من^{٦٢٨} استضرار من سعى عليه^{٦٢٩}. وإذا علم الأعوان أنه لا يخفى على ملك شيء من أفعالهم ألق الخائن عن خيانتته وازداد الناصح نصحاً في ولايته. وينبغي أن يقيم^{٦٣٠} رعيته مقام^{٦٣١} عياله^{٦٣٢} في ارتياد مرادهم وصلاح معاشهم وصلة فقيرهم^{٦٣٣} ومراعاة خلة كريمهم، ويهتم كل الاهتمام بأمن سبلهم وتهذيب طرقهم من أهل^{٦٣٤} الدعارة^{٦٣٥} والمفسدين، فإن ذلك يكثر جلبهم ويخصب بلادهم وعقبى ذلك فيه نفع^{٦٣٦} عظيم للمملكة. وأن يساوي بينهم وبين نفسه في الحق لهم وعليهم، ولا يقدم في أخذ الحق شريفاً على مشروف، ولا قوياً على ضعيف، ولا خاصياً على عامي، ولا مسلماً^{٦٣٧} على ذمي، بل يجب أن يجعل^{٦٣٨} للمستضعف فضل عناية منه. وإذا رأى العامة متعصبة^{٦٣٩} على طائفة قاصدة لأذاهم بسبب

٦٢٣ في يومه: -، ج ف ع.

٦٢٤ غده: غيره، ج.

٦٢٥ وسعهم: مقدورهم، م.

٦٢٦ داره: دان، ج.

٦٢٧ الاستباحت: الاستسهب، ج؛ الاستصحاب، ف ع.

٦٢٨ أكثر من: -، آ م.

٦٢٩ عليه: إليه، ج.

٦٣٠ يقيم: تنعم، آ م.

٦٣١ مقام: -، آ؛ كلمة غير مقروءة في م.

٦٣٢ عياله: -، ج؛ وعياله، م.

٦٣٣ فقيرهم: فقرهم، آ م.

٦٣٤ أهل: أجل، آ م.

٦٣٥ الدعارة: الدعاء، آ م؛ الدعارة، ع.

٦٣٦ نفع: وقع، آ م.

٦٣٧ مسلماً: ملياً، آ م.

٦٣٨ يجعل: -، م.

٦٣٩ متعصبة: متغضبة، ج ع.

مذهب أو دين^{٦٤٠} أو انخياز إلى شخص أو فئة^{٦٤١} قليل في جانب الطائفة الضعيفة، ولا يمكن القوية من الاستيلاء عليها ولا من أذاها بوجه، وقطع أطماع العامة^{٦٤٢} من التسلط واجب، ومتى لم يجسم^{٦٤٣} المادة فيه فرما أدى ذلك إلى ضرر في الملك عظيم، ولأن الضعيف إذا لم ير من العامة مشفقاً ولم يكن الوالي له ناصرأ فيلتجئ بكليته إلى الدعاء إلى الله تعالى بكل نيته غير ملتفت إلى ما^{٦٤٤} سواء، فيجيبه الذي يجيب المضطر إذا دعاه^{٦٤٥} كما هو في القضاء السابق فينتقم له ممن آذاه ومن خذله^{٦٤٦}، لا سيما إذا كان المظلوم معاهداً لا محابئ^{٦٤٧}. ولهذا قال^{٦٤٨} أهل التجربة: إن أذى أهل الذمة يزيل الملك ويزيل النعمة، وليس هذا مخصوصاً بهم، بل بكل مظلوم لا ناصر له.

ولا يمكن أحداً من الرعية^{٦٤٩} أن ينتصف لنفسه ولو بالحق، فإن ذلك يؤدي إلى انتشار الجور وأخذ ما لا يستحق^{٦٥٠}، بل يجب أن ينصفهم وينتصف لهم، ويجب أن يمنعهم من الربا والقمار ومن كل اكتساب لا يحصل فيه معاوضة الانتفاع من الجانبين، ففي إباحة ذلك لهم ضرر عظيم في فائدة الاجتماع والتعاقد المدني. وخير الملوك من أمنه البريء وعافه^{٦٥١} السقيم، وشر الملوك من أمنه السقيم وعافه^{٦٥٢} البريء، وأن^{٦٥٣} يصاحب أهل العلم والخير والعقل، فإن الإنسان^{٦٥٤} موسوم بسما من قارن ومنسوب إليه أفاعيل من صاحب، وليحذر من مصاحبة المنافقين والمتسمين بالعلم أو بالتنسك الذين لا يقصد بهما وجه الله العظيم.

٦٤٠ دين: نية، م.

٦٤١ فئة: دينه، م.

٦٤٢ العامة: الطاقة، آ ج م.

٦٤٣ عليها ... يجسم: -، أ م.

٦٤٤ ما: من، ج ع.

٦٤٥ دعاه: دكاه، آ.

٦٤٦ خذله: خذله، آ ج ف.

٦٤٧ محابئ: محائناً، آ ج ف ع.

٦٤٨ قال: -، م.

٦٤٩ الرعية: + إلى، ع.

٦٥٠ يستحق: يستحقه، م.

٦٥١ وعافه: وخافه، ج ع.

٦٥٢ وعافه: وخافه، ج ع.

٦٥٣ وأن: ومن، م.

٦٥٤ فإن الإنسان: والإنسان، آ م؛ فالإنسان، ع.

ويكافئ المحسن بإحسانه ليألف الناس الإحسان رغبة في إحسانه^{٦٥٥}، ومن لم يره من المخطئين للعفو أهلاً^{٦٥٦} ورآه للعقوبة مستوجباً فليعاقبه تأديباً له أو للمصلحة العامة، لا غضباً عليه وتشفيماً به. وليحافظ^{٦٥٧} على الوفاء بالعهد ولا يخون من خانه فقد جرب أن عقوبة الغادر معجلة، وليحذر من دعاء المظلوم ولو كان كافراً، ولا يتهاون بصغار^{٦٥٨} الأمور فرما أدت إلى كبارها^{٦٥٩}. وليعلم أن العقل وحسن التدبير أنفع من كثرة الجند^{٦٦٠} والمال، ولهذا كان الإنسان متسلطاً على كثير من الحيوان الذي هو أشد منه قوة وبطشاً وجراً.

الفصل الرابع^{٦٦١}

في فائدة العدل والشفقة ووجه وجوبها^{٦٦٢} وبيان الحكمة فيها^{٦٦٣}

والعدل من سنة الله في خلقه وبه قامت السموات والأرض، يعرف ذلك من اطلع على أسرار الخليفة ومن تأمل خلق الإنسان في أعضائه وأرواحه وأخلاقه وقواه^{٦٦٤} الحساسة والطبيعية والحيوانية وكيفياته المتضادة^{٦٦٥} وما فيها من المعاضدة^{٦٦٦} وحسن النظام وانتفاع^{٦٦٧} الرئيس منها بالمرؤوس^{٦٦٨} والمرؤوس^{٦٦٩} بالرئيس، يرى من العدل ما يبهره^{٦٧٠} عجائبه. ويتحقق ذلك من علوم الأطباء وإن كان لا سبيل لهم إلى

^{٦٥٥} رغبة في إحسانه: رغبته، آ م.

^{٦٥٦} للعفو أهلاً: أهلاً للعفو، ج ف ع.

^{٦٥٧} وليحافظ: ليحافظ، ف ع.

^{٦٥٨} بصغار: بصغائر، ف ع.

^{٦٥٩} كبارها: كبارها، ج ف م ع.

^{٦٦٠} الجند: الجد، آ م.

^{٦٦١} الفصل الرابع: د، ج ف ع.

^{٦٦٢} وجوبها: وجوبها، آ م.

^{٦٦٣} فيها: فيها، آ؛ منها، م.

^{٦٦٤} وقواه: وقوة، آ م.

^{٦٦٥} وكيفياتها المتضادة: وكيفيته المضادة، ج.

^{٦٦٦} المعاضدة: المعاضدة، م.

^{٦٦٧} وانتفاع: وارتفاع، آ؛ وارتفاع، ج م.

^{٦٦٨} منها بالمرؤوس: فيها المرؤوس، آ م.

^{٦٦٩} والمرؤوس: -، آ م.

^{٦٧٠} يبهره: سره، آ م.

الإحاطة بجميعة، وكذلك خلق غير الإنسان كأنواع الحيوان والنبات والمعادن وأصنافها وأشخاصها، وكذلك العناصر وسائر ما^{٦٧١} في السماوات والأرض. وقد شبه العالم بإنسان كبير والإنسان بعالم صغير. وقد بين كيفية ما في ذلك من العدل في الكتب المبسوطة. والجور إذا وقع في العالم فهو كالمريض للشخص الواحد أو كأيام الوباء العام، وكما اقتضت الحكمة الربانية^{٦٧٢} والعناية الإلهية والرحمة الشاملة أن تكون الصحة أكثر من المرض، فلذلك^{٦٧٣} أوجبت على رعاة^{٦٧٤} الأمة اعتقاد العدل وترك الجور ليكون العدل هو الغالب على الجور، فلذلك كان الجائر مضاداً لله في حكمه كاذباً عليه في خبره^{٦٧٥} مغيراً^{٦٧٦} لشريعته مخالفاً له في خليقته^{٦٧٧}، فحذير لمن^{٦٧٨} اقتضت رحمته تغليب العدل على الجور أن لا يطيل أمد^{٦٧٩} رعايته^{٦٨٠}، ولهذا حكم أرباب التجارب بأن الملك يبقى على الكفر ولا يبقى على الظلم، وما ذلك إلا بالعناية^{٦٨١} من الحكيم^{٦٨٢} العادل على الوجه الذي بينته^{٦٨٣} لا غير.

وقد روي أن الخلق كلهم عيال الله، وأن أحب الخلق إلى الله أحوطهم لعياله. وفي التورية ما معناه: واختر^{٦٨٤} لصاحبك ما تختاره لنفسك. وتحتوي هذه الكلمة على أكثر مكارم الأخلاق ومصالح السياسات. ويجب أن لا تقتصر شفقتك على نوع البشر خاصة، بل وعلى كل ذي روح حساس، فإن عناية البارئ كما اتصلت بك فهي متصلة به، وما أباحته^{٦٨٥} الشريعة من استخدام بعض الحيوانات وقتل بعضها إما للتغذية^{٦٨٦} أو لدفع الأذى فيجب أن يستعمل الشفقة عليها في جميعه،

٦٧١ ما: من، م.

٦٧٢ الربانية: -، م.

٦٧٣ فلذلك: لذلك، آ م.

٦٧٤ رعاة: دعاة، آ ف م.

٦٧٥ خبره: -، م.

٦٧٦ مغيراً: مغير، آ ج؛ مصير، م.

٦٧٧ خليقته: خلقه، آ م.

٦٧٨ لمن: بمن، م ع.

٦٧٩ أمد: أيد، ج ع.

٦٨٠ رعايته: رعاته، ج.

٦٨١ بالعناية: للعناية، آ ج ف ع.

٦٨٢ الحكيم: الحليم، آ م.

٦٨٣ بينته: بينه، م.

٦٨٤ واختر: اختر، ج ع.

٦٨٥ وما أباحته: وإباحته، آ ف م.

٦٨٦ للتغذية: لتغذية، ف ع.

فيلستخدم أرفق استخدام ويقتل أسهل قتل، ولعل لها فيما أبيح منها من الأعواض^{٦٨٧} والمصالح ما لا^{٦٨٨} تحيط به علماً. ولا تستبعدن ذلك بعد مشاهدتك ما فيخلق^{٦٨٩} أقلّ بعوضة من الحيوان من الحكم العجيبة والإلهامات الغريبة، ولا تلتفت^{٦٩٠} إلى حكم من جزم بأن لا نفس^{٦٩١} مجردة لها، فليس في العلوم الحكيمية ما يدل على ذلك، بل فيها وفي الأقاويل المأخوذة من مشكاة النبوة ما يوجب خلاف ذلك أو يرجحه. وإذا^{٦٩٢} وجدت في كلام بعضهم أن لا نفس مجردة لها فافهم منه أنه لم تثبت لها عنده تلك النفس، لا أنه ثبت^{٦٩٣} أن ليست لها، وبين المفهومين فرق عظيم. وقد جرت عادة المتقدمين بذلك كما في قولهم أن آخر^{٦٩٤} الأفلاك هو التاسع مع تجويزهم الوفاء من الأفلاك، وإنما أرادوا أنه لم يثبت عندهم فلك عاشر، لا أنه يثبت عندهم عدمه^{٦٩٥} في نفس الأمر. وكثير من أقاويلهم تجري على هذا الأسلوب، فلا تستنكر أن نفوس الحيوانات العجم لا تعدم وأن لها أعواضاً بعد الموت.

الفصل الخامس^{٦٩٦}

في آداب الولاة الذين من قبل وال آخر وفي ما به يختم الكتاب

وإذا كان متولي الرعية^{٦٩٧} معيناً^{٦٩٨} من قبل سلطان مستقل، أو من قبل متول آخر أعلى مرتبة منه، فيجب عليه النصيحة له وكتمان سرّه، وأن لا يطلب ما عنده بمسألة، ولكن بالإحسان في الخدمة والمعاشرة، وأن لا يعتدّ ويتبجح بكفايته البالغة، وأن لا يظهر عيوب مخدومه ولا يقارب

٦٨٧ الأعواض: الأعراض، آ م.

٦٨٨ لا: -، آ م.

٦٨٩ في خلق: خلق في، ج ع.

٦٩٠ تلتفت: تليف، آ.

٦٩١ بأن لا نفس: بأنفس، م؛ الأنفس، آ.

٦٩٢ وإذا: فإذا، آ م.

٦٩٣ ثبت: يثبت، م.

٦٩٤ آخر: أواخر، آ.

٦٩٥ عدمه: كلمة غير مقروءة في آ م.

٦٩٦ الفصل الخامس: هـ، ج ع.

٦٩٧ الرعية: + أو غيرهم، آ ع.

٦٩٨ معيناً: معين، ج م؛ -، ع.

من أبعده ولا يبعد من قرّبه، وأن لا يعادي الأمر الأغلب لا ظاهراً ولا باطناً، وأن يتجنب مواقع الظنة^{٦٩٩} وحدوث الغيبة^{٧٠٠}، وأن لا يمدح أو يذم من لم ينل أخباره على حقائقها. وينبغي أن يودع^{٧٠١} قلوب الرعية شدة المحبة له^{٧٠٢}، وإذا أتى^{٧٠٣} بصواب رأي أو بأمر مستحسن فلا يجتهد في تقييده وتغيير رأي الملك المستقل أو غيره فيما رضىه^{٧٠٤} منه حذراً من تقدمه عند الملك ومن يجري مجراه بما سبقه إليه أو فاق^{٧٠٥} فيه عليه.

وهذه جمليات لها تفاصيل طويلة والاعتماد على جودة الحدس^{٧٠٦} وحسن القرينة^{٧٠٧}، فمع فقدهما لا ينفع شيء مما قيل، ومع وجودهما يسهل^{٧٠٨} تفريع ما قلت وتفصيله إن أعانت العناية الربانية عليه. وجملة الأمر أن غاية الكمال في ما يكون عليه الإنسان في ذات نفسه وفي مشاركته^{٧٠٩} مع من سواه هو التشبه بالله تعالى بحسب الممكن، وتحت^{٧١٠} هذا أسرار^{٧١١} عظيمة لا يحتمل هذا المختصر شرحها، وقد أشير^{٧١٢} في التوراة أيضاً إلى هذا المعنى، وأشار إليه أكبر الحكماء المتألهين^{٧١٣}.

فهذا ما رأيت أن أذكره من الفوائد على حكم ما اقتضته^{٧١٤} الحال الحاضرة وأكثره يلتقط من كلام من تقدم، إنما الأقل^{٧١٥} النزر هو الذي أدركته بفكري أو سنح^{٧١٦} لخاطري^{٧١٦}، وفيه مباحث غريبة كثيرة النفع، ولولا ضعف بخاري في البصر يمنع من كثرة الكتابة وطول المطالعة وموانع أخرى

^{٦٩٩} الظنة: المظنة، ج ع.

^{٧٠٠} الغيبة: الريبة، ج ف ع.

^{٧٠١} يودع: يتودع، ف ع.

^{٧٠٢} المحبة له: للحنة، م؛ المحبة، آ.

^{٧٠٣} أتى: + أحد، ع.

^{٧٠٤} فيما رضىه: رصيفة، م؛ رصيفته، آ.

^{٧٠٥} فاق: فارق، ج ف ع.

^{٧٠٦} الحدس: الحسن، آ م.

^{٧٠٧} القرينة: القرخ، م.

^{٧٠٨} يسهل: -، ج ف ع.

^{٧٠٩} وفي مشاركته: ومشاركته، آ م.

^{٧١٠} وتحت: وبحث، آ ف م.

^{٧١١} أسرار: + وأغوار، ف ع.

^{٧١٢} أشير: اشر، ج م.

^{٧١٣} الحكماء المتألهين: العلماء والمتألهين، ج ع؛ العلماء المتألهين، ف.

^{٧١٤} اقتضته: اصفته (؟)، ج.

^{٧١٥} النزر: + منه، ع.

^{٧١٦} لخاطري: خاطري، آ م.

لبسطت الکلام بزيادة مسائل وبراہین دقیقه ذکرتها في غير هذه الرسالة، إنما الغرض من هذه ذكر مهمات العقائد والأعمال لا غير، وفي كتب^{۷۱۷} من تقدم كفاية وأنا معترف بالتقصير وقلة البضاعة من العلم، وأسأل الله تعالى العفو والعافية، وأن يوفقنا جميعاً لإصلاح^{۷۱۸} العلم والعمل، ويعصمنا من الزلزل والزلل، وأن يجعلنا لسبله من المنتهجين، وبرضائه في دار الأبد من المبتهجين، إنه لطيف كريم رؤوف رحيم^{۷۱۹}.

والحمد لله رب العالمين وصلواته على ملائكته المقربين وأنبيائه المرسلين وأوليائه المخلصين وخصوصاً على محمد وآله الطاهرين. وأختم بالخير^{۷۲۰}.

في آخر م:

قد أمر باستنساخ هذه النسخة الشريفة مقرب ظلّ السلطان المستشار والمؤمن حاجي محمد شريف خان مستشار لشكر، وقمت في يوم الأحد في إحدى وعشرين شهر محرم الحرام سنة أربع وثمانين ومائتين بعد الألف بيد الأقل تراب أقدام الفقراء محمد بن حسين (?) الحاج حاجي ناد علي في أرض الأقدس.

في آخر ج:

وقد تم تسويده في شهر صفر سنة ستين وألف من الهجرة المقدسة والحمد لله وحده.

^{۷۱۷} كتب: -، م.

^{۷۱۸} لإصلاح: لصالح، ج ع.

^{۷۱۹} رؤوف رحيم: -، آ م.

^{۷۲۰} وصلاته ... بالخير: -، م؛ واختم بالخير: -، ج ع؛ هو الذي أدركته بفكري ... وأختم بالخير: -، ف.

متن دوم: إثبات المبدء و صفاته و العمل المقرب إلى الله

تصحیح رساله حاضر براساس یگانه نسخه خطی شناخته شده از این متن صورت گرفته که در مجموعه نسخ خطی [مرحوم آیه الله] محمد علی روضاتی در اصفهان به دست آمد. این نسخه براساس میکروفیلم موجود از آن در کتابخانه مرکزی دانشگاه تهران (میکروفیلم شماره ۲۷۱۲) در اختیار ما قرار گرفت. دست نوشت یادشده تا حدودی مخدوش است؛ اما از طریق مقایسه آن با کلمات و جیزه مشتمله علی نکت لطیفه فی العلم و العمل (= متن اول) ابن کمونه، که رساله حاضر تحریری خلاصه تر از آن است، انجام اصلاحاتی بر روی آن میسر گردید.

رسالة شریفة فی إثبات المبدء و صفاته و العمل المقرب إلیه بسم الله الرحمن الرحیم و به تقی

قال العبد الفقیر إلی رحمة الله تعالى سعد بن منصور بن سعد بن الحسن [بن] هبة الله بن کونة عفا^٢ الله عنه فی دنیا و آخره:

کمال نفس الإنسان هو إما من جهة قوتها النظرية بالعلم أو من جهة قوتها العملية بالعمل^٣، وکل العلوم والأعمال علی اختلافها وكثرة تشعبها ترجع إلی کمال هاتین القوتین. والقوة البشرية عاجزة عن الإحاطة بجميع ذلك، بل عن استقصاء فن واحد منه، فكيف جمیعہ؟ إنما یجب علی الراغب فی الکمال أن یحصل منه أبهى ما یمكنه تحصيله مما هو الأهم منه والأولی بتجريد العناية له. ولا شك أن أصل العلوم هو معرفة الحق الأول و وحدانیته وما له من صفة الجلال والإکرام. وأفضل الأعمال ما كان مقرباً إلیه ومزلفاً لیه، وهذا أيضاً بحر واسع طالما انكسرت سفينة الأفكار فی تلاطم أمواجه، وجنابه قدسی وقل من اهتدی إلی طرقه وأنهاجه. فمن لم یتمکن من التغلغل فی بحار تلك الحقائق والتوغل فی تلك السبل والمضائق فلا أقل من أن یعتمد علی أن ینظر بعین الاعتبار إلی هذا العالم^٤ وما فیہ من إتقان الصنعة وحسن النظام، وما یشتمل علیه من التألیف اللطیف والترتیب العجیب والإحكام البالغ، وما فی بدن الإنسان و غیره من الحيوان من الحکمة العظيمة فی

^١ المبدء: المبدی، الأصل.

^٢ عفا: عفی، الأصل.

^٣ بالعمل: بالعلم، الأصل.

^٤ العالم: العلم، الأصل.

أعضائه ومنافعها وارتباط النفس بها وآثار قواها^٥ فيها. فإنه إذا اعتبر بذلك فلا بد وأن يؤمن إيماناً تاماً بأن لهذا العالم مدبراً موجوداً حكماً قادراً مريداً للأصلح والأفضل. وهذا المدبر إن استغنى عن الموجد فهو الإله جلّ جلاله، وإن احتاج إلى الموجد فلا بد من الانتهاء إلى الموجد المحيط علمه الكاملة قدرته البالغة حكمته، فإن موجد الأثر المحكم لا بد وأن يكون أبلغ إحكاماً من الأثر الصادر عنه، فله الكمال الأعلى. وهو الجواد بالحقيقة، واسم الجواد على غيره مجاز، لأنه أفاد الخير والأنعام من غير غرض وفائدة ترجع إليه. وهو الغني التام لكونه غير متعلق بشيء خارج عنه، لا في ذاته ولا في صفاته، وكل ما عداه فقير إليه. وهو الملك الحق، لأن ذات كل شيء هي له لأنها^٦ منه أو مما منه وجوده وكماله، ولا يستغنى عنه شيء في شيء، وكل شيء بالقياس إلى ذاته باطل وبه حق. ولا يعزب عن علمه شيء من مخلوقاته، إذ الفاعل بالقصد والإرادة لا بد وأن يعلم ما خلق. ونحن فلا نفهم شيئاً من نعوته إلا بالمقايضة إلى ما نفهمه من أنفسنا، لكن ما نفهمه في حقه هو من الكمال والزيادة إلى حد لا سبيل لنا إلى تصوره لأن مثل تلك الزيادة لا توجد^٧ في حقتنا، بل هي زيادة لا تنتهي. فهكذا ينبغي أن يعلم حال علمه وقدرته وغيرهما، وكل نعت فيه لا نظير له فينا فلا [سبيل] لنا إلى فهمه. وما ذكر من نعوت جلاله إنما هو بقدر ما في وسعنا أن نعلمه لا بقدر ما يستحقه لذاته. ولا تساوي حقيقته المقدسة حقيقة شيء من مخلوقاته، وإلا لكان^٨ المخلوق بكونه مخلوقاً أولى من كونه خالقاً، ولا^٩ ندّ له. وإذ هو عالم فليس بمركب لأن العلم بالجزء متقدم على العلم بالكل تقدماً بالذات. فمن يعلم ذاته يعلم جزءه أولاً. وكل من علم شيئاً فهو عالم بأنه عالم به، وذلك يتضمن علمه بذاته، فيكون قد علم ذاته قبل علمه بجزئه الذي هو معلوم قبل ذاته، وذلك محال. وإذ ليس بمركب فليس بجسم. وإذ ليس بجسم فليس بمتحيز، لأن كل متحيز ليس جسماً فهو لا يتجزأ، وخالق الكل يتعالى عن ذلك. وإذ لا ندّ له ولا هو مركب فلا صاحبة له ولا ولد، وإلا لاتفصل منه ما يصير مساوياً له في النوع أو الجنس. ولا يحلّ في غيره إذ الحلول لا يتصور إلا إذا كان تعين الحال بتوسط المحل. وإذ لا يحلّ في شيء فلا ضد له^{١٠} يجامعه في محله، وأيضاً لا ضد له بمعنى أنه يساويه في القوة ما يمانعه. ولا يتعلق ببدن كالنفس فإن قدرته أوسع وأعم من أن

^٥ قواها: قواها، الأصل.

^٦ لأنها: لأن، الأصل.

^٧ توجد: يوجد، الأصل.

^٨ لكان: لم يكن، الأصل.

^٩ ولا: فلا، الأصل.

^{١٠} له: + لا، الأصل.

تتخصص "بدن يصدر عنه. ولا يجوز أن ينعدم، وإلا لم يكن وجوده من ذاته فافتقر إلى موجد، وحينئذ يكون ذلك الموجد هو الإله لا هو.

وأيضاً، هو وحداني لا شرط له في ذاته ولا مضاد، وما سواه فتابع له فلا يتصور له مبطل، بل هو الأول والآخر. ويعلم من ارتباط أجزاء العالم بعضها ببعض أن صانعه واحد لا غير، إذ لو كان له صانعان لتمييز صنع كل واحد عن صنع غيره، فكان ينقطع الارتباط والتعاون فيختل النظام، وكان الذهن السليم يستغني بها عن غيره من الأدلة. ويدلنا على هذا التعاون افتقار أعراضه إلى جواهره باعتبار وافقار جواهره إلى أعراضه باعتبار آخر، وكذا متحيزاته ومجرداته وعنصرياته وفلكياته وحيوانه ونباته ومركباته محتاجة إلى بسائطه، وبسائطه محتاجة بعضها إلى بعض في تكون المركبات منها، وأنواع الحيوانات وأشخاصها محتاج بعضها إلى بعض، وكذا أعضاء الشخص الواحد منها. ولا سبيل لنا إلى استقصاء جميع وجوه الارتباط، فالعالم كشخص واحد مركب من نفس ذات قوى كثيرة ومن بدن مؤلف من أعضاء متشابهة وغير متشابهة ذوات قوى وأفعال مختلفة وغير مختلفة، يستغني^{١١} بعضها ببعض وينتفع بعضها ببعض انتفاعاً، بعضه محسوس وبعضه معقول. فلو استبدَّ أحد الصانعين بتدبيره فهو الإله لا غيره، وإن اجتمعا وكان كل واحد منهما كافياً في التأثير والتدبير في العالم لاستغنى العالم بكل واحد^{١٢} منها عن كل واحد منها، فتعطلا عن التأثير معاً على تقدير تأثيرهما معاً، واختصاص الواحد بالتأثير في البعض والآخر بالتأثير في البعض الآخر متعذر فيما نحن فيه لأن الذي يفعل شيئاً فينتفع بوجوده وجود آخر أو ينتفع الآخر فلا محالة له تأثير في شئئين، فلا يكون الثاني مستبداً بالبعض الذي فرض استبداده به، وكون أحدهما يفعل في زمان والآخر في زمان آخر ظاهر الاستحالة عند تأمل ذوي العقول السليمة، وكيف فرض الحال فهو عند التأمل يؤدي إلى محال. وإن أمكن عالم آخر فوجوده^{١٣} يقتضي إيجاده، فإله العالم لا شريك له ولا ظهير، ولا معلل ولا مشير، سبحانه وتعالى عن توهمات المشبهين والمشركين.

فهذه نكت نافعة في معرفة الله جلّ جلاله وما يجب له وينتفي عنه، ما أسعد من يتحققها وأهدى من يسترشد بها. ومن تحقق ما بين وأوضح من عناية الباري بمخلوقاته ورحمته لهم علم أن العناية

^{١١} تخصص: يتخصص، الأصل.

^{١٢} يستغني: يستبقي، الأصل.

^{١٣} واحد: واحدة، الأصل.

^{١٤} فوجوده: فحوده، الأصل.

في^{١٥} خلق الإنسان ليس أمراً زائلاً لأنه كلما كان أجلى كان خوف زواله أقر، فكيف يصلح عناية^{١٦} مثل هذا الحكيم في أقل بعوضة من الحيوان، فكيف في خلق الإنسان الذي يظهر في خلقه من آثار العناية به ما يقتصر منه آخر العجب؟ فلا بد له من نفس لا تعدم هي غير هذه^{١٧} البنية الفانية، بل البنية إنما أحكمت لتكون آلة لها في الاستكمال، وغايتها هو النعيم الدائم. وقد علمت أن كل ما يدرك ذاته فهو غير مركب، فالنفس غير مركبة.

وإذا تأملت الملكات التي لا تنجز^{١٨} بالتجزئة الانصلالية كملكة الفطنة^{١٩} والعلم والشجاعة والجن والتهور وغيرها مما يقبل الشدة والضعف ولا يقبل الانقسام الاتصالي تحقق لك أن محل هذه هو النفس لا يكون جسماً ولا شيئاً حالاً في الجسم حلول السريان فيه، إذ كل ما محله كذا فهو قابل للانقسام^{٢٠} ويجب قبول محله [له]. ولا يجوز أن تكون النفس حالة في غيرها، وإلا لكان وجودها هو وجودها لغيرها ولا تستقل بفعل من الأفعال، بل ينسب الفعل إلى محلها بها كما ينسب الفعل إلى محل القدرة والإرادة بهما لا إليهما، فيقال: فعل بالإرادة، ولا يقال: الإرادة فعلت بمحلها. وهذا أمر واضح عند عقول أهل الحقائق. فالنفس جوهر بسيط، وإذا استقرت بسائط الجواهر في العالم تجدها قابلة للعدم، بل المتقدم هو التأليف والتركيب. وربما اكتفى ذو الفطنة بهذا في أن النفس لا تقبل العدم باستعداد يحصل لها^{٢١} للحكم الكلي من اعتبار حال الجزئيات كما في التجربة. وتعلق النفس بالبدن إنما هو تعلق تدبر وتصرف واستكمال، لا تعلق حلول. وكما أن فساد عضو واحد لا يقتضي عدم النفس كذلك فساد سائر الأعضاء، وليس الموت لازماً به جملة الأعضاء، وفقد الآلة لا يقتضي فقد مستعملها. واعتبر كيف بدنك دائماً في التحلل والتبدل وكيف تعلم أنك أنت الذي كنت منذ ثلاثين سنة مثلاً، وهذه تنبيهات عساها تكون مقنعة لكل ذي لب، فالتقدير المورد إلى ههنا قد حصل منه الإيمان بحال المبدأ^{٢٢} والمعاد على سبيل الإجمال من غير تعمق في البراهين الدقيقة والتقارير العميقة والمقدمات المتشعبة والمسالك المستصعبة.

^{١٥} في: من.

^{١٦} عناية: غاية، الأصل.

^{١٧} هذه: هذا، الأصل.

^{١٨} تنجز: تنجزى، الأصل.

^{١٩} الفطنة: العطفية، الأصل، والتصحيح عن كلمات وجيزة.

^{٢٠} للانقسام: الانقسام، الأصل.

^{٢١} لها: له، الأصل.

^{٢٢} المبدأ: المبدء، الأصل.

فمن أراد ذلك فلا بد له من تحصيل هذه المطالب وما ينضاف إليها من التبيين والاشتغال بما في الكتب المطولة إن ساعدته الفطنة والتوفيق، فهذا ما يتعلق بالعلم الأعلى.

وأما العلم المقرب إلى الحضرة القدسية المقتضي للسعادة الأبدية فمن لم يقدر منه على ما يرتقي إلى المقامات الموصلة إلى علم المكاشفات والأسرار العزيرة، ولم يتمكن أيضاً من استقصاء ما دون ذلك فينبغي أن لا يخل بشيء مما أذكره في هذه اللمعة، وهو أن يشتغل بوظائف العبادات الواجبة، فإنها جارية مجرى رأس المال الذي به أصل التجارة، ويستكثر من النوافل ما أمكنه، فهي الربح الذي به الفوز بالدرجات. وما فضل من أوقاته فالأولى أن يصرفه في العلم الذي يزيد في بصيرته بعبوب نفسه وفي معرفته بعبادة ربه، ويقلل من الرغبة في الدنيا ويزيد في الرغبة في الآخرة، لا ما ألّب الناس عليه وسموه علماً. فإن لم يقدر على العلم فليشتغل بنفع الناس أو بالاكتساب على عياله. واعلم أن روح العبادة الإخلاص وحضور القلب. وقد يرتفع من أحوال الجوارح أنوار إلى القلب، كما ينحدر من معارف القلب آثار إلى الجوارح، وترك المناهي أشد على الإنسان من فعل الطاعات. وإنما تعصي بجوارحك التي هي نعمة من الله تعالى عليك، فاحذر أن تستعين بنعمته على عصيانه، فلا تنظر بعينك إلى محرّم ولا إلى شيء من مخلوقات الله بعين الاحتقار. ولا تصنع بأذنك [إلى] الغيبة والفحش أو الخوض في الباطل وذكر مساوئ الناس، واحفظ لسانك من الكذب ولو هزلاً. وإذا أردت أن تعرف قبحة فانظر إلى استحقارك لصاحبه، واستقبح من نفسك ما تستقبحه من غيرك، ولا تخلف الوعد وحافظ على الوفاء بالعهد. ولا تذكر إنساناً بما يكرهه لو سمعه لا تصريحاً ولا تعريضاً، واطرح^{٢٣} المرء^{٢٤} والجدال والمناقشة في الكلام، ولا ترك نفسك ولا تمدحها فذلك نقص^{٢٥} من قدرك^{٢٦} [عند] الناس. ولا تلعن شيئاً مما خلق الله تعالى إنساناً أو غيره، ولا تدخل بين العباد وبين [الله]، فلا إثم في ترك لعن إبليس فكيف غيره؟ ولا تدع على أحد وإن ظلمك ووكل^{٢٧} أمره على الله. واترك^{٢٨} السخرية والاستهزاء وكثرة المزاح والبطن فاحفظها من تناول الحرام والشبهة. واحرص على طلب الحلال واقتصر على دون الشعب فإن الشعب يثقل الأعضاء وينصر جنود

^{٢٣} واطرح: واصطرح، الأصل، والتصحيح عن كلمات وجيزة.

^{٢٤} المرء: المرء، الأصل، والتصحيح عن كلمات وجيزة.

^{٢٥} نقص: يفيض، الأصل، والتصحيح عن كلمات وجيزة.

^{٢٦} قدرك: مددك، الأصل.

^{٢٧} ووكل: وكل، الأصل.

^{٢٨} واترك: وترك، الأصل.

الشيطان. واحفظ فرجك من كل ما حرم الله واستعن على ذلك بترك الشيع^{٢٩} والنظر والفكر في المحرم. واحفظ يديك من أن تؤذي بهما أحداً ورجليك من أن تسعى بهما إلى الحرام أو تمشي بهما إلى ظالم، فهذا ما ينبغي أن يحفظ به الجوارح الظاهرة.

وأما رذائل القلب الباطنة فكثيرة وعلاجها غامض^{٣٠}، فمنها قوة الغضب وهو جنون غير مستقر، فينبغي أن ينكسر^{٣١} باعتياد الحلم مع التعرض للمغضبات وما فيه من الرذيلة وما في كظم الغيظ من الثواب والفضيلة، وسببه الأعظم الكبر^{٣٢} فبانكساره ينكسر. وحقيقة الكبر أن يرى الإنسان نفسه فوق غيره وهو منازعة لله تعالى في خصوص صفته، وعلاجه أن يعرف الإنسان حقارته بالقياس إلى سكان العالم الأعلى في العلم والعبادة أو القدرة وأنه من نطفة قدرة، وأن كل ما له من مال وجمال وأتباع فهي أمور خارجة عن ذاته ولا تبقى له، وأنه جاهل بوقت زوالها وبأكثر أحواله، وأنه عاجز عن أحقر شيء. والعُجب جمل محض وهو سبب الكبر. فيجب على^{٣٣} الإنسان إذا استعظم شيئاً أن يتفكر أن زواله مخوف على القرب ويعجب من إعطاءه ذلك من غير استحقاق لا من نفسه^{٣٤}. وأن يقول لنفسه: كما أعطاني هذا بغير سبب فيوشك أن يسلبه بغير سبب.

ومن الرذائل الحسد، وهو يضّر الحاسد ولا يضّر المحسود، وهو حبّ زوال نعمة الله تعالى عن عباده. والعلم بذلك كاف للعاقل في إزالته. والخلق كلهم عباد له، فيجب محبتهم لأنهم عباد المحبوب وعياله. والبخل داء، ودواء العلم بأن المال لله، مكنه منه ليصرفه في^{٣٥} أهمّ أموره، فإمساكه إن كان ليتنعم بالشهوات فالثواب وحسن الأحدثه ألدّ. وإن كان ليخلفه لولده فإنه يترك ولده بخير ويقدم على الله بشر، وولده إن كان صالحاً فالله تعالى يكفيه، وإن كان فاسقاً فقد أعانه على المعصية. ومن حمل نفسه على مداومة البذل^{٣٦} تكلفاً^{٣٧} صار ذلك له عادةً. وحبّ الجاه أشدّ من حبّ المال لأن التوصل به إلى المال أيسر من التوصل بالمال إليه. وهو من الصفات الإلهية فلذلك كان محبوباً

^{٢٩} الشيع: السمع، الأصل، والتصحيح عن كلمات وجيزة.

^{٣٠} غامض: راض، الأصل.

^{٣١} ينكسر: يكثر، الأصل.

^{٣٢} الكبر: الأكبر، الأصل.

^{٣٣} على: أن، الأصل.

^{٣٤} لا من نفسه: لا بنفسه، الأصل، والتصحيح عن كلمات وجيزة.

^{٣٥} في: إلى، الأصل.

^{٣٦} البذل: البدن، الأصل.

^{٣٧} تكلفاً: مكلفاً.

بالطبع لسرّ خفي في مناسبة الروح^{٣٨} للأمر الإلهية. ولذلك لما تعذر على الإنسان الاستيلاء على السماوات^{٣٩} والملائكة والجبال والبحار اشتهى الاستيلاء على جميعها بالعلم، فإن من يعجز عن وضع الأشياء العجيبة يشتهي أن يعرف كيفية الوضع. ولما تصور أن يتسخر له الإنسان أحب [إليه من] أن يستسخره ويملك قلبه، ولهذا يحب الإنسان أن يتسجج جاهه وينتشر صيته إلى بلاد لا تظأها [أقدامهم]^{٤٠} ولا يرى أهلها. والرفعة الحقيقية هي القرب إلى الله تعالى وهو محمود، وإنما المذموم طلب الكمال الوهمي فإنه أمر عارض لا بقاء له، ولو سجد لك أهل الأرض جميعاً لما بقي الساجد والمسجود له. ويكتفيك من الجاه القدر اليسير لتتحرس به من الظلم والعدوان، وطلب ما زاد على ذلك جمل ورذيلة.

وحبّ الدنيا رأس كل خطيئة. وكل ما لا يبقى معك بعد الموت فهو من الدنيا، وإنما خلقت للترؤد ههنا إلى الآخرة. فمن اقتصر منها على قدر الضرورة فقد أنجح، ومن اشتغل بلذاتها ونسي المقصد منها هلك، ومن ظن أنه يلبسها ببدنه ويخلو عنها بقلبه^{٤١} فهو مغرور. ومن أعظم الآفات الرياء، وهو طلب المنزلة في قلوب الناس بالعبادات وأعمال الخير. ومن قصد بالعبادة العباد فقد اعتقد أنهم أقدر على نفعه وضره من الله، ويقرب علاجه من علاج حبّ الجاه. ويكفي المرأى من الناس لو علموا ما في بطنه من الرياء لمقتوه^{٤٢} وفي إخفاء العبادة السلامة من الرياء. والخلق هيئة للنفس يصدر عنها الفعل بسهولة من^{٤٣} غير رؤية وتكلف، لكن التكلف قد يكون طريقاً إلى تحصيل الخلق بالتعويد، وتفاوت الناس في الحسن باطناً كتفاوتهم في الحسن ظاهراً. وقد يظن الإنسان بنفسه حسن الخلق وهو عاطل عنه. ومن مواقع الغرور أن يغضب مثلاً لغير الله ويظن أنه يغضب لله. ومبدأ^{٤٤} طريق السالكين ومفتاح سعادة المؤيدين [هو]^{٤٥} التوبة، وهي الرجوع من طريق البعد إلى طريق القرب، ومعنى قبولها [هو]^{٤٦} أن يحصل في قلبك استعداد القبول لتجلي أنوار المعرفة.

^{٣٨} الروح: الرفع، الأصل، والتصحيح عن كلمات وجيزة.

^{٣٩} السماوات: السموات، الأصل.

^{٤٠} [أقدامهم]: الزيادة عن كلمات وجيزة.

^{٤١} بقلبه: نعليه، الأصل، والتصحيح عن كلمات وجيزة.

^{٤٢} لمقتوه: لمسوه، الأصل.

^{٤٣} عن: من، الأصل، والتصحيح عن كلمات وجيزة.

^{٤٤} ومبدأ: ومبدء، الأصل.

^{٤٥} [هو]: الزيادة عن كلمات وجيزة.

^{٤٦} [هو]: الزيادة عن كلمات وجيزة.

ورأس الحكمة مخافة الله تعالى، ولا ينبغي أن يفرط بحيث يؤدي إلى^{٤٧} القنوط فذلك مذموم. والرجاء يخالف التمني، فإن من يتعهد الأرض ولا يبث البذر ثم ينتظر الزرع فهو متين^{٤٨} مغرور، إنما الراجي من حصل كل غرض يتعلق باختياره، ثم بقي يرجو من الله تعالى دفع الموانع. ومن نظر إلى رحمة الله ورأفته بخلقه وعنايته بهم غلب رجاؤه خوفه وأيقن أن الرحمة والخير^{٤٩} مقصودان^{٥٠} بالذات، فإن الشر في العالم مقصود بالعرض.

وكمال الزهد في الدنيا هو الزهد^{٥١}، فمن^{٥٢} اعتدّ بالزهد فيها وتركها^{٥٣} فقد عظمها. والدنيا عند ذوي البصائر كلاشيء، إذ الدنيا شيء متناه والآخرة لا نهاية لها. وزهد المحققين استحقاق ما سوى الله، وزهد غيرهم معاملة^{٥٤}. وجميع ما يلقي العبد في هذه الحياة إما أن يوافق هواه أو يخالفه، وفي الحالتين يحتاج إلى الصبر. أما في الموافق فلئلا يطغى فينسى^{٥٥} مبدأه^{٥٦} ومعاده، وأما في المخالف فظاهر. ومن علم أن النعم كلها من الله تعالى وأن الوسائط مسخرون مقهورون لم يشكر إلا الله تعالى وحده. ومن اعتقد أن لغير الله دخلاً في النعمة الواصلة إليه لم يصح حمده ولم تتم معرفته وشكره، وكان كمن خلع عليه السلطان، أي الملك، [ولو رأى توقيع الملك بذلك الإنعام بقلبه لما التفت قلبه]^{٥٧} إلى شكر القلم ولا إلى الخازن والوكيل لأنهم مسخرون مضطرون. والنية والعمل بهما تمام العبادة، والنية خير الجزئين لأنها تجري مجرى الروح والعمل مجرى الجسد. والنية ميل القلب إلى الخير فاستكثر منها، وثواب العمل على قدرها. فالنوم بنية عود النشاط إلى فعل الخير خير من العبادة على الملال.

وعليك بالإخلاص والصدق. ومن جملة الصدق تحقق القلب بأن الله تعالى هو الرزاق وأن لا فاعل سواه، بل لا يرى في الوجود غيره، وإنما الكثرة منه في حق من يفرق نظره كالذي يرى من الإنسان

^{٤٧} يؤدي إلى: يورث، الأصل.

^{٤٨} متين: مقني، الأصل.

^{٤٩} الخير: + هي، الأصل.

^{٥٠} مقصودان: مقصودة، الأصل.

^{٥١} الزهد: كذا في الأصل.

^{٥٢} فمن: فإن من، الأصل.

^{٥٣} اعتدّ بالزهد فيها وتركها: اعتدّ تركها، الأصل.

^{٥٤} معاملة: مقابلة، الأصل.

^{٥٥} فينسى: فيسئ، الأصل.

^{٥٦} مبدأه: مبدئه، الأصل.

^{٥٧} [ولو توقع ... قلبه]: الزيادة عن كلمات وجيزة.

عضواً فعضواً، فإن رآه جملة لم يخطر بباله الآحاد ورؤية الكثرة، وارتباط الأسباب والمسببات لا يقدر في حقيقة توكل العبد على الله، بل إذا انضاف إليه الإيمان بالرحمة والجود والحكمة حصلت الثقة بالتوكل. وكل ما يظن في الوجود من نقص فيرتبط به كمال وخير أعظم، ولم يخل الله على الخلق أصلاً ولا آخر في صلاحهم أمراً، فهو حقيق بأن تفوض أمرك إليه وتثق به. وليس من شرط التوكل ترك الكسب أو ترك التداعي مثلاً لأن ارتباط المسببات بالأسباب من سنة الله تعالى وهي لا تتغير، بل يجب أن تعتقد أن اليد والطعام والبذر وقوة التناول جميع ذلك من قدرة الله تعالى، فلا تتوكل إلا على خالقها لا عليها. والكمال محبوب لذاته وكل كمال وجمال وبهاء في الوجود فهو من كمال الله تعالى وجماله وبهائه، بل لا نسبة لكمال غيره إلى كماله وكيف ينسب المتناهي إلى ما لا يتناهي. والعارف لا يحب إلا الله تعالى، فإن أحب غيره فيحبه له، إذ قد يحب المحب عبد المحبوب وكل شيء ينسب إليه. وأيضاً، فالقلوب مجبولة على حب من أحسن إليها ولا محسن ولا منعم إلا الله، وشدة المحبة على حسب شدة المعرفة، وإنما خفيت معرفة الله مع جلائها لشدة ظهورها كالتور الذي به تظهر الأشياء، فإنه لو دام ولم يعرف الظلام لأنكر وجوده ولما ميز بينه وبين الألوان ولو كان الأنوار قدرة الله حجاب لأدرك في الحال من التفاوت ما يضطر معه إلى الاعتراف بالقدرة والقادر. ومن أحبه فلا بد أن يرضى بقضائه وقد يرضى بالمعصية من يرى أنها مقضية من الله تعالى من حيث [أنها] بقضائه، وتشخصها من حيث أنها مبعدة عن جنباه وليس الرضا^{٥٨} بمناف للدعاء فإن الإجابة مقتضية لمستحقها فاستكثر من الدعا لتسعد به لقبول الألطاف والأنوار، ولا تقنط إذا تأخر الإجابة، فلكل شيء وقت مقدر^{٥٩} لا يتعداه، ولعل في التأخير خيرة^{٦٠}، وينبغي أن لا تغفل عن ذكر الموت وتتفكر في من مضى من الأقران ومن قبلهم وما كانت عليه حال واحد واحد منهم من جاء وعزّ ومال وأعوان، ففي ذلك منافع كثيرة وأصل الغفلة عنه طول الأمل، وهو عين الجهل، بل العاقل إذا أمسى^{٦١} لا يحدث نفسه بأنه لا بد وأن يصبح فإن لم يمت فجأة فقد يعرض^{٦٢} الموت فجأة^{٦٣} فاستعد فحياتك لموتك وحاسب نفسك في كل يوم، ولا تؤذ^{٦٤} ولو نMLE، فعناية البارئ

^{٥٨} الرضا: الرضى، الأصل.

^{٥٩} مقدر: مقدر، الأصل.

^{٦٠} خيرة: الخيرة، الأصل. والتصحيح عن كلمات وجيزة.

^{٦١} أمسى: مى، الأصل.

^{٦٢} يعرض: عرض، الأصل.

^{٦٣} فجأة: + فقد عرض الموت (ولعله مشطوب)، الأصل.

^{٦٤} تؤذ: تؤذين، السموات، الأصل.

متصلة بها كاتصالها بك. واختر لصاحبك ما تختاره لنفسك، واعدل في نفسك وأهلك ورعيتك، فبالعدل قامت السموات^{٦٥} والأرض يعرف ذلك من اطلع على أسرار الخليفة وبالجملة فغاية^{٦٦} الكمال التشبه بالله بحسب الممكن وتحت هذه الأسرار والفاظ^{٦٧}. فهذا ما ألفه تمثيلاً للتقدم المولوي مؤلفه عفا الله عنه وأعانه على مرضيه، ونسأل من الله تعالى بأن ينفعنا بما علمنا ويعلمنا^{٦٨} ما ينفعنا وأن يؤمننا في الدنيا والآخرة، وأن يوصلنا إلى غاية السعادة والكمال، وأن يجعل حالنا^{٦٩} خير حال، إنه ولي الخيرات ومنتهى المدعيات. وصلى الله على خير خلقه محمد وآله وأصحابه خير صحب وآله وسلم تسليماً كثيراً، وحسبي الله ونعم الوكيل.

في آخر الأصل:

كتبه ابن جليل الله الموسوي ابو الحسن اللهم طوّل عمر أيامه وعفا عنه

فغاية: فعناية الأصل.

^{٦٥} السموات: السموات، الأصل.

^{٦٦} فغاية: فعناية، الأصل.

^{٦٧} وتحت هذه الأسرار والفاظ: كذا في الأصل.

^{٦٨} ويعلمنا: يعلمنا، الأصل.

^{٦٩} حالنا: مالنا، الأصل.

متن سوم: تقريب المَحجة و تهذيب الحجة

تصحیح پیش رو بر بنیاد نسخه های زیر انجام گرفته است:

[١] ص = ایاصوفیا ٢/٢٤٤٧، برگ های ٨٧-٧٧ ب.

[٢] أ = ایاصوفیا ٤/٢٤٤٦، برگ های ٣٠٨-٢٩٤ ب.

[٣] س = اسعد افندی ٢/١٩٣٣، برگ های ٥٥-٤٩ ب.

بسم الله الرحمن الرحيم^١

قال مولانا وسيدنا وشيخنا عز الدولة سعد بن منصور بن سعد بن الحسن^٢ بن هبة الله بن كونة سقى الله صوبه الغمام:

هذا تلخيص في الغاية القصوى من الإنجاز اقتصر فيه من العلوم الحكيمة على ما هو من المهمات عند طالبي الفوز بالسعادة الأبدية والنجاة من الشقاوة الأخروية المنوطتين^٣ على ما أجمع عليه الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين والحكماء المحققون بالعلم بالله تعالى وصفاته وأفعاله الذي يجب على كل عاقل بمجرد هذا الإجماع الاجتهاد في اكتسابه عملاً بالأحوط، ولو كان متردداً في تصديقهم فضلاً عن المؤمن، وعنوانه بتقريب المحجة وتهذيب الحجة. فأقول:

العلم منه تصور وهو الإحاطة بكنه حقيقة الشيء إن كان تاماً وتميزها عن كل ما عداها في الذهن من غير تلك الإحاطة إن كان ناقصاً، ويكتسبان بالأعراف من المكتسب إذا صدق كل من المعرف والمعرف على كل ما صدق عليه الآخر مع تقييده في التام بكونه مركباً من جميع أجزاء المكتسب المتصورة تصوراً تاماً. ومنه تصديق وهو الحكم بمتصور على متصور وتسمى قضية، فمنها الحملية وهي التي حكم فيها بارتباط مخبر به ثبوتياً أو سلبياً، وهو المحمول، بمخبر عنه كذلك، وهو الموضوع، وهي الموجبة، أو بسلب ذلك الارتباط، وهي السالبة. والموجبة يتوقف صدقها على وجود موضوعها في الأعيان إن حكم بثبوت محمولها له كذلك^٤، بخلاف السالبة. ومتى كان الموضوع جزئياً، وهو ما يمنع معناه صدقه على كثيرين، فهي الخصوصية، وإلا فهي الكلية إن كان الحكم على كل أفرادها،

^١ الرحيم: + وبه نستعين، ص.

^٢ الحسن: الحسين، أ.

^٣ المنوطتين: المنوطين، أ س ص.

^٤ كذلك: لذلك، س.

والجزئية إن كان على بعضها. والمهمة المساوية للجزئية في الصدق إن لم يتعرف لكمية الموضوع. والحكم بكيفية الارتباط أو سلبه يسمى^٥ جهة. فإن كانت الدوام بدوام الموضوع فهي الدائمة إن لم تقيد بالوجوب والضرورة إن قيدت به. وإن كانت الدوام بدوام وصفه^٦ المعبر به عنه فهي العرفية، وإن كانت الارتباط أو سلبه بالفعل من غير تعرض^٧ لقيد آخر أو مع قيد في بعض أوقات وصف الموضوع فهي المطلقة. وإن كانت سلب الضرورة عن طرفي الوجود والعدم أو عن الجانب المخالف فهي الممكنة. ومنها المتصلة وهي التي حكم فيها بصدق قضية تسمى التالي على تقدير صدق^٨ أخرى تسمى^٩ المقدم لعلاقة بينهما تقتضي ذلك وهي الموجبة أو بلا صدقها^{١٠} وهي السالبة، إما حكماً في كل أزمنة صدق المقدم وهي الكلية أو في بعضها غير معين وهي الجزئية، أو معيناً وهي المخصوصة أو محملاً مساوياً للجزئي في الصدق. ومنها المنفصلة وهي التي حكم فيها بالتعاند بين قضيتين أو أكثر وهي الموجبة، أو باللا تعاند وهي السالبة، إما في الصدق فقط وهي مانعة الجمع أو في الكذب فقط وهي مانعة الخلو أو فيها وهي الحقيقة، إما عناداً دائماً وهي الكلية، أو في وقت معين وهي المخصوصة، أو غير معين وهي الجزئية أو محملاً في قوة الجزئي.

وإيجاب القضية وسلبها تسمى كيفية، وكنيتها وجزئيتها كمية. وكل قضية تناقضها الموافقة في كل الأمور مسلوبةً في إحداها^{١١} ما أوجب في الأخرى على ما أوجب تحقيقاً أو تقديراً. وحكمها عدم الاجتماع على الصدق والكذب. ويلزم من صدق الحمية الموجبة غير الممكنة صدق حمية موجبة جزئية مطلقة مركبة من طرفيها مع تبديل كل واحد منهما بالآخر بدليل إنتاج الحال من نقيض الدعوى مع الأصل. ومن صدق الحمية السالبة الكلية الدائمة أو العرفية صدق حمية سالبة كلية موافقة لها في الجهة مركبة من طرفيها مع التبديل المذكور، وإلا صدق نقيض الدعوى ولزمه مناقض الأصل، ويسمى هذا الكلام وما قبله عكساً.

ومن صدق الحمية الموجبة الكلية الدائمة أو العرفية سالبة كلية موافقة لها في الجهة موضوعها مقابل محمول الملزومة ومحمولها موضوع الملزومة بدليل لازم الموجبة غير الممكنة. ومن صدق المتصلة الموجبة

^٥ يسمى: تسمى، أ.

^٦ وصفه: وصفة، س.

^٧ تعرض: يعرض، أ.

^٨ صدق: -، أ.

^٩ تسمى: يسمى، س.

^{١٠} بلا صدقها: تلاصدقها، س ص.

^{١١} إحداها: احديها، أ س.

الصادقة المقدم صدق متصلة موافقة في الكمية والمقدم مخالفه في الكيفية مناقضه في التالي ومنه سواء كان مقدماً صادقاً أو لم يكن صدق منفصلتين موافقتين في الكمية والكيفية إحداهما^{١٢} مانعة الجمع مركبة من المقدم وقيض التالي، والأخرى مانعة الخلو من نقيض المقدم والتالي ومن صدق المنفصلة الحقيقية الصادقة الجزئين باعتبار منعها للجمع متصلة مقدماً أي واحد من جزئها وتالياً نقيض الآخر باعتبار منعها^{١٣} للخلو متصلة مقدماً نقيض أي واحد من جزئها وتالياً الآخر.

والقضايا المنضم بعضها إلى بعض إذا استلزمت أمراً سمي المستلزم قياساً، وكل واحد منها مقدمة، وهيئة تركيبها شكلاً، واللازم قبل تركيب القياس مطلوباً، وبعده نتيجة. ويجب أن تكون يقينية الصدق إن كان كل واحد من المقدمات كذلك، ويسمى ذلك القياس برهاناً، وما عداه لا يفيد اليقين. وقد يتركب القياس من حملتين منتجتين^{١٤} للحملية، ويسمى موضوع المطلوب الحد الأصغر ومحمله الأكبر. وما يتكرر في المقدمات ويسقط في النتيجة الأوسط، فإن كان المطلوب يشارك بعض المقدمات في أحد جزئيه والبعض في الآخر، فالمقدمة التي فيها الأصغر تسمى صغرى والتي فيها الأكبر كبرى.

فإن كان الأوسط محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأول، وإن كان بالعكس فهو الرابع، وإن كان محمولاً فيهما فهو الثاني، وإن كان موضوعاً فيهما فهو الثالث. وكلما كان الأوسط بالتصريح أو اللزوم إما موضوعاً للطرفين للأصغر بالإيجاب ولأيهما^{١٥} كان بالعموم، وإما مسلوباً عن الأصغر ثابتاً لكل الأكبر، أنتج نتيجة تابعة لأخس المقدمتين في الكمية والكيفية، بشرط أن يكون جهة صغرى الأول والثالث غير ممكنة، ويكون الدوام صادقاً على صغرى الثاني، أو العرفية على كبراه مع اقتران الضرورة بممكنه. ويكون سالبة الرابع منعكسة وليس فيه ممكنة. والجهة تابعة في الأول والثالث لكبراهما إلا العرفية هي كموضوعية الأصغر، وفي الثاني إن لم يكن فيه ضرورة أو دائمة للصغرى، وإن كان فيه أحدهما كانت دائمة. وفي الرابع يظهر بعكس النتيجة اللازمة عند عكس الترتيب، أو بالنتيجة اللازمة عند عكس المقدمتين. والبيان فيما عدا الرابع إما بعكس المقدمة المخالفة لنظم الأول أو بالخلف، وهو ضم نقيض النتيجة إلى المقدمة المخالفة لينتج نقيض الأخرى. وما لم يشتمل على هذه الشروط تبين عمقه بصدقه مع صدق إيجاب ما تفرض نتيجته له في مادة

^{١٢} إحداهما: احديهما، أ.س.

^{١٣} منعها: منها، أ.

^{١٤} منتجتين: منتجا، أ، منتجه، س.ص.

^{١٥} ولأيهما: ولأهما، أ.

وصدق سلبها في أخرى. وقد يُركب القياس من متصلتين كقولنا: كلما كان كل «أ» «ب» «ج» «د» وكلما كان «ج» «د» «هـ» «ر» والمنتج^{١٦} دائماً إما ليس «أ» «ب» أو «هـ» «ر» مانعة الخلو لأن مانعة الخلو اللازمة من المقدمة الأولى أي جزئها صدق مع الثانية حصل المطلوب. ومن منفصلتين مثل إما «أ» «ب» أو كل «ج» «د» وإما كل «د» «ط» أو «هـ» «ر» ومعتبر فيها منع الخلو المنتج إما «أ» «ب» أو كل «ج» «ط» أو «هـ» «ر» مانعة الخلو كلية إن كانت المقدمتان كليتين وجزئية إن كان أحدهما جزئياً بدليل أن الصادق من الأولى مع الثانية إن كان الجزء الغير المشترك حصل المطلوب، وإن كان المشترك فأبي جزء صدق معه من الثانية حصل أيضاً.

ومن محلية ومتصلة مثل كلما كان «هـ» «ر» فكل «ج» «ب» وكل «ب» «أ» المنتج دائماً إما ليس «هـ» «ر» أو كل «ج» «أ» مانعة الخلو بما به بين المركب من متصلتين. ومن محلية ومنفصلة مثل كل «ج» «ب» ودائماً إما كل «ب» «أ» أو «هـ» «ر» معتبر فيها منع الخلو المنتج دائماً إما كل «ج» «أ» أو «هـ» «ر» مانعة الخلو. ومن^{١٧} متصلة ومنفصلة مثل كلما كان «أ» «ب» «ج» «د» ودائماً إما «ج» «د» أو «هـ» «ر» مانعة الجمع فداًماً إما «أ» «ب» أو «هـ» «ر» كذلك لأن معاند لازم الشيء معاند للزومه في الجمع.

ومتى استثنى في المتصلة عين مقدمها أنتج عين تاليها، ولما كان انتفاء الملزوم لازماً لانتفاء اللازم انتج استثناء تقيض تاليها تقيض مقدمها. والمنفصلة الحقيقية يلزم من وضع كل واحد من جزئها رفع الآخر، ومن رفعه وضع الآخر، ومانعة الجمع يلزمها الأول دون الثاني، ومانعة الخلو بالعكس. ويجب أن يقاس ما لم يذكر على ما ذكر، وأن تجرد المعاني عما تحيله الألفاظ مع التدريب باستعمال هذه القوانين ليؤمن الغلط من الألفاظ^{١٨} إن شاء الله تعالى.

وبعد هذا أقول: المعلوم ينقسم إلى معدوم وموجود وإلى ممكن وواجب وإلى عرض وجوهر. والوجود هو نسبة الماهية إلى خارج الذهن بلفظة «في»، وهذه النسبة اعتبار عقلي مناف للعدم^{١٩} الذي هو سلبها. ولا وجود لها في الأعيان من حيث هي نسبة وإلا لكان حلولها في المحل من حيث هو نسبة كذلك، فيلزم عدم النهاية في أمور موجودة معاً ولها ترتيب ويسمى بالتسلسل وهو محال. وإلا لحصل جملتان غير متناهيتين إحداها^{٢٠} أنقص من الأخرى بمرتبة واحدة مثلاً.

^{١٦} والمنتج: المنتج، أ ص.

^{١٧} ومن: وهو، أ.

^{١٨} من الألفاظ: - ، س ص.

^{١٩} للعدم: أ.

^{٢٠} إحداها: أحديها، أ س.

فإن صدق على الناقصة أنها لو أطبقت على الزائدة بمعنى مقابلة كل مرتبة من هذه بمرتبة من تلك استغرقها كان الزائد مساوياً للناقص وإلا وجب انقطاعها من الجانب الغير متناهي فانقطعاً معاً. ويجوز في الذهن أن يكون للشيء صفات غير متناهية بمعنى أن الذهن لا يقف عند حد ككون الواحد نصف الاثنين وثلاث الثلاثة وهلمّ جراً.

ومفهوم الماهية في العقل مغاير لمفهوم الوجود، وإلا ما حصل العلم بها حال الشك في وجودها، والجزم بصدق الوجود على الشيء عند الجزم بكذب العدم عليه يدل على أنه مفهوم مشترك بين الموجودات. والماهية الواحدة إن التأمت من عدة أمور يفتقر بعضها إلى بعض فهي المركبة وإلا فهي البسيطة. ولا يجوز اشتراك موجودين في الأعيان في تمام الماهية، وإلا لكان اختصاص أحدهما بالفارق إن كان لماهيته أو لوازمها وقع الاشتراك فيه فلا يكون فارقاً. وإن كان لأمر^{٢١} آخر عاد الكلام في اختصاصه به إن كان صفة له أو تخصيصه بالفارق إن لم يكن، ولزم التسلسل. وهذا المطلوب مع البرهان الدال عليه مما حصلته بنظري.

والممكن هو الذي يفتقر في وجوده إلى غيره، وذلك الغير هو العلة، والواجب ما ليس كذلك. والعلة إن كانت جملة ما يتوقف عليه الشيء فهي التامة وإلا فهي الناقصة، ويلزم من وجود التامة وجود معلولها ومن عدمها عدمه. إذ لو تخلف عنها لافتقر^{٢٢} اختصاص صدور بوقت دون غيره إلى مخصص لاستحالة ترجيح أحد المتساويين من غير مرجح، فكان معتبراً في العلية، فلا تكون تامة. ويجب أن تكون هي مع معلولها في زمان واحد، إذ لا معنى لتأثيرها فيه إلا وجوده بها. فإن اتصفت بالمؤثرية حال وجودها كان المعلول موجوداً في تلك الحال، أو حال عدمها كان المعدوم علة للموجود، وبطلانه بديهي، وعليه يقاس حال المؤثر في عدم الشيء. ولا تجتمع علتان تامتان على معلول واحد بالشخص، وإلا لزم إما تحصيل الحاصل إن ترتب الحكم على العلة الأخرى أو تخلف المعلول عن علته التامة إن لم^{٢٣} يترتب. وفي^{٢٤} الناقصة يلزم من عدمها عدم^{٢٥} المعلول ولا يلزم من وجودها وجوده. فإن كانت جزءاً من المعلول فهي الصورية إن كان بوجوده يكون المعلول بالفعل، والمادية إن لم يكن كذلك. وإلا فهي إما الفاعلية إن كانت مؤثرة في وجوده أو الغائية إن كانت التي لأجلها الشيء المتمثلة في ذهن الفاعل لا الموجودة بعد وجود المعلول.

٢١ لأمر: لأمر، أ ص.

٢٢ لافتقر: لا افتقر، أ.

٢٣ إن لم: ألم، أ س ص.

٢٤ وفي: في، س.

٢٥ عدم: -، أ.

ولا ينفك عدم المعلول عن عدم علته الناقصة لاستحالة تخلفه عن علته التامة، وافتقار كل من الشئيين إلى الآخر من جهة واحدة بلا واسطة أو بواسطة أو وسائط، وهو المسمى بالدور محال، لأن المفتقر إلى المفتقر إلى الشيء مفتقر إلى ذلك الشيء، فيفتقر الشيء إلى نفسه. ولا يجوز صدور البسيط عن المركب، لأنه إن استقل واحد من أجزائه بالعلية لا يمكن إسناد المعلول إلى الباقي، وإلا إن كان له تأثير في شيء من المعلول وللباقي تأثير في باقيه كان المعلول مركباً، وإن لم يكن لشيء منها تأثير فيه. فإن حصل لها عند اجتماع أمر زائد هو العلة، فإن كان عديمياً لم يكن مستقلاً بالتأثير في الوجود وإلا لزم التسلسل في صدوره عن المركب إن كان بسيطاً، وفي صدور البسيط عنه إن كان مركباً. وإن لم يحصل بقيت مثل ما كانت قبل الاجتماع، فلا يكون الكل مؤثراً.

ويجب أن تكون علة الحادث مركبة لوجوب حدوثها أيضاً، وإلا لكان صدور الحادث في وقت دون ما قبله ترجيحاً من غير مرجح. فلو كانت بسيطة لوجب لأجل حدوثها حدوث علتها ولأجل بساطتها بساطتها ولزم التسلسل. وكل حادث مركب، وإلا لكانت علته بسيطة. وهذه الدعاوي الثلاث، أعني أن المركب لا يكون علة البسيط، وأن علة الحادث يجب أن تكون مركبة، وأن كل حادث مركب، مع البراهين الدالة عليها مما لم أجده في كلام من تقدم.

ولا بد من وجود واجب، وإلا لكان كل موجود ممكناً فيفتقر إلى علة إما واجبة وهو المطلوب، أو^{٢٦} ممكنة، فيعود الكلام فيها ويلزم إما الدور أو التسلسل. وتجب^{٢٧} أزليته، وإلا لكان حادثاً فافتقر إلى علة فكان ممكناً، وأبديته، وإلا توقف وجوده على عدم سبب عدمه فلم يكن واجباً. وهو بسيط لافتقار المركب إلى أجزائه التي هي ممكنة لاحتياج بعضها إلى البعض، وإلا لم يحصل منها ماهية واحدة فيكون ممكناً. وتأثيره في العالم يجب أن يكون أزلياً لأنه إن كان علة تامة فالأمر ظاهر، وإلا فكل ما لا بد منه في التأثير إن كان حاصلًا في الأزل وجب أزليته، وإلا فشيء منه حادث فيفتقر إلى علة حادثه، وكذلك إلى^{٢٨} ما^{٢٩} لا نهاية، إما دفعة وهو التسلسل أو على سبيل التعاقب لا إلى أول فيتحقق أزلية التأثير. ويلزم من انتهاء جميع الممكنات في سلسلة الحاجة إلى الواجب أن يكون كل حيوان مجبوراً في كل ما يصدر عنه من الأفعال الإرادية لوجوب كل ممكن بغيره.

^{٢٦} أو: و، س.

^{٢٧} وتجب: ويجب، ص.

^{٢٨} إلى: ما، أ.

^{٢٩} ما: -، أ س.

والمنفقر إلى ذات أخرى يكون شائعاً^{٣٠} فيها بالكلية حتى يقوم بالفعل هو العرض، والذي يقابله هو الجوهر. والعرض إما أن يكون غير قار الذات كالحركة والزمان أو لا. فإن كانت ماهيته معقولة بالقياس إلى الغير فهو النسبة، وإلا فإما أن يكون قابلاً للتجزئ لذاته أو غير قابل، والأول هو الكم. فإن أمكن أن يفرض بين أجزائه حدّ مشترك هو نهاية لأحدهما وبداية الآخر فهو المقدار، وإلا فهو العدد. والثاني إن كان مفهومه أنه شيء ليس بمنقسم فهو النقطة إن كان ذا وضع والوحدة إن لم يكن. وإن كان له مفهوم آخر فهو الكيفية، وهي إما محسوسة بأحد الحواس الخمس كالألوان، أو مختصة بذوات الأنفس كالعلم، أو عارضة للكم كالزوجية، أو استعداداً نحو الانفعال كالمراضية أو نحو اللا^{٣١}انفعال كالصحاحية. وأكثر هذه الأعراض اعتبارات ذهنية لا وجود لها في الأعيان، كالوحدة التي لو كانت موجودة لكانت شيئاً واحداً فلها وحدة أخرى وهلمّ جراً.

وكذلك كل صفة يجب تكرر نوعها عليها لا إلى^{٣٢} نهاية وكالنقطة التي هي نهاية الخط، والخط الذي هو نهاية السطح، ونهاية الشيء انقطاعه وعدمه كالوجوب والإمكان، وإلا كان^{٣٣} وجوب الوجود^{٣٤} للماهية وإمكانه متأخراً عن ذلك الوجود لوجوب تأخر الصفة عن وجود الموصوف. وذو الفطنة يتنبه بالقدر المذكور على غيره.

وكل عرض موجود فهو منقسم بانقسام محله، وإن لم^{٣٥} يوجد في شيء من الأجزاء المفروضة في المحل شيء منه لم يكن حالاً فيه. وإن وجد^{٣٦} فإما الحال بتمامه في كل واحد منها فيكون العرض الواحد في الحالة الواحدة في أكثر من محل واحد أو في بعضها، فلا مدخل لما عداه في المحلية، وإما بعضه في كل واحد منها أو في بعضها، فينقسم بانقسامه.

ولا تتصور الحركة فيما هو بالفعل من جميع الوجوه، وهي قد تكون في الكم كالنمو والذبول، وفي الكيف كالاستحالة من كيفية إلى أخرى، وفي الأين كالانتقال من مكان إلى مكان، وفي الوضع كما تدور الكرة على نفسها ولا تخرج عن مكانها. ولا بد من حصول حركة واحدة في الأزل متصلة الاستمرار، حدوث أجزائها بحسب اعتبار الذهن فقط، لما أنه ليس لها جزء في نفس الأمر بحيث

^{٣٠} شائعاً: مشايعاً، أ. س.

^{٣١} اللا : إلا، س. ص.

^{٣٢} لا إلى : إلى لا، س. ص.

^{٣٣} وإلا كان : والإمكان، أ.

^{٣٤} والإمكان وإلا كان وجوب الوجود : - ، س.

^{٣٥} وإن لم : وإلا ألم، أ. س. ص.

^{٣٦} وجد : وجود، س. ص.

يكون مجموع الحوادث العنصرية تابعاً لها في هذه الأمور حتى أن ما يقال له من الأمور الموجودة منها أنه عدم أو وجد بعد العدم، فليس ذلك العدم هو الحقيقي بمعنى ارتفاع الماهية عن الخارج بل الإضافي، كما تنتقل الصفة عن الموصوف فيقال: عُدمت عنه. أو كما يقال للغائب عن الحس أنه عدم عنه، وهذا على الحقيقة تغير وانتقال. ولولا أن الأمر كذلك في هذه الحركة وما يتبعها للزم من وجوب أزلية تأثير الواجب في معلوله الأول دوام معلول معلوله، وكذا إلى أن لا ينتهي الأمر إلى حصول حادث البتة. ومن وجوب حدوث علة كل حادث التسلسل، ومن وجوب عدم العلة عند عدم المعلول عدم الواجب عند عدم أي شيء كان من الحوادث، والتوالي الثلاثة باطلة. وهذه الدعوى مع هذا الإيضاح في تقريرها مما لم أعرف [من] سبقي^{٣٧} إليه.

والعلم يستحيل عليه الانقسام بذاته أو بغيره لأنه متعلق بالبسائط لا محالة لتوقف العلم بالماهية المركبة على العلم بأجزائها، فلو انقسم فجزؤه إن تعلق به كله كان كل معلوم مركباً أو بأكمله فكان الجزء هو الكل أو لا بشيء منه^{٣٨}. فإن لم يحصل العلم عند اجتماع الأجزاء لم يكن هناك علم. وإلا إن انقسم الحاصل لزم التسلسل وإن لم ينقسم حصل المطلوب. والحياة هي كون الذات بحيث لا يمتنع عليها أن تعلم وتعمل. والإرادة هي كون الفاعل عالماً بفعله إن كان ذلك العلم سبباً لصدوره عنه مع كونه غير مغلوب ولا مستكره^{٣٩}. والقدرة هي كون الحي بحيث يصح منه الفعل والترك بحسب الدواعي المختلفة. والحكمة هي كونه عالماً بالأشياء على ما هي عليه، أو كونه بحيث يصدر عنه الأفعال المرتبة المحكمة الجامعة لكل ما يحتاج إليه. والجود هو إفادة الغير ما هو مضطر إليه مع القصد إلى ذلك. والجوهر إن كان متحيزاً وهو كونه بحيث يصح أن يشار إليه بأنه هاهنا أو هناك فهو الجسم وإلا فهو المجرد. والجسم لا يجوز تركبه من أجزاء كل واحد منها لا يقبل التجزئة بالفعل ولا بالفرض، وإلا كان المفروض بين اثنين منها إن منع الطرفين عن التلاقي انقسم إلى ما منه إلى أحدهما وإلى ما منه إلى الآخر، وإلا تداخلت الأجزاء بالكلية فلا يحصل من اجتماعها مقدار. فإذا لا تنتهي في القسمة إلى حد إلا وهو بعدد ذلك قابل للانقسام الفرضي.

ولا توجد الانقسامات الغير المنتهية بالقوة دفعة واحدة بالفعل، وإلا لكان مجموع عدد متناه منها زائداً على مقدار الواحد، فكان التفاوت في زيادة الحجم كالتفاوت في زيادة العدد. فكما أن نسبة

^{٣٧} سبقني: سبقي، أ س ص.

^{٣٨} إن تعلق به ... لا بشيء منه: كذا في كل النسخ.

^{٣٩} مستكره: مكره، أ.

الأجسام بعضها إلى بعض نسبة متناهٍ إلى متناهٍ^{٤٠} لوجوب تناهي كل جسم ببرهان التطبيق، وكذا نسبة أجزائها الموجودة بالفعل والجسم إن لم تكن^{٤١} حقيقته مركبة من أجسام مختلفة الطباع في الحس فهو البسيط وإلا فهو المركب. وكل منها إذا قدر خلوه عن كل ما يصح خلوه عنه فلا بد له من مكان ومقدار وشكل، ووضع كل منها معيّن لاستحالة حصوله في كل الأماكن وعلى جميع المقادير والأشكال والأوضاع، أو حصوله خالياً عن شيء منها، وذلك المعين هو الطبيعي له. ولا يجوز أن يكون للجسم مكانان طبيعيان، لأن عند حصوله في أحدهما إن طلب الآخر فالثاني هو الطبيعي ودون الأول، وإن لم يطلبه فالأمر بالعكس. وعند مفارقتها لهما إن طلب أحدهما فقط فهو الطبيعي لا غيره، وإن طلبهما معاً استحال توجهه إليهما دفعة أو إلى^{٤٢} أحدهما دون الآخر لأنه ترجيح بلا مرجح. وإن لم يطلب واحداً منها فليس شيء منها طبيعياً له.

والأجسام البسيطة منها فلكية ومنها عنصرية. والعناصر التي منها تتركب^{٤٣} المتولدات في عالمنا أربعة: الأرض والماء والهواء والنار، بدليل أنه إذا وضع المركب منها في القرع والإنبيق حصل منه جوهر أرضي ومائي وهوائي، ولا بد في اختلاطها من حرارة طابخة، والجسم الطابخ بالطبع هو النار. وهذه الأربعة منفعة من الأجرام^{٤٤} الفلكية، ويتولد من تأثير تلك وانفعال هذه موجودات شتى مثل حوادث الجو وغيرها. ونفس الإنسان وهي الموجود الذي يشار إليه بـ«أنا» يجب أن تكون جوهرًا مجرداً بسيطاً لأنها عالمة، والعلم غير مركب فيكون الموصوف به كذلك. وكل متحيز مركب، فليست بمتحيزة، فلا تحلّ في الجسم وإلا^{٤٥} انقسمت بانقسامه، ولا في المجرد، وإلا^{٤٦} كان له تصرف في البدن بذاته فهو النفس، أو بعرض فيه كان التصرف منسوباً إليه بذلك العرض لا إلى العرض وحده فكان هو النفس أيضاً. ولكونها بسيطة يجب أن لا تكون^{٤٧} لها علة مركبة لاستحالة صدور البسيط عن المركب، فلا يكون الجسم ولا ما يحلّ فيه علة لها لوجوب انقسامها. ويجب أن تكون أزلية، وإلا كانت مركبة، وأبدية، وإلا لعدم القديم. فإن كان^{٤٨} سبب عدمه وجود أمر فلا بد وأن

^{٤٠} متناهٍ إلى متناهٍ: متناهٍ إلى متناهٍ، س ص.

^{٤١} تكن: يكن، أ س ص.

^{٤٢} أو إلى: وإلى، س.

^{٤٣} تتركب: يتركب، أ.

^{٤٤} من الأجرام: للأجرام، س ص.

^{٤٥} وإلا: ولا، أ.

^{٤٦} وإلا: + إن، أ س ص.

^{٤٧} تكون: يكون، أ ص.

^{٤٨} كان: كانت، أ س ص.

يتبعه عدم علة ذلك القديم التي هي قديمة كذلك إلى أن يلزم عدم الواجب. وإن كان عدم أمر عاد الحال إن كان المعلوم قديماً وأوجب عدمه السابق عليه حدوث القديم إن كان حادثاً. وبراهين هذه الدعاوي الثلاث، وهي أنه ليس للنفس علة مركبة، وأنها أزلية، وأنها أبدية مما لم اكتسبه من غيري أيضاً. وقد بسطت الكلام فيها وفي غيرها مما استنبطته بفكري في تعاليق غير هذا الموجز. وهي المدركة بجميع أصناف الإدراكات لجميع أصناف المدركات بدليل حكمها ببعض على البعض ووجوب إدراك الحاكم على شيء بشيء لكل منها. وهي الموصوفة بالشهوة والنفرة واللذة والألم والإرادة^{٤٩} والقدرة والفعل، وإلا لما لزم من إدراكها حصول هذه الأشياء، واختلاف أبدان الناس في أمزجتها الأصلية والظاهرية. وما يحصل لهم بالكسب والاجتهاد تأثير قوى في اختلافهم في أخلاقهم وذكائهم وبلادتهم وجميع ما يصدر عنهم. والسبب الأصلي في هذا الاختلاف هو اختلاف النفوس في ماهياتها بالبرهان العام على امتناع اشتراك كل موجودين. ومن النفوس من هي مائلة بأصل فطرتها إلى الجنب الأعلى يدهلها عن الحسانيات أدنى تذكر فليستولي^{٥٠} عليها الوجد والجنين فيغشاها من النفحات الإلهية أمور لا يتصور كنهها إلا من وجدها من نفسه. ومنها من ليس لها ذلك بالفطرة إما مع قبولها له بالاكْتِسَاب أو مع عدم هذا القبول. وترك الفضول مع إصلاح الضروريات والعزلة عن الناس مقرونة بالفكرة في دقائق حكمة الله تعالى والإخلاص في التوجه إليه مع الاستعانة في بعض الأوقات على المطلوب بالألحان المتناسبة من المؤثرات^{٥١} القوية في نيل اللذات الإلهية لمن كان مستعداً لها^{٥٢}، وذلك كله معروف بالتجربة لمن وجده، وبالتواتر والحدس لمن هو مستعد له.

وقد يظهر عن العارفين أحوال خارقة للعادة تسمى باعتبار اقتنائها بالتحدي مع عدم المعارضة معجزات، وباعتبار خلوها عن ذلك كرامات كالحوارق المتواترة عن الأنبياء والأولياء عليهم أفضل الصلاة والسلام.

ومن نظر إلى تناسب العالم وترتيبه وانتظامه ودقائق الحكمة الموجودة فيه علم بالبدئية أن له مدبراً عالماً حياً مريداً قادراً حكيماً جواداً. وبواسطة^{٥٣} علمه تتبين أزليته وأبديته وتنزهه عن العرضية والتحيز والتركيب [...] كتب بالبراهين التي اخترعتها على إثبات هذه المطالب في النفس وأفعاله

^{٤٩} والإرادة: -، أ؛ مشطوباً في ص.

^{٥٠} فليستولي: فيستولى، أ.

^{٥١} المؤثرات: المتواترات، أ س ص.

^{٥٢} لها: -، أ س.

^{٥٣} وبواسطة: وبواسطته، أ.

لغاية لا محالة لما فيها من الحكمة الظاهرة لكل معتبر وإلا لم يترجح الجود على مقابله^{٥٤} وهو الغاية لا غير^{٥٥} لوجوب أن يكون إفادة الغير أولى به من عدم إفادته وإلا لم يترجح على غيرها فكانت عائدة إليه على تقدير عودها إلى غيره^{٥٦}.

ومدير العالم جلّت عظمته واحد لأن أجزاء العالم مرتبط بعضها ببعض، بمعنى انتفاعه به كما يظهر مما مضى. فهو شخص واحد مركب منها، فلو وجد إلهان فإن كان أحدهما مستبداً بتدبيره اجتمع علتان تامتان على معلول واحد بالشخص أو ببعضه والآخر بالآخر وجب استبداده بتدبيرهما لخلقهما أحدهما لأجل^{٥٧} الآخر. فلو كان الثاني مؤثراً في شيء منهما عاد المحال، وإن لم يكن واحد منهما مستبداً به ولا شيء منه لم يكونا إلهين. وهذا برهان غريب في التوحيد اخترعته تقريره على هذا الوجه وختمت به هذا المختصر الذي من اطالع على فوائده وأسراره وتأمل ما ذكره في المطولات ثبتت له منزلته. ومن الله تعالى أسأل وإلى الله أضرع في أن يوفقني للهدى^{٥٨} والرشاد ويؤمنني من عقابه في يوم المعاد ويرزقني سعادة الأبد التي وعد بها من آمن وعمل صالحاً من العباد بمته ورحمته إن شاء الله تعالى. تم.

في آخر ص:

تمت كتابة المختصر بتوفيق الله عزّ وجلّ في العشر الآخر من جهادى الأولى^{٥٩} سنة سبعة وعشرين وسبع مائة والحمد لله رب العالمين
قوبل حسب الطاقة و بحسب الكتاب الذى نقل منه.

^{٥٤} مقابله: مقابلة، أ.

^{٥٥} غير: غيره، ص.

^{٥٦} كتب بالبراهين ... إلى غيره: كذا في كل النسخ.

^{٥٧} والآخر بالآخر وجب استبداده بتدبيرهما لخلقهما أحدهما لأجل: -، أ.

^{٥٨} للهدى: الهدى، أ س.

^{٥٩} الأولى: الأول، ص.

متن چهارم: من تعالیق الحکیم عزّ الدولة ابی الرضا ابن کُمونه

تصحیح متن حاضر بر اساس یگانه نسخه خطی شناخته شده از آن، نسخه اسعد افندی ۳۶۴۲/۷، برگ های ۱۶۷ ب - ۱۶۶ آ صورت گرفته است.

[تعریفات ابن کُمونه]

من تعالیق الحکیم عزّ الدولة ابی الرضا ابن کُمونه

وجه تقسیم الألفاظ:

اللفظ إما أن يكون متکثراً أو متّحداً، والأول إن تكثر مفهومه فهو المتباين كالسواء والأرض وكالسيف والصارم والصارم والمهتد كالناطق والفصيح وكالأسامي المشتقة وكالأسامي المنسوبة. وقد يظنّ في بعض هذه أنها مترادفة لاتفاق موضوعاتها وليس كذلك. وإن اتحد مفهومه فهو المترادف كاللث والأسد. والثاني إن كان جزئياً فهو العلم كزبد، وإن كان كلياً فلا يخلو إما أن يكون مفهومه كثيراً أو واحداً. فإن كان مفهومه كثيراً فإن كان اللفظ لهما لا على السوية بل لأحدهما أولاً وللآخر ثانياً، كالفرس للطبيعي والمصور، فإذا قيس اللفظ إليهما جميعاً فهو المتشابه، وإذا قيس إلى المعنى الأول منهما فهو الحقيقة، وإذا قيس إلى الثاني منها فهذا على قسمين، لأنه لا يخلو إما أن تكون دلالة على المعنى الثاني أقوى أو لا، فالأول هو المنقول، كالصوم والصلاة، والثاني [ب ۱۶۶] هو المجاز والمستعار. فالجهاز هو يُطلق في الظاهر على شيء والمطلق عليه في الحقيقة غيره، مثل ﴿وَسَأَلِ الْقُرْآنَ﴾^۱، والمستعار هو الذي استعير للشيء من غيره من غير نقل إليه بالكليّة، كما يقال للبليد حمار. وإن كان اللفظ موضوعاً لهما على السوية فهو المشترك، كالعين للدينار وللجاسوس، وكلّ كلب للحيوان المعروف وللشعرى. وإن كان تمّ تشابه في معنى بعيد عن الفهم لا يخرج مثله عن الاشتراك المحض ولا يدخل في المتشابه، إذ المعتبر فيه هو التشابه في أمر قريب إلى الفهم لا بعيد عنه. وإن كان مفهوم اللفظ الكلي واحداً فإن كان حصوله في جزئياته الخارجية والعقلية لا على السواء بمعنى أن يكون لبعضها أولاً أو في بعضها أولى به أو أشكّ في بعضها فهو المشكك، كالوجود على الواجب والممكن وعلى الجوهر والعرض، وكالبياض على الثلج والعاج. وإن كان حصوله في جزئياته المذكورة على السواء بالمعنى المقابل للمعنى المذكور في المشكك فهو المتواطئ كالحيوان على الإنسان والفرس

^۱ سورة يوسف (۱۲): ۸۲.

والشور. [١٦٧ أ] والفرق بين الغضب والغم أن مع الغضب الطمع في الوصول إلى البغية بالانتقام من المسيء ومع الغم اليأس من ذلك. الفرق بين الغم والهَم أن الغم عارض يعرض لفقد محبوب النفس أو فوت مطلوبها، والهَم غموم مترادفة متأكدة. وقال بعضهم: الغم من حادث كان والهَم من حادث يكون. الفرق بين الفزع والخوف أن الفزع هو من الشيء الذي يلحق الإنسان بغتةً، والخوف هو من الأمر الذي يتوقع وروده. الفرق بين الخوف والغم أن الخوف هو مجاهدة الأمر المخوف قبل وقوعه، والغم ما يلحق الإنسان منه بعد وقوعه. البخل من خواص القوة الفكرية لأن اتحاد الغريزي بنقيض عند التويخ ويعاود لمقاومة الحجة^٢. الشره والنهم من خواص القوة الشهوانية، والسخاء والبخل والرضا من خواص الناطقة، لأن السخاء وضع الشيء بحيث يحسن وضعه. الجبروت جبر الناقص بالكامل وقيل: جبر المادة بالصورة. الوهم لفظ مشترك بين ثلاثة معانٍ: (أ) مرجوح [١٦٧ ب] الظن، (ب) إدراك المعاني الجزئية المتعلقة بالأشخاص المحسوسة كصداقة زيد، (ج) الاعتقاد الباطل أو الرأي الباطل. القطب عند المنجمين كوكب يدور عليه الفلك، وعند الحكماء نقطة موهومة تدور عليها الفلك. الجهة خطٌ مستقيم يميز بمحاذاة خط الاستواء من المشرق إلى المغرب بحيث يجوز عليه الكعبة باستقامته. التنبيه، قالوا^٣، جذبُ النظر إليه لعل مما سبق. المقدمة جملة من الكلام يتوقف عليه الغرض المقصود من الكتاب. البيان هو المنطق الفصيح المعرب عمّا في الضمير. الصدر لغةً مقدم المجلس واصطلاحاً المرجوع إليه في الأمور المستأذن فيها. النظام لغةً ما ينظم فيه أو ما يُنظَّم، واصطلاحاً الإنسان الذي ينتظم به أمور الملك.

^٢ البخل من ... لمقاومة الحجة: كذا في الأصل.

^٣ قالوا: قالو، الأصل.

^٤ جذب: جرد، الأصل.

متن پنجم: مکاتبه با خواجه نصیر الدین طوسی

تصحیح فرارو از پاسخ خواجه نصیر به ابن کفونه، که تنها بخش باقی مانده از این مکاتبه است، مبتنی بر سه نسخه خطی زیر است:

آ = مدرسه آخوند همدانی ۱۱۸۷/۶۱، برگ های ب - ۲۶۷ آ (صص ۴۹۶-۴۹۵).

م = مجلس ۲۹۳۸، برگ های ۱۶۶-۱۶۵.

ر = راغب پاشا ۱۴۶۱، برگ های ۲۵۹ آ - ۲۵۸ ب (۲۵۴ آ - ۲۵۳ ب).

افزون بر این، درویراست حاضر، به تصحیح عبدالله نورانی از این رساله که در کتاب: منطق و مباحث الفاظ (مجموعه متون و مقالات تحقیقی)، به اهتمام مهدی محقق و توشی هیکوایزوتسو، تهران ۱۳۵۲ شمسی، صص ۸۶-۲۸۵ به چاپ رسیده است، نیز مراجعه شد. تصحیح نورانی، که ظاهراً براساس یک نسخه از اثر (نسخه مجلس ۲۹۳۸) انجام گرفته است، فقط بخش اول این متن را دارا است. بخش دوم آن، احتمالاً به سبب اشتباهی فنی، با متن کاملاً متفاوت دیگری جابه جا شده است.

[متن این مکاتبه به شرح زیر است]:

«الذي خطر ببال الداعي المخلص على الحجة المذكورة وعلى^١ إثبات الجواز في صورة النزاع عرضه على الآراء المولوية حتى يتبين ما هو الصواب فيها، وهو هذا:

أقول: قوله في الحجة: الجواز في صورة النزاع لا يستلزم ارتفاع الواقع، وكل ما لا يستلزم ارتفاع الواقع فهو واقع، مؤلف من حملتين^٢. وأثبت الصغرى منهما بانعكاس قولنا: لو كان الجواز مستلزماً لكان منتفياً لانتفاء ارتفاع الواقع، عكس النقيض. وتلك متصلة مؤلفة من متصلتين هكذا: لو كان الجواز كلياً كان ثابتاً لزمه ارتفاع الواقع لكان كلياً كان ارتفاع الواقع منتفياً كان الجواز منتفياً. وأورد في عكس نقيضه متصلة بسيطة، وذلك غير صحيح. ثم إن صح ذلك فالصغرى هاهنا شرطية هكذا: لو كان الجواز في صورة النزاع ثابتاً فهو لا يستلزم ارتفاع الواقع^٣. ثم بدلها حملية بقوله: وإذا لم يكن مستلزماً لارتفاع الواقع على تقدير ثبوته لا يكون مستلزماً لارتفاع الواقع بالضرورة. وهذا غير

^١ وعلى: على، النسخة المطبوعة.

^٢ الحملتين: الجمليتين، أ م ر والنسخة المطبوعة.

^٣ الواقع: بالواقع، النسخة المطبوعة.

^٤ حملية: الحملية، أ م ر والنسخة المطبوعة.

صحيح، لأن موضوع الحملية يجب أن يكون ما يقال عليه الموضوع مما لا يمتنع أن يقال عليه، وإن كان الجواز لا يصح حصوله في صورة النزاع لا يمكن أن يجعل الجواز في صورة النزاع موضوعاً للحملية مع جواز كونه مستلزماً لشيء على تقدير ثبوته. وأما الكبرى فقولها في بيانها^٥: إن كل ما هو غير واقع فهو مستلزم لارتفاع الواقع، إنما يصح إذا قيد بقولنا: ما دام غير واقع، وحينئذ تكون مشروطة^٦ والاستلزام إن جعل جزاء المحمول صارت القضية مطلقة، ولا ينعكس عكس النقيض، كما إذا قلنا: كل كاتب يلزمه أن يحرك يده، فإذا قلنا في عكسه: كل ما لا يلزمه أن يحرك يده فهو ليس بكاتب، لم يكن صادقاً، بل الصواب أن يجعل الاستلزام فيه جهة، وحينئذ يكون العكس قولنا: كل ما ينافي ارتفاع الواقع فهو واقع. ثم إننا إذا سلمنا انعكاس القضية على ما ذكره صار القياس شرطياً هكذا: لو كان الجواز في صورة النزاع ثابتاً فهو لا يستلزم ارتفاع الواقع، وكل ما لا يستلزم ارتفاع الواقع [فهو واقع]، وأنتج: لو كان الجواز في صورة النزاع ثابتاً فهو واقع، وهذا لا يفيد المطلوب. هذا خطر بباله وعرض على آرائه متوقعاً بيان ما فيه من الصواب والخطأ ليجعله مضافاً إلى سوابق فوائده، لا زالت أيامه منتصبة لنجاح مطالبه في الدارين بمحمد وآله.».

^٥ بيانها، إثباتها، النسخة المطبوعة.

^٦ ومن هنا تفاوتت النسخة المطبوعة.

متن ششم: مکاتبه با نجم الدین کاتبی

این تصحیح، براساس نسخه‌های خطی زیر فراهم آمده است:

- [۱] ص = ایاصوفیا ۴۸۶۲، برگ‌های ۲۷۱ آ- ۲۶۹ ب.
[۲] ه = مدرسه آخوند همدانی ۱۱۸۷/۶۷، برگ‌های ۲۹۲ ب - ۲۹۰ ب.
[۳] م = مجلس ۶۳۰/۲، صص ۹-۱۱.
[۴] س = مجلس سنا ۲۸۶/۵، برگ‌های ۴۱ ب - ۳۹ ب.
[۵] ر = راغب پاشا ۱۴۶۱، برگ‌های ۲۷۸ ب - ۲۷۶ ب.
[۶] ب = پرتوپاشا ۶۱۷، برگ‌های ۱۷۶ ب - ۱۷۳ آ.

آن‌گونه که از اختلافات موجود در ضبط‌های نسخ خطی این اثر برمی‌آید، دو تحریر و بازنگاری از این اثر وجود دارد. یکی از آنها آشکارا به نسخه اصلی نوشته ابن کَمُونه نزدیک‌تر است. این امر از شیوه معرفی نویسنده متن فهمیده می‌شود که با شیوه‌ای که ابن کَمُونه معمولاً خودش را در آغاز نگاشته‌هایش معرفی می‌کند، مطابق است. نسخه‌های خطی «ه» و «ر» متعلق به این تحریر است. تحریر دیگر، که در آن از ابن کَمُونه با احترام بیشتری یاد شده است، احتمالاً به دست نسل بعدی محققان فراهم آمده است. نسخه‌های «ب»، «ص»، «م» و «س» به این تحریر تعلق دارند. ظاهراً دو نسخه «ص» و «م» با یک دستخط استنساخ شده‌اند. در نسخه خطی «ص» کاتب بسیاری از کلمات را حذف کرده، اما در حاشیه آن، یادداشت‌های توضیحی متعددی افزوده شده است. بیشترین یادداشت‌ها - آن‌گونه که از نسخه خطی «ب» برمی‌آید - در واقع، قسمتی از متن اصلی هستند. یکی از این یادداشت‌های در انتهای متن، در نسخه «م» نیز آمده است. [متن این مکاتبه به شرح زیر است]:

استفاد العبد المخلص سعد بن کَونَة^۲ من^۳ مجلس مولانا علامة العالم ملک العلماء، قدوة الفضلاء مفتی

^۱ استفاد: قال الحکیم الفیلسوف عز الدولة ابن کَونَة استفاد، م؛ قال الفیلسوف عز الدولة ابن کَونَة استفاد، ب؛ قال الفیلسوف عز الدولة ابن کَونَة استفاد، ص؛ وفي حاشیة ر: فائدة صور أسئلة وأجوبة بين المولى العلامة نجم الدين وبين الفاضل المحقق عز الدولة.

^۲ سعد بن کَونَة: ابن کَونَة، س.

^۳ من: -، ه ر.

^۴ العلماء: الحکماء، ه.

الفرق جامع علوم المتقدمين والمتأخرين^٥ نجم^٦ الملة والدين أدام الله أيامه وحرس مدّته وأمتع أهل العلم بطول حياته^٧: إن ثبوت الإمكان لا يلزم منه إمكان الثبوت فلا يلزم من^٨ صدق بعض^٩ «ج»^{١٠} «ب» بالإمكان العام إمكان^{١١} صدق بعض «ج» «ب» بالفعل، لأن الأول حكم بثبوت الإمكان والثاني حكم بإمكان الثبوت، ومستند المنع من اللزوم أن الحادث ثبت^{١٢} إمكان وجوده في الأزل ولا يمكن ثبوت وجوده^{١٣} في الأزل، ففي هذه المادة قد ثبت الإمكان ولم يمكن الثبوت. وهذا المنع في غاية الدقة والمستند في غاية الحسن. وقد قلت مستفسراً ومستوضحاً: إن الإمكان لا يمكن تعقله إلا مضافاً إلى شيء يكون إمكاناً له، فالإمكان الثابت في القضية الموجهة^{١٤} ليس إلا إمكان ثبوت المحمول للموضوع. فإذا حكمنا بثبوت ذلك الإمكان فقد حكمنا بإمكان ذلك الثبوت لا محالة^{١٥}، فكيف يصدق أحدهما دون^{١٦} صدق الآخر؟ ومستند المنع إنما كان يصح جعله مستنداً لو صدق حكمنا بثبوت إمكان وجود الحادث في الأزل ولم^{١٧} يصدق بدون^{١٨} إمكان ثبوت ذلك^{١٩} الوجود في الأزل^{٢٠}، وليس كذا، فإننا إن جعلنا قيد «في الأزل» متعلقاً بوجود الحادث كانا كاذبين^{٢١}، وإن جعلناه^{٢٢} متعلقاً بالإمكان كانا صادقين، وإنما يصدق الأول ولا يصدق الثاني إذا جعل قيد «في الأزل» متعلقاً تارةً بالإمكان وتارةً بوجود الحادث. وإذا عني

^٥ مفتي الفرق جامع علوم المتقدمين والمتأخرين: مفتي الفرق جامع العلوم، م؛ قبلة الحكماء، ب ص.

^٦ نجم: + الدولة، ص م.

^٧ وحرس مدّته وأمتع أهل العلم بطول حياته: -، ب ص.

^٨ من: منها، ب.

^٩ بعض: -، م.

^{١٠} ج: + هو، ص.

^{١١} إمكان: -، ه ر.

^{١٢} ثبت: يثبت، ه.

^{١٣} ثبوت وجوده: وجود ثبوته، م؛ وجوده ثبوته، ب ص.

^{١٤} موجهة: الموجبة، ه س ر.

^{١٥} محالة: + لأنه إذا صدق بعض ج ب بالإمكان فقد تحقق الإمكان حينئذ بثبوت المحمول للموضوع بالفعل وكل شيء تحقق فيه الإمكان يكون ممكناً فثبوت المحمول للموضوع بالفعل، ب وإضافة في هامش ص.

^{١٦} دون: بدون، م ب ص ه.

^{١٧} ولم: فلم، ه.

^{١٨} بدون: -، ه ر ب ص.

^{١٩} ثبوت ذلك: -، م.

^{٢٠} ولم يصدق ... في الأزل: -، س.

^{٢١} كاذبين: + لأن وجود مع الأزلية # ... # فيستحيل وجود الحادث في الأزل، ب وإضافة في هامش ص.

^{٢٢} جعلناه: مكرر في ص.

به ذلك لم يكن مطابقاً لما ادعيناه.
لا يقال: إذا ثبت في الأزل إمكان وجود الحادث ولم يمكن ثبوت^{٢٣} وجود الحادث في الأزل ففي الحالة المعبر عنها بالأزل قد ثبت الإمكان ولم يمكن الثبوت، فجاز صدق الأول دون^{٢٤} الثاني في ذلك الحال^{٢٥}، فظهر صحة المستند، لأننا نقول^{٢٦}: المدعى أنه إذا صدق ثبوت الإمكان لشيء^{٢٧} صدق إمكان ثبوت ذلك الشيء في الجملة، وبرهناً عليه، وهذا أعم من أنه إذا صدق ثبوت الإمكان لشيء في شيء آخر، سواء كان^{٢٨} ذلك الآخر هو الأزل^{٢٩} أو غيره، صدق إمكان ثبوت ذلك الشيء في ذلك الآخر، ولا يلزم من دعوانا صدق الأعم أن يكون الأخص منه صادقاً، فظهر الفرق. فالمستول^{٣٠} من إنعام مولانا أسبغ الله ظله سطر^{٣١} ما يتضح به للعبد حل هذه الشبهة والسلام^{٣٢}.

فأجاب^{٣٣} بما صورته هذه:
أفاد المولى العلامة أفضل العصر^{٣٤} قدوة الحكماء المحققين^{٣٥} عزّ الدولة فخر الملة أدام الله^{٣٦} معاليه بأنكم قلتم: إن ثبوت الإمكان لا يلزم منه إمكان الثبوت، فلا يلزم من صدق بعض^{٣٧} «ج» «ب» بالإمكان العام إمكان صدق بعض^{٣٨} «ج» «ب» بالفعل، لأن الأول حكم بثبوت الإمكان والثاني حكم بإمكان الثبوت، ومستند المنع من اللزوم أن الحادث ثبت^{٣٩} إمكان وجوده في الأزل

^{٢٣} ثبوت: -، س.

^{٢٤} دون: بدون، م ص.

^{٢٥} في ذلك الحال: -، ه ر.

^{٢٦} لأننا نقول: لأنني أقول، س ه ر.

^{٢٧} لشيء: -، م.

^{٢٨} كان: -، س.

^{٢٩} الأزل: الأول، م س.

^{٣٠} فالمستول: والمستول، س ه ر.

^{٣١} سطر: بنظر، م س ب.

^{٣٢} والسلام: -، م س ص ه.

^{٣٣} فأجاب: + رحمه الله، ه ر س.

^{٣٤} المولى العلامة أفضل العصر: -، ب ص.

^{٣٥} المحققين: -، ب ص.

^{٣٦} الله: -، ب ص.

^{٣٧} بعض: -، م.

^{٣٨} ج: + هو، ب ص.

^{٣٩} ثبت: ثبتت، ه ص.

ولا يمكن ثبوت وجوده^{٤٠} في الأزل^{٤١}، ففي هذه المادة قد ثبت الإيمان ولم يمكن الثبوت. أقول^{٤٢}: نحن نقرر ما قلناه، ثم ننظر فيما^{٤٣} قاله المولى أدام الله^{٤٤} أيامه عليه^{٤٥}، فنقول: الكلام على البرهان الذي ذكرناه لبيان انعكاس السالبة الكلية الضرورية^{٤٦} كنفسها في الجهة والم حيث قلنا: إذا صدق بالضرورة لا شيء من «ج» «ب» وجب أن يصدق بالضرورة لا شيء من «ب» «ج»، وإلا لصدق تقيضه وهو قولنا: بعض «ب» «ج» بالإمكان العام مع الأصل. وإذا صدق هذا مع الأصل صدق لازمه، وهو قولنا: أمكن أن يصدق بعض «ب» «ج» بالفعل معه، لأن صدق الملزوم مع الشيء يقتضي صدق^{٤٧} لازمه معه، لكن ذلك محال لأن صدقه بالفعل مع الأصل ينتج المحال، فإمكان صدقه^{٤٨} معه^{٤٩} يكون ملزوماً لإمكان المحال لأن إمكان الملزوم ملزوم لإمكان اللازم وإمكان المحال محال. فنقول: لم قلتم بأنه إذا صدق مع الأصل قولنا: بعض «ب» «ج»، بالإمكان العام أمكن صدق الفعلية معه، أي إذا صدق نسبة الباء إلى بعض أفراد الجيم موجحة بالإمكان مع الأصل أمكن صدق هذه النسبة بالفعل^{٥٠} معه^{٥١}؟ وما البرهان على ذلك؟ نعم، يلزم من صدق هذه النسبة موجحة بالإمكان مع الأصل صدق^{٥٢} إمكان^{٥٣} هذه النسبة بالفعل معه، ولا يلزم^{٥٤} من صدق إمكان هذه النسبة معه صدق إمكان هذه النسبة بالفعل معه^{٥٥}، لأنه لا يلزم من صدق إمكان^{٥٦}

٤٠ وجوده: وجود، ه.

٤١ ولا يمكن ثبوت وجوده في الأزل: -، م.

٤٢ أقول: نقول، س.

٤٣ فيما: ما، س.

٤٤ الله: -، ب ص.

٤٥ عليه: -، ب ص.

٤٦ السالبة الكلية الضرورية: السالبة الضرورية الكلية، س؛ الكلية السالبة الضرورية، ب ص؛ الكلية الضرورية، م.

٤٧ صدق: -، ه.

٤٨ فإمكان صدقه: فإمكانه، س.

٤٩ معه: فإنه، م.

٥٠ بالفعل: فعلية، ه ر م.

٥١ معه: -، م س؛ أي إذا صدق نسبة الباء ... بالفعل معه: -، ص.

٥٢ صدق: -، ه ر.

٥٣ أي إذا صدق نسبة الباء ... من صدق الإمكان: -، ب.

٥٤ ولا يلزم: لأنه لا يلزم، ص.

٥٥ ولا يلزم من صدق ... بالفعل معه، ب.

٥٦ هذه النسبة معه ... من صدق الإمكان: -، ص.

الشيء مع^{٥٧} شيء آخر أن يكون ذلك الشيء ممكن الصدق معه، بل جاز أن يكون ممتنع^{٥٨} الصدق معه. ألا ترى أن^{٥٩} إمكان وجود كل حادث صادق مع وجود^{٦٠} جميع الموجودات^{٦١} الأزلية على معنى أن صدقه لا ينفك عن وجود شيء منها وصدق وجود شيء من الحوادث مع وجود شيء من الموجودات الأزلية بهذا المعنى محال؟

أما قوله أدام الله^{٦٢} أيامه: إن^{٦٣} الإمكان لا يمكن تعقله إلا مضافاً إلى شيء يكون إمكاناً له، فهو قول حق، لكن ليس له^{٦٤} مدخل في جواب هذا المنع^{٦٥}.

وأما قوله أدام الله أيامه^{٦٦}: فالإمكان الثابت في القضية الموجهة^{٦٧} ليس إلا إمكان^{٦٨} ثبوت المحمول للموضوع، فإذا حكمنا بثبوت ذلك الإمكان فقد حكمنا بإمكان ذلك الثبوت، قلنا: إن عنيتم بهذا الكلام أنا إذا حكمنا باجتماع ثبوت النسبة الموجهة بالإمكان مع الأصل فقد حكمنا بإمكان تلك النسبة بالفعل معه، فلا نسلم ذلك^{٦٩} فإنه عين ما وقع فيه النزاع^{٧٠}. وإن عنيتم به أنه يلزم من صدق اجتماع الأول مع الأصل^{٧١} صدق إمكان^{٧٢} اجتماع^{٧٣} النسبة الفعلية معه^{٧٤}، فهو مسلم لكن لا ينفعكم لما بينناه. وأما قوله أدام الله^{٧٥} أيامه: ومستند المنع إنما يصح جعله مستنداً لو صدق حكمنا بثبوت إمكان وجود

^{٥٧} هذه النسبة معه ... إمكان الشيء: -، م.

^{٥٨} ممتنع: ممكن، ه ر.

^{٥٩} ألا ترى أن: إذ، م.

^{٦٠} وجود: -، ب ص م.

^{٦١} الموجودات: الممكنات، س.

^{٦٢} الله: -، ب ص.

^{٦٣} إن: -، ب ص.

^{٦٤} له: -، ه.

^{٦٥} أما قوله ... المنع: -، م.

^{٦٦} أدام الله أيامه: -، ب ص.

^{٦٧} الموجهة: الموجبة، ه م س ر.

^{٦٨} إلا إمكان: الإمكان، ب ص.

^{٦٩} فلا نسلم ذلك: فلا نسلم، س.

^{٧٠} فيه النزاع: النزاع فيه، م.

^{٧١} الأصل، الأول، ه ر.

^{٧٢} إمكان: -، م.

^{٧٣} إمكان اجتماع: اجتماع إمكان، ه ر ص.

^{٧٤} معه: مع، ب ص.

^{٧٥} الله: -، ب ص.

الحادث في الأزل^{٧٦} ولم يصدق إمكان ثبوت ذلك الوجود في الأزل، وليس كذا، فإننا إن جعلنا قيد «في الأزل»، متعلقاً بوجود الحادث^{٧٧} كانا كاذبين، وإن جعلناه متعلقاً بالإمكان كانا صادقين^{٧٨}، وإنما يصدق الأول ولا يصدق الثاني إذا جعل قيد^{٨٠} «في الأزل» متعلقاً^{٨١} تارةً بالإمكان وتارةً بوجود الحادث. وإذا عني به ذلك لم يكن مطابقاً لما ادعيناه، قلنا: نحن قد^{٨٢} ذكرنا المستند على الوجه الذي هو واجب ولا نحتاج إلى هذا التقسيم، فعليكم البرهان على^{٨٣} دعواكم، وهي أنه لم قلت بأن^{٨٤} يلزم من صدق النسبة الموجهة بالإمكان مع الأصل إمكان أن تصدق تلك النسبة بالفعل معه؟ وما ذكرناه في المستند تبرُّع منا لا أنه^{٨٥} واجب علينا حتى تكلموا عليه على أنا نقول: الذي يدل على أنه لا يلزم من صدق النسبة الموجهة بالإمكان مع الأصل إمكان صدق هذه بالفعل، هو أنه لو كان صدقها بالفعل ممكناً معه لما يلزم من^{٨٦} فرض صدقها بالفعل معه^{٨٧} محال، وقد لزم لأننا لو فرضنا صدقها بالفعل^{٨٨} مع الأصل ينتظم^{٨٩} قياس منتج لسلب الشيء عن نفسه بالضرورة، وإنه محال. وأما قوله: لا يقال: إذا ثبت في الأزل إمكان وجود الحادث ولم يمكن ثبوت وجود الحادث في الأزل^{٩٠} ففي الحالة المعبر عنها بالأزل قد ثبت الإمكان ولم يمكن الثبوت، فجاز صدق الأول دون^{٩١} الثاني في ذلك

^{٧٦} الأزل: الأزلية، هـ.

^{٧٧} ولم يصدق إمكان ثبوت ذلك الوجود في الأزل ... متعلقاً بوجود الحادث: -، ب ص؛ بوجود الحادث: تارةً بالإمكان

وتارةً بوجود الحادث، م.

^{٧٨} كانا صادقين: -، س.

^{٧٩} وإنما: فإنما، س.

^{٨٠} قيد: قيداً، م.

^{٨١} متعلقاً: -، س.

^{٨٢} قد: -، س.

^{٨٣} هنا انقطعت نسخة س.

^{٨٤} بأنه: إنه، ره.

^{٨٥} لا أنه: لأنه، ص س ر ب.

^{٨٦} من صدق النسبة الموجهة ... معه لما يلزم من: -، ب ص؛ إضافة في هامش م

^{٨٧} بالفعل معه: معه بالفعل، ه ر.

^{٨٨} بالفعل: -، ه ر.

^{٨٩} ينتظم: + منها: ب ر ص هـ.

^{٩٠} في الأزل إمكان وجود الحادث ولم يمكن ثبوت وجود الحادث في الأزل: وجود الحادث في الأزل، ه م س ر؛ في الأزل

إمكان وجود الحادث ولم يمكن ثبوت وجود وإمكانه في الأزل، ب.

^{٩١} دون: بدون، ه م س ر.

الحال، فظهر صحة المستند^{٩٢}، قلنا: هذا ما ذكرناه في المستند، والمستند لا يطلب عليه البرهان ولا يصحح^{٩٣} بحجة، بل نذكر المانع ذلك ليعرف أن^{٩٤} منعه ليس منع^{٩٥} مكبرة ولا منع عن جزاف من غير تحقيق، وإذا كان كذلك فلا يجوز للمستند أن يجيب عن المستند، بل عن المنع الوارد على مدّعه^{٩٦}، ومع ذلك فالذي قلّموه في جوابه، وهو قولكم: إذا^{٩٧} صدق ثبوت الإمكان لشيء صدق إمكان ثبوت ذلك الشيء، لا أحقق معناه كما ينبغي. فإن عنيتم بثبوت الإمكان لشيء ثبوت المحمول للموضوع موجهاً بالإمكان، ولصدق^{٩٨} إمكان ثبوت^{٩٩} ذلك الشيء في الجملة صدق إمكان هذه النسبة بالفعل^{١٠٠}، فمسلم. وإن عنيتم بالثاني إمكان صدق هذه النسبة بالفعل فهو^{١٠١} ممنوع. والحاصل^{١٠٢} أنه^{١٠٣} ليس عليكم في هذا المقام إلا البرهان على مقدمة واحدة فقط، وهو^{١٠٤} أنه متى صدقت النسبة الموجهة بالإمكان مع الأصل يلزم أن يكون صدق هذه النسبة بالفعل ممكناً معه لا غير.

فكتب إليه^{١٠٥} ثانياً:

وقفت على الفوائد الصادرة عن جناب مولانا علامة العالم قدوة العلماء مفتي الفرق مفخر العراقيين^{١٠٦} تاج الأمة فخر الملة^{١٠٧} نجم الدولة والحق والدين^{١٠٨} ضاعف الله^{١٠٩} جلاله وأدام مجده وحرس

^{٩٢} ففي الحالة المعبر ... المستند: إلى آخره، م.

^{٩٣} يصحح: يصح، ب ص.

^{٩٤} أن: أنه، ه ر.

^{٩٥} منع: يمنع، ب ص.

^{٩٦} مدّعه: ما ادّعه، ب ص.

^{٩٧} إذا: + ثبت، ب ص.

^{٩٨} ولصدق: وصدق، ه ر.

^{٩٩} ثبوت: -، ه ر.

^{١٠٠} بالفعل: -، ه ر.

^{١٠١} بالفعل فهو: -، ب ص.

^{١٠٢} والحاصل: فالحاصل، ه ر.

^{١٠٣} أنه: -، ب ر ص ه.

^{١٠٤} وهو: وهي، ه.

^{١٠٥} فكتب إليه: فأجاب الشيخ عز الدولة إذا، م؛ فأجاب عز الدولة، ب ص.

^{١٠٦} العراقيين: العراق، م.

^{١٠٧} فخر الملة: -، م.

^{١٠٨} علامة العالم ... نجم الملة والحق والدين: نجم الملة والدين، ب ص.

^{١٠٩} الله: + تعالى، ر م ه.

أيامه^{١١٠}. والذي آل إليه الأمر بعد تلك الفوائد الجمّة والمباحث الشريفة التي لا حاجة إلى تطويل العبد باستفسار^{١١١} ما اشتبه عليه منها هو أنه ليس إلا بيان^{١١٢} أنه يلزم من صدق بعض «ب» «ج» بالإمكان العام مع الأصل أنه يمكن بالإمكان العام أن يصدق بعض «ب» «ج» بالفعل معه. وقد خطر لي في تقريره أنه إذا صدق مع الأصل بعض «ب» «ج» بالإمكان العام لزمه صدق أنه يمكن بالإمكان العام^{١١٣} صدق بعض «ب» «ج» بالفعل معه، وإلا لكان الصادق معه: ليس يمكن بالإمكان العام أن يصدق بعض «ب» «ج» بالفعل^{١١٤}، ويلزم^{١١٥} من ذلك صدق أنه يمتنع أن يصدق بعض «ب» «ج» بالفعل معه. وإذا صدق ذلك معه لزم أن يصدق معه أيضاً^{١١٦} بالضرورة: لا شيء من «ب» «ج». وذلك ظاهر، فيلزم أن يصدق معه بالضرورة: لا شيء من «ب» «ج» مع صدق بعض «ب» «ج» بالإمكان العام، فيلزم اجتماع النقيضين على الصدق مع صدق^{١١٧} الأصل، هذا خلف. وهذه اللوازم كلها لا أجد شيئاً منها إلا بديهاً، وهي المؤدية^{١١٨} إلى المطلوب. والمستمد من إنعام^{١١٩} المولوي^{١٢٠} بيان موضع الخلل في^{١٢١} هذه والسلام.^{١٢٢}

فأجاب المولى العلامة نجم الملة والدين رحمه الله^{١٢٣}: وقف الداعي لدولة المولى^{١٢٤} ملك ملوك الحكماء^{١٢٥} والعلماء المحققين عزّ الدولة فخر الملة قدوة الأفاضل أدام الله معاليه^{١٢٦} على الفائدة^{١٢٧}

١١٠ وأدام مجده وحرس أيامه: -، ب ص.

١١١ باستفسار: استفسار، ر؛ -، س.

١١٢ إلا بيان: على الإتيان، ه ص.

١١٣ العام: -، ه.

١١٤ وإلا لكان الصادق ... بالفعل: -، م؛ + معه: ص.

١١٥ ويلزم: + أيضاً، ر.

١١٦ أيضاً: -، س ر م.

١١٧ صدق: -، ب م؛ الصدق، ص.

١١٨ المؤدية: مؤدية، ه.

١١٩ إنعام: الإنعام، ر ه.

١٢٠ المولوي: المولى، م ص.

١٢١ في: من، ب ه.

١٢٢ والسلام: -، ب م ص م.

١٢٣ المولى العلامة نجم الملة والدين رحمه الله: طاب مثواه، ب م ص.

١٢٤ المولى: المولوي، م.

١٢٥ الحكماء: -، م.

١٢٦ الدولة المولى ملك الملوك ... أدام الله معاليه: -، ب ص.

١٢٧ الفائدة: الفوائد، م.

التي أفادها^{١٢٨}، فوجدها في غاية الحسن والدقة^{١٢٩} فيعيدها ثم ينظر فيها.
 قوله أدام الله أيامه^{١٣٠}: إذا صدق بعض «ب» «ج» بالإمكان العام مع الأصل وجب أن يصدق مع
 الأصل أنه يمكن بالإمكان العام أن يصدق بعض «ب» «ج» بالفعل، وإلا لكان الصادق معه ليس
 يمكن بالإمكان العام أن يصدق بعض «ب» «ج» بالفعل^{١٣١}. ويلزم من ذلك صدق أنه^{١٣٢} يمتنع^{١٣٣}
 أن يصدق بعض «ب» «ج» بالفعل معه. وإذا صدق ذلك مع لزم أن يصدق معه أيضاً بالضرورة: لا
 شيء من^{١٣٤} «ب» «ج»^{١٣٥}. وذلك ظاهر، فيلزم أن يصدق معه النقيضان، وإنه محال^{١٣٦}. قلنا: هذه
 المقدمات كلها^{١٣٧} مسلمة إلا قولكم: إذا صدق مع الأصل أنه يمتنع أن يصدق بعض «ب» «ج» بالفعل
 لزم أن يصدق معه بالضرورة لا: شيء من «ب» «ج». وما البرهان على ذلك؟ بل يلزم وجوب صدق
 لا شيء من «ب» «ج»^{١٣٨} دائماً مع الأصل، لأن امتناع صدق أحد^{١٣٩} النقيضين مع الشيء يستلزم
 وجوب صدق النقيض الآخر معه^{١٤٠} لامتناع الخروج عن^{١٤١} النقيضين، لا أن يصدق بالضرورة: لا
 شيء من «ب» «ج» معه. فإن امتناع صدق الموجبة الفعلية^{١٤٢} الجزئية مع الشيء لا يستلزم صدق
 السالبة الضرورية الكلية معه، بل وجوب صدق السالبة الكلية الدائمة معه التي هي نقيضها. هذا ما وقع
 للداعي لدولته عليه^{١٤٣}، فلينعهم المولى بالنظر^{١٤٤} فيه أدام الله فضائله وعلوه^{١٤٥}.

١٢٨ أفادها: + المولى، ب ص.

١٢٩ الحسن والدقة: الدقة والحسن، ب ص م.

١٣٠ أدام الله أيامه: -، ب ص.

١٣١ وإلا لكان الصادق معه ... بعض ب ج بالفعل: -، ب ص.

١٣٢ انه: أن، ص م س ر ب.

١٣٣ يمتنع: يمنع، ه م س ر.

١٣٤ بالفعل معه وإذا صدق ذلك معه ... لا شيء من ج ب: -، ب ص.

١٣٥ بالفعل معه ... من ب ج: -، ص.

١٣٦ مع الأصل أنه يمكن بالإمكان العام ... وأنه محال: إلى آخره، م.

١٣٧ كلها: -، ص.

١٣٨ وما البرهان على ذلك ... من ب ج: -، ب ص؛ إضافة في هامش م

١٣٩ أحد: -، ب ص م.

١٤٠ معه: منه، ه ر.

١٤١ عن: من، ب ص.

١٤٢ الفعلية: العامية، ب ص.

١٤٣ لدولته عليه: -، ب ص؛ عليه: -، م

١٤٤ بالنظر: النظر، ه.

١٤٥ أدام الله فضائله وعلوه: -، ب.

فكتب^{١٤٦} إليه^{١٤٧} ثالثاً:

ما أفاده مولانا علامة العالم قدوة العلماء والفضلاء ملك ملوك الحكماء مفخر العراقيين مفتي الفرق جامع علوم^{١٤٨} الأوائل والأواخر^{١٤٩} أسبغ الله ظلّه وضاعف مجده وأمتع بدوام أيامه^{١٥٠} من أن اللازم من قولنا: يمتنع أن يكون بعض «ب» «ج» بالفعل، هو وجوب أن يصدق لا شيء من «ب» «ج»^{١٥١} دائماً وأن قولنا: بالضرورة لا شيء من «ب» «ج» غير لازم عنه، عندي فيه نظر^{١٥٢}، هو ذا أنا عارض^{١٥٣} له على الجنب المولوي أسبغ الله ظلّه^{١٥٤}، وذلك^{١٥٥} أن الدوام في نفس الأمر لا ينفكّ عن الوجوب البتة لأن كل شيء ما لم يجب وجوده عن^{١٥٦} علته لم يوجد ولم يستمر وجوده، وما لم يجب عدمه لم يعدم ولم يستمر عدمه، وقد برهن على ذلك في الحكمة والعقل كما أمكنه أن يحكم بالدوام مع قطع النظر عن الوجوب، لا جرم كانت الدائمة في المفهوم^{١٥٧} أعم في^{١٥٨} الموضوع^{١٥٩} من الضرورية، وإذا كان الأمر كذا فمتى لاحظ العقل في الدوام وجوب^{١٦٠} الذي لا ينفكّ عنه في نفس الأمر فقد لاحظته^{١٦١} من حيث هو ضروري، وصارت جملة الدوام من حيث أن وجوب ذلك الدوام ملاحظ في العقل^{١٦٢} جملة الضرورة بعينها. وحيث الأمر هكذا فقولنا: لا شيء من «ب» «ج» دائماً الملاحظة لوجوب صدقه هو بعينه بالضرورة لا شيء من «ب» «ج»

^{١٤٦} فكتب: + الشيخ عز الدولة، م؛ عز الدولة، ب ص.

^{١٤٧} إليه: -، ص.

^{١٤٨} علوم: -، م.

^{١٤٩} قدوة العلماء والفضلاء ملك ملوك الحكماء مفخر العراقيين مفتي الفرق جامع الأوائل والأواخر: -، م.

^{١٥٠} وأمتع بدوام أيامه: -، م؛ علامة العالم ... بدوام أيامه: العلامة، ب ص.

^{١٥١} ب ج: ج ب، م.

^{١٥٢} فيه نظر: -، هـ.

^{١٥٣} عارض: كذا في حاشية م، وفي كل النسخ: معرض.

^{١٥٤} أسبغ الله ظلّه: -، ب ص.

^{١٥٥} وذلك: + هو، ر ص.

^{١٥٦} عن: عند، ر م.

^{١٥٧} في المفهوم: -، م.

^{١٥٨} في: -، ب.

^{١٥٩} في الموضوع: -، ص هـ.

^{١٦٠} وجوب: وجوبه، ب هـ ر ص.

^{١٦١} لاحظته: لاحظ، ب ص.

^{١٦٢} العقل: + هي، هـ ر.

أو هو مساوٍ له، وكيف ما كان يحصل المطلوب على ما هو غير خاف اللهم إلا أن نعني بالضرورة^{١٦٣} مصطلح^{١٦٤} المحققين من أرباب فن^{١٦٥} المنطق، وحينئذ يكون النزاع لفظياً لا فائدة فيه، والعبد يسأل أن ينظر في هذا وأن يقام عذره في كثرة^{١٦٦} الإضجار والتثقل، فإن الذي يحمله على هذا كون فوائد مولانا أعز الله أنصاره^{١٦٧} مغتمة ودقائق أنظاره ولطائف أفكاره يتنافس^{١٦٨} على استفادتها، ورأيه^{١٦٩} الكريم المولوي^{١٧٠} أعلى، والسلام على أهل الحق ومن اتبع الهدى^{١٧١}.

^{١٦٣} بالضرورة: + عنى ما هو، ص؛ غير ما هو، ب هـ.

^{١٦٤} مصطلح: + بين، ه ر؛ غير ما هو مصطلح، م.

^{١٦٥} فن: -، ب ص؛ إضافة في هامش م.

^{١٦٦} كثرة: أثر، ه ر.

^{١٦٧} أعز الله أنصاره: -، ب ه ر ص.

^{١٦٨} يتنافس: تنافس، ب هـ.

^{١٦٩} ورأيه: ورأيها، ص.

^{١٧٠} المولوي: -، ب م ص م.

^{١٧١} والسلام على أهل الحق ومن اتبع الهدى: -، ه ر؛ وفي نسخة ص وإضافة في هامش م: + وأما ما ذكره في المستند إن أريد به الإمكان بحسب الذات فلا نسلم أنه لا يمكن صدق [صدق: ثبوت، ب ص] وجودها في الأزل وإنما يلزم ذلك أن لو لم يكن ممكناً بحسب الذات فإن أراد بالإمكان [بالإمكان، ص: به الإمكان، م] بحسب الذات [+ والغير، ب ص] والذي يلاقه [والذي يلاقه، م: فلا نسلم، ب ص] إمكان وجودها في الأزل إنما يلزم ذلك لو لم يكن ممتنعاً بحسب الغير وإن كان ممكناً في ذاته وهو محال [محال، م: ممنوع، ب ص] لم قلتم بأنه ليس كذلك لا بد له من بيان.

متن هفتم: مكاتبه با كمال الدين بحراني

تصحیح این متن بر بنیاد نسخه های خطی زیر انجام گرفته است:

[١] = راغب پاشا ١٤٦١، برگ های ٢: ٣٤٧ آ- ٧: ٣٤٦ ب.

[٢] ص = صدرالدین محلاتی ١٧/٦، برگ ٤٥ آ.

[٣] ه = مدرسه آخوند همدانی ١١٨٧/٧٦، برگ های ١: ٣٤٩ آ- ٨: ٣٤٨ ب.

[متن مکاتبه بدین قرار است]:

«فائدة لعز الدولة ابن كونه^١: العلة التامة للمجموع المركب من أفراد كل واحد منها ممكن لا بد وأن تكون^٢ علة لكل واحد من تلك الأفراد، وإلا لكانت علة بعض تلك الأفراد غير تلك العلة. وذلك الغير، أي علة ذلك البعض، إما أن يكون واجباً لذاته أو ممكناً لذاته^٣، والأول ملزوم للمدعى، والثاني محال لأنه يلزم اجتماع وجود العلة التامة مع وجود ذلك الغير الذي هو ممكن بالإمكان الخاص وعلة ذلك البعض من الأفراد، وهو محال لأن وجود ذلك الغير يستلزم جواز وجوده بحسب ذاته جواز عدمه، فيلزم من هذا أن يكون وجوده يستلزم جواز عدمه. ولو جاز اجتماع وجود العلة التامة للمجموع المذكور مع وجود ذلك الغير الذي هو علة لذلك البعض من الأفراد للزم^٤ جواز اجتماعه مع لازمه، لأن اجتماع الشيء مع الملزوم يستلزم اجتماعه مع اللازم، لكن اجتماع العلة للمجموع مع عدم ذلك الغير محال، لأن جواز اجتماع العلة التامة مع عدمه يستلزم جواز وجود العلة التامة للمجموع بدون ذلك المجموع لضرورة^٥ عدم الجزء الذي هو معلول ذلك الغير.

أجاب عنه العلامة المحقق كمال الدين البحراني^٦ رحمه الله بأن الذي يلزم من جواز اجتماع وجود العلة التامة مع وجود ذلك الغير المستلزم لإمكان وجوده المستلزم لإمكان عدمه هو جواز اجتماع تلك العلة مع إمكان عدم ذلك الغير لا مع عدمه، وإمكان عدمه لذاته لا ينافي وجوب وجوده لعلته، فلا يلزم تخلف ذلك المجموع عن تمام علته. فلا معنى إذن لقوله: لكن اجتماع العلة للمجموع مع عدم ذلك الغير محال، لأن اجتماعها إنما هو مع إمكان عدمه اللازم لذاته، ولا يستلزم ذلك اجتماعها مع عدمه.».

^١ فائدة لعز الدولة ابن كونه: فائدة لابن كونه، ص.

^٢ تكون: يكون، ص ه.

^٣ لذاته: كذا، ر ه.

^٤ للزم: يلزم، ر ص ه.

^٥ لضرورة: ضرورة، ر ص ه.

^٦ البحراني: النجراي، ه.

متن هشتم: مکاتبه با فخرالدین کاشی

تصحیح حاضر بر پایه یگانه نسخه خطی شناخته شده از ابن مکاتبه انجام گرفته است:

اسعد افندی ۳۶۴۲/۸، برگ‌های ۱۶۹-آ ۱۶۸.

[فيه ما سأل عنه الكاشي وأجاب عنه ابن كمونة]
سؤال سألَه فخر الدين الكاشي من العلامة ابن الكمونة

استدلت الحكماء على إثبات العقل الفعال بالذهول والنسيان العارضين للنفس حالي إمکان ملاحظتها للمعقولات التي غابت عنها من غير تجشم كسب وافتقار ملاحظتها باكتساب جديد كما في الأول لاحتياجهما في الملاحظة شيئاً غيرها حافظاً لتلك الصور التي تكون موجودة فيه بالفعل حالة الذهول، غير موجودة حالة النسيان لامتناع اتحادهما. وإلا لزم عدم الذهول أو الاحتياج بتجدد الكسب واستحالة تجزئتها بجزئين أحدهما حافظ والآخر مدرك كما قالوه، فحصل منهما موجود مفارق يرتسم بجميع الصور الموجودة بالفعل غير جسم وجسماني ونفس وهو المسمى بالعقل الفعال. وإذا ثبت هذا فنقول: لا شك أن النفس كما تحكم بأحكام كلية صحيحة وافقة فكذلك تعتقد اعتقادات كلية فاسدة تارة تذهل عنها وتارة تنساها وتعود إليها مع اكتساب جديد ومع عدمه. فعلى هذا يلزم أحد أمرين^١، إما ارتسام صور تلك المعقولات المعتقدة الفاسدة في ذلك الموجود بالفعل، وإما وجود موجود آخر حافظ لها [لا] جسماً [ب ١٦٨] ولا جسمانياً ولا بنفس مثله، وهما باطلان. أما الأول فلنقد شيء من الأحكام غير مطابق لما في نفس الأمر ولعدم الفرق بين الحق والباطل لامتيازهما عن الآخر بالمطابقة وعدمها. وأما الثاني لخلاف معتقدهم ولجهلهم^٢ إياها والله أعلم.

المأمول من جنبه الأعلى أن ينعم العبد ببيان وإف وأن يشير إلى مفهومي الخارج والذهن وإلى أن الخارج، هل هو مرادف لنفس الأمر أم لا؟ ليضاف إلى سائر الألفاظ ويسحب ذيل العفو على هفواته.

^١ أمرين: الأمرين، الأصل.

^٢ ولجهلهم: ولجهله، الأصل.

الجواب، والله الموفق، نقلاً من خط ابن كونة

إن المبادئ العالية التي يعبر عنها بالملائكة والعقول المجردة وغير ذلك معلوم عندها أن زيداً مثلاً يعتقد في وقت كذا اعتقاداً كلياً فاسداً هو كذا، وهذا اعتقاد صحيح مطابق للواقع متضمن أو مستلزم لذلك الاعتقاد الفاسد. فإذا عقل زيد ذلك، ثم ذهل عنه، ثم استرجعه فإنما أمكنه استرجاعه لانحفاظ ذلك الاعتقاد الفاسد في تلك المجردات على الوجه المذكور، ولا يلزم من هذا أن يُنسب إلى تلك المبادئ المجردة تصديق غير مطابق للواقع وهو الذي يسمى بالجهل [١٦٩ أ] المركب، بل هي متصورة لذلك التصديق الفاسد على وجه التبعية للعلم بأن زيداً يوقع ذلك التصديق، وهذا من الاحتمالات الدافعة للتشكك المذكور. وأما استفساره، حرس مجده، عن مفهومي الخارج والذهن، وهل الخارج مرادف لنفس الأمر؟ فالمرتسم في المدرك أو الممثل عنده هو الذي يعبر عنه بأنه في الذهن، وهذا فقد يكون مطابقاً وقد لا يكون. والمطابق قد تكون مطابقتها لما هو خارج عن المدرك، وقد يطابق ما هو مدرك أيضاً إما عين ذلك المدرك أو غيره. فالخارج عن المدرك هو المراد بقولهم: في الخارج، والمطابق لما في الذهن هو المسمى بما في نفس الأمر، سواء كان في الخارج أو لم يكن هو على هذا. فكل ما في الخارج فهو في نفس الأمر، وليس كل ما في نفس الأمر فهو في الخارج، فبينهما عموم وخصوص مطلقان. والأعم منهما هو ما في نفس الأمر، والأخص هو الذي في الخارج على هذا الاصطلاح. وهاهنا احتمالات أخرى يندفع بها التشكك أيضاً لا حاجة إلى ذكرها. والله الهادي بمثته وجوده ورحمته.

متن نهم: اشعار ابن کُمونه

تصحیح پیش رو براساس دو نسخه خطی زیر فراهم آمده است:

[۱] م = مجلس ۳/۶۳۰، ص ۲۰.

[۲] ج = جنگ مهدوی. تاریخ کتابت از ۷۵۳ قمری به بعد. تهران، مرکز نشر دانشگاهی، ۱۳۸۰،

ص ۱۹۳.

للحکیم عزّ الدولة ابن کونه^۱

وَذَلِكَ حَصْنٌ لِلْمُحِقِّ حَصِينٍ
فَوَجَّهِي عَنْهُمْ مُلْفَتٌ وَمَصُونٌ
بِإِدْنِي وَعِزُّي وَالْحَيَاءُ ضَنِينٌ
إِلَى زُخْرَفِ الدُّنْيَا الْمُضِلِّ زُكُونٌ
فَتَرَكَ فُضُولَ الْعِيشِ بَعْدُ يَهُونٌ^۲
لِقُوتِي وَقُوتِ الْعَالَمِينَ ضَمِينٌ
وَعَزَّاهُ فِي الْأَحْشَاءِ وَهُوَ جَنِينٌ^۳
فَإِنَّ كُنْتُ أَخُو مَقْصِدًا عَنْ بَابِهِ

تَخَصَّنْتُ مِنْ وَقْعِ الْخُطُوبِ بِخَالَتِي
وَقَطَعْتُ أَطْمَاعِي عَنِ النَّاسِ كُلِّهِمْ
وَمَا أَنَا بِالْدُّنْيَا ضَنِينٌ وَإِنَّمَا
رَكُنْتُ^۴ إِلَى دَارِ الْخُلُودِ وَلَيْسَ لِي
إِذَا حَصَلَ الْقُوتُ الْمُقِيمُ لِيُنِي
وَلَمْ أَرْجُ إِلَّا مَنْ وَثِقْتُ بِأَنَّهُ
تَكْفَلُ لِلطِّفْلِ الرِّضِيعِ رِزْقُهُ
فَإِنَّ كُنْتُ أَخُو مَقْصِدًا عَنْ بَابِهِ

^۱ للحکیم عزّ الدولة ابن کونه: للحکیم الکبیر العالم الحبر ابن کونه البغدادي، م

^۲ رکنْتُ: وکنت، ج م.

^۳ إذا حصل ... یهون: -، م.

^۴ تکفل ... جنین: -، ج.

^۵ فإن: لئن، ج.